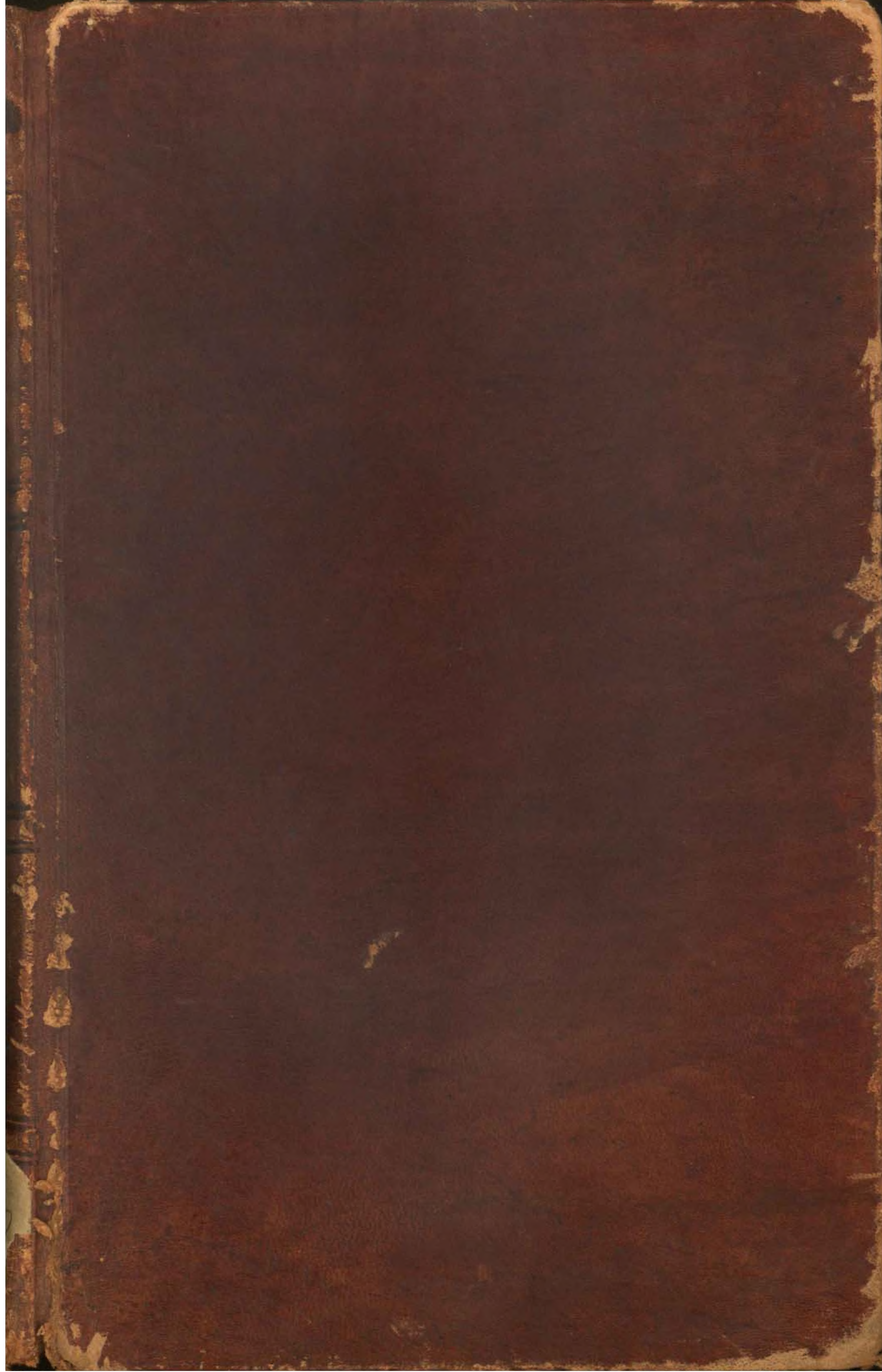
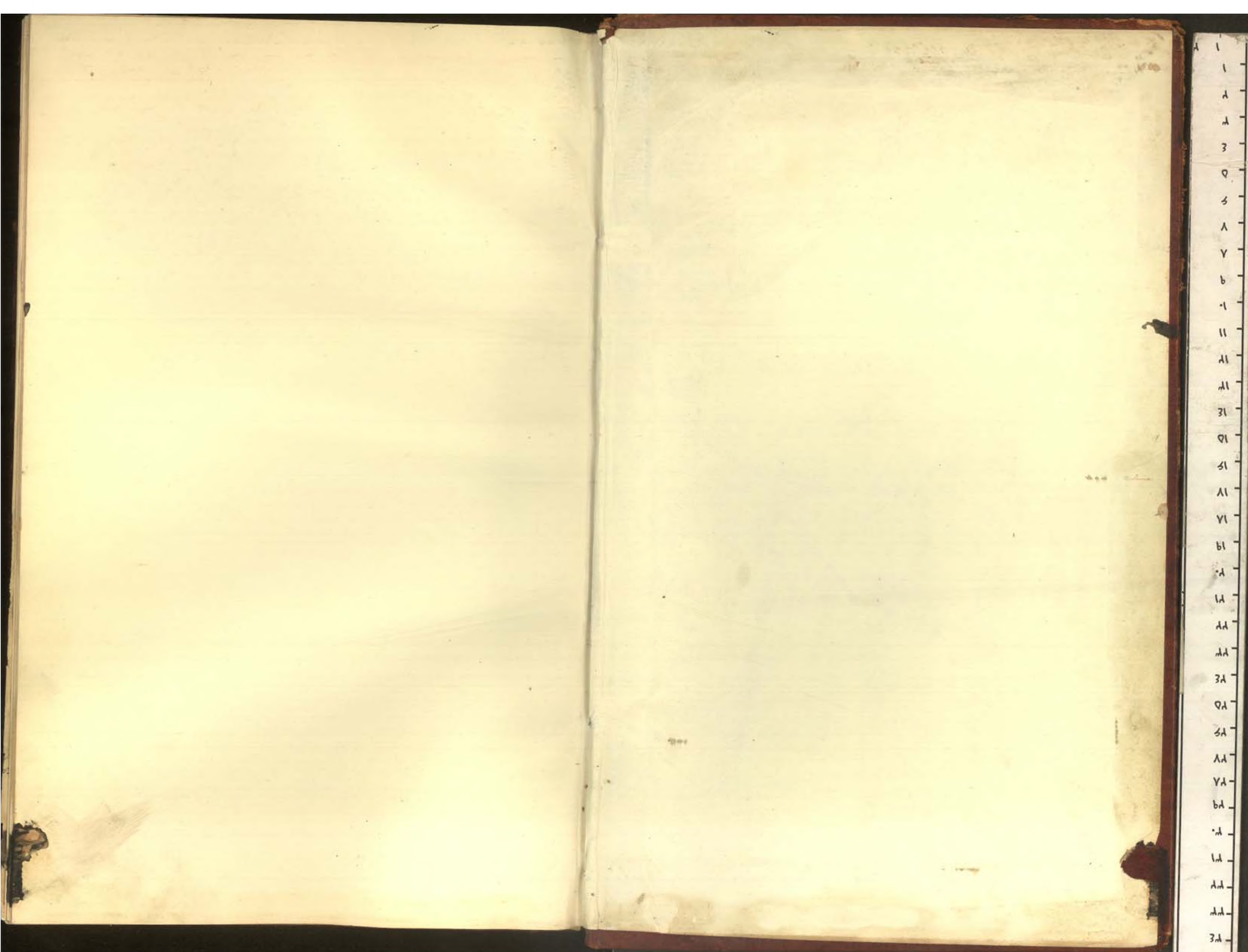
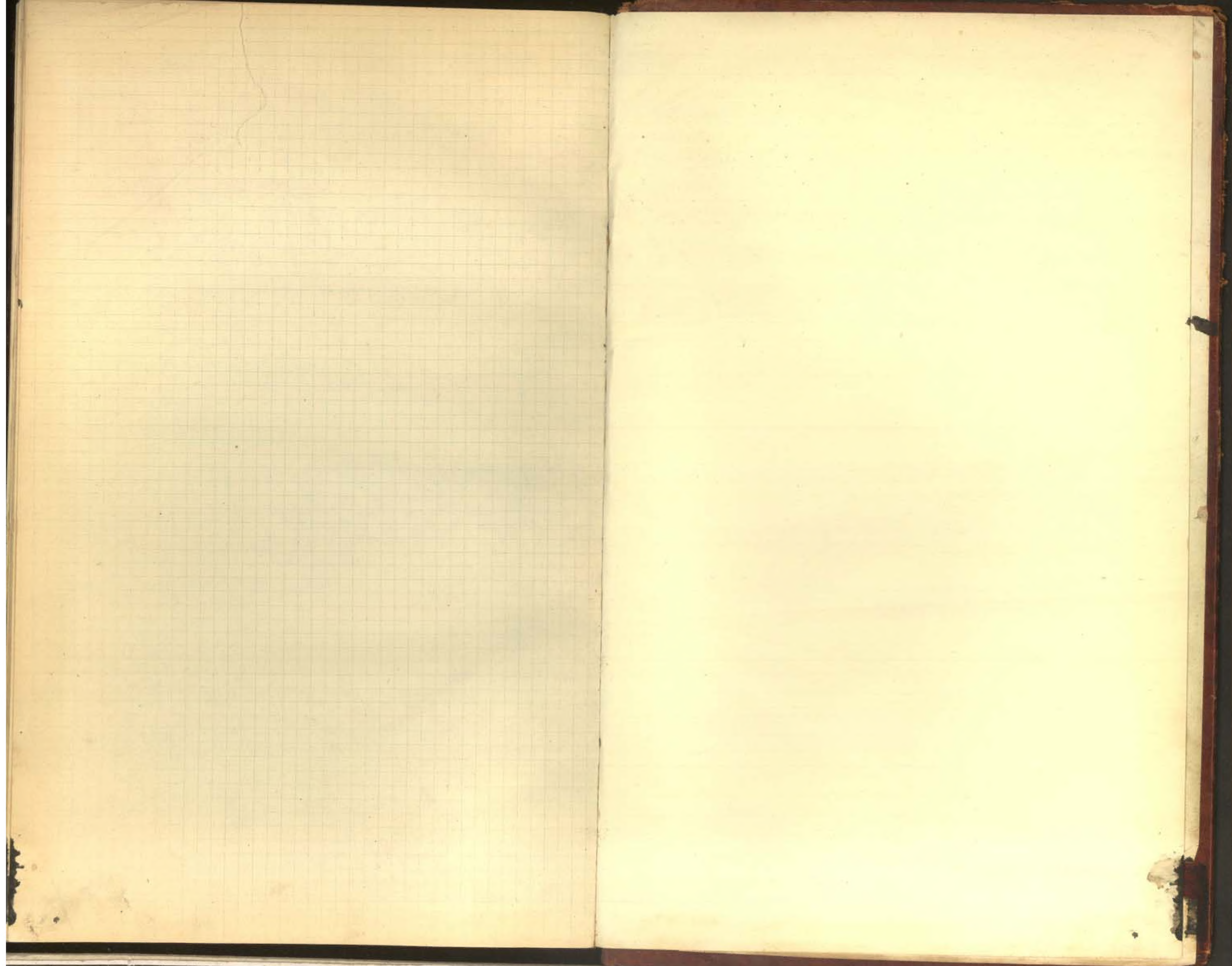
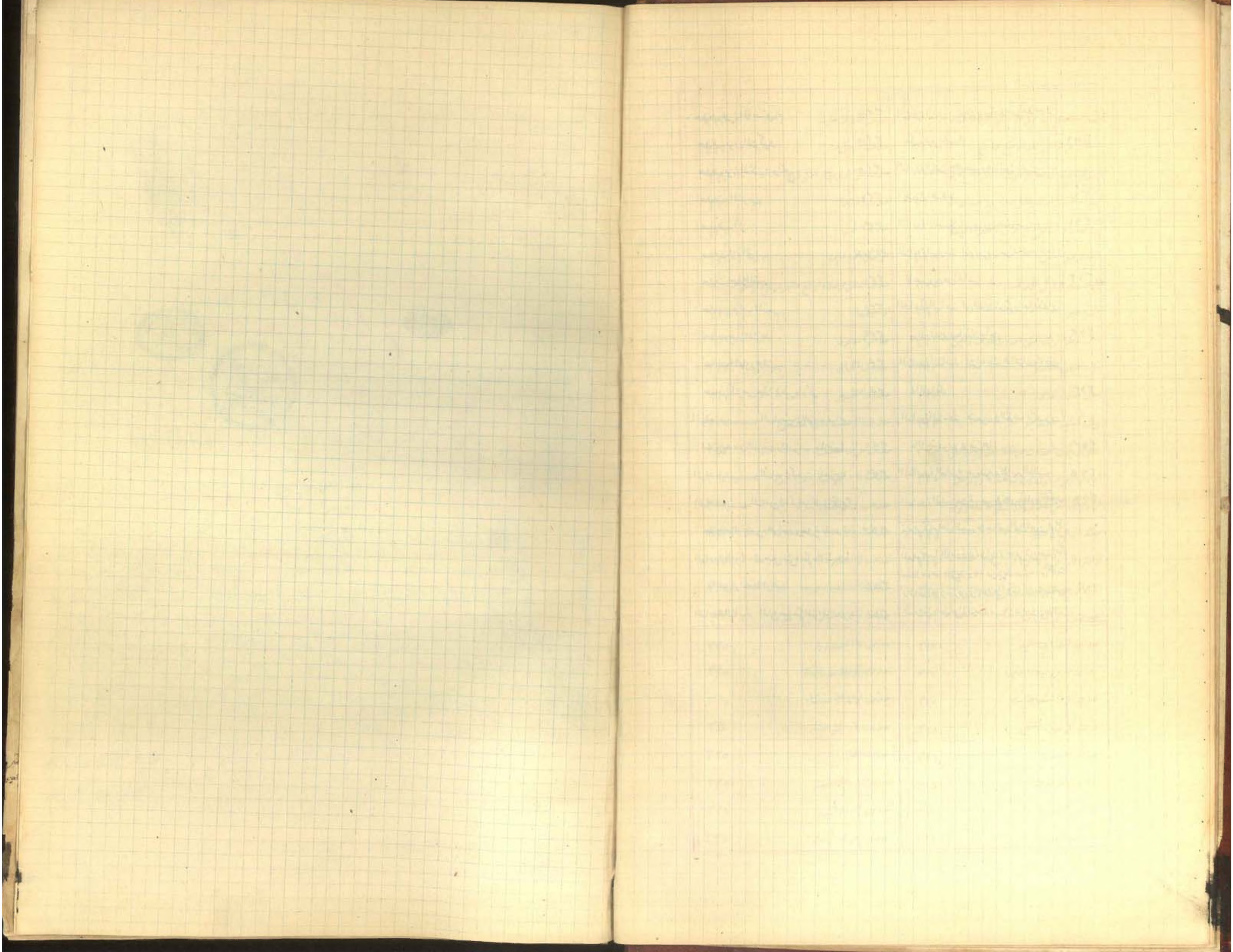






فهرس ما في كتاب مغني اللبيب من الأبواب وما في كل باب من المطالب وتنحصر أبواب الكتاب في ثمانية



١٦٠٤٨١ ٠





استعاره مکنیه

استعاره مکنیه آنست ارکان تشبیه را
حذف کنی و مشبه را باقی گذاری استعاره
تخییلیه آنست که لوازمات مشبه به
ثابت کنی مر مشبه استعاره
ترشیحیه آنست از ملائمات
مشبه به ثابت کنی
مر مشبه را

لم تر الشمس عند دیهم
وهو دلیهم عما کانوا یعملون



هذا كتاب مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على إفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك منورا من أرجاء قواعده كل حالك ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر ثم من الله تعالى علي في عام ست وخمسين وسبعمائة بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله فشمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر وها أنا بائح بما أسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للأفهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالها الطلاب بأدنى إلمام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه إذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه

من كثب وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تخبو وأن الإنسان محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

وينحصر في ثمانية أبواب

الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها

الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها

الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما

الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها

الباب الخامس في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها

الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الباب السابع في كيفية الإعراب

الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور أحدها كثرة التكرار فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى إنك أنت السميع العليم ذكروا فيه ثلاثة أوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيما إذا أعرب كلا إلى محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت أو إن في نحو وإن أحد من المشركين أو الظرف في نحو أفي الله شك أو في نحو أم ... ثم سيئوا وفي كون أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار في نحو شهد الله أنه لا إله إلا هو ونحو حصرت صدورهم أن في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع أو نصب بالفعل المذكور على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل وغير ذلك مما إذا استقصي أمل القلم وأعقب السأم فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ومنهلا سائغا ترد عليه والأمر الثاني إيراد ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق الاسم أهو من السمو كما يقول البصريون أم من السمة كما يقول الكوفيون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على ألف اسم لم حذفت من البسملة خطا

وعلى بناء الجموع والمصادر كثيرة لفظا كالكلام على الف ذا الاشارية ازائدة هي كما يقول الكوفيون ام منقلبة عن ياء هي عين الكلمة واللام ياء اخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكي بن ابي طالب اذ اورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب مع ان هذا ليس من الاعراب في شيء وبعضهم اذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها من اللغات وما روي فيها من القراءات وان لم يبتن على ذلك شيء من الاعراب الامر الثالث اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف واكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي وقد تجنبت هذين الامرين واتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من ايراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما اردته واعتمدته سميته بمغني اللبيب عن كتب الاعاريب وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الاعراب ولمن استمسك منه باوثق الاسباب ومن الله تعالى استمد الصواب والتوفيق الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب واياه اسأل ان يعصم القلم من الخطأ والخطل والفهم من الزيغ والزلل انه اكرم مسؤول واعظم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل

الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها

واعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف فانها المحتاجة الى ذلك وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت اسماء غير تلك لداع اقتضى ذلك

حرف الالف

الالف المفردة تأتي على وجهين احدهما ان تكون حرفا ينادى به القريب كقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماعهم والثاني ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو ازيد قائم وقد اجيز الوجهان في قراءة الحرميين امن هو قانت آناء الليل وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير يا ويقربه سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلا فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر ونظيره في حذف المعادل قول ابي ذؤيب الهذلي

دعاني اليها القلب اني لامره … سميع فما ادري ارشد طلابها

تقديره ام غي ونظيره في مجيء الخبر كلمة خير وقبله ام افمن يلقى في النار خير ام من ياتي آمنا يوم القيامة وانما تقول [illegible] التقدير معادل في البيت لحضور ضده وان ما ذكر طلابها رشدا امتنع ان يوفى بها معادل وكذا الحاجة في الآية الى تقدير معادل لحضور تقدير الخبر بقولك ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى

افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك ولم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة اي كمن ينعم في الجنة وفي قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا اي كمن هداه الله بدليل قوله تعالى فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء او التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بالخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن بصدده وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما اي امن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد في النار وجاء مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات افمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله والالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام **احدها** جواز حذفها سواء تقدمت على ام كقول عمر بن ابي ربيعة

بدا لي منها معصم حين جمرت … وكف خضيب زينت ببنان

فوالله ما ادري وان كنت داريا … بسبع رمين الجمر ام بثمان

اراد ابسبع ام لم تتقدمها كقول الكميت

طربت وما شوقا الى البيض اطرب … ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

اراد اوذو الشيب يلعب واختلف في قول عمر بن ابي ربيعة

ثم قالوا تحبها قلت بهرا … عدد الرمل والحصى والتراب

فقيل اراد اتحبها وقيل انه خبر اي انت تحبها ومعنى قلت بهرا احبها حبا بهرني بهرا اي غلبني غلبة وقيل معناه عجبا وقال المتنبي

احيا وايسر ما قاسيت ما قتلا … والبين جار على ضعفي وما عدلا

احيا فعل مضارع والاصل أأحيا فحذفت همزة الاستفهام والواو للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف احيا واقل شيء قاسيته قد قتل غيري والاخفش يقيس ذلك في الاختيار عند امن اللبس وحمل عليه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة والمحققون على انه خبر وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالابطال بالحجة وقرأ ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم وقال صلعم لجبريل وان زنى وان سرق فقال وان زنى وان سرق **الثاني** انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وكم مالك وما صنعت واين بيتك ومتى سفرك **الثالث** انها تدخل على الاثبات كما تقدم وعلى النفي نحو الم نشرح اولما اصابتكم مصيبة وقوله الا

اضطرابا لِسَلْمَى أم لها جَلَدُ إلا الألف التي ... وهو مستقيم بأم لانهما تشاركها في ذلك تقول أقام زيد أم لم يقم **الرابع** تمام التصدير بدليلين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو أوَلم ينظروا أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع آمنتم به وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله فأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك إلا القوم الفاسقون فأي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم في ذلك جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أفإن مات أو قتل انقلبتم أفنحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم أنحن مخلدون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد أما الأول فلدعوى حذف الجملة فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا مع أن في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدير وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة منها قوله في أفأمن أهل القرى إنه عطف على فأخذناهم بغتة وقوله في أئنا لمبعوثون أو آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أيتولون فغير دين الله يبغون **فصل** قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان **أحدها** التسوية وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أباليَ أقمت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وعدمه **الثاني**

الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون أشهدوا خلقهم أفعيينا بالخلق الأول ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا لأن نفي النفي إثبات ومنه أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طيرا أبابيل ولهذا أيضا كان قول جرير في مدح عبد الملك

ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطون راح

مدحا بل قيل إنه أمدح بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة **الثالث** الإنكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون أغير الله تدعون أئفكا آلهة دون الله تريدون أتأتون الذكران أتأخذونه بهتانا وقول العجاج

أطربا وأنت قنسري ... والدهر بالإنسان دواري

أي أتطرب وأنت شيخ كبير **الرابع** التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا وبالفاعل أأنت ضربت زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل والتقرير بأن يكونوا علموا ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لأن الهمزة لم تدخل عليه ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فإن قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ **الخامس** التهكم نحو أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا **السادس** الأمر نحو أأسلمتم أي أسلموا **السابع** التعجب نحو ألم تر إلى ربك كيف مد الظل **الثامن** الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها **تنبيه** قد تقع الهمزة فعلا وذلك أنهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو ... كما تقول في الأمر منه إ ... بحذف اللام وللأمر بالهاء للسكت في الوقف وعلى هذا ... إن هند المليحة الحسناء ... وأي من أضمرت لخل وفاء ... فقال كيف

ورفع اسم ان وصفتها الاولى والجواب ان الجزم فعل امر والنون للتوكيد والاصل ايئي بهمزة مكسورة فيا ساكنة للمخاطبة فنون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء اما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن امامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اي عدي ايتها الخلة الحسناء وعلى الوجهين الاولين فيكون امرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأي من وعد اخذ عزيز مقتدر وقولهم ضربت التأنيث محمول على معنى من مثل من كانت امك **أيا** للنداء البعيد لم يذكره سيبويه عنده **أيا** حرف كذلك وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها وقد تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا **أجل** بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيد المالقي الخبر بالمثبت والطلب بغير النهي وقيل لا تجيء بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها وقيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعد الخبر **إذن** فيها مسائل **الاولى** في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضمرت ان وعلى القول الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها **المسألة الثانية** في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا والاكثر ان تكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب

والثاني نحو ان يقال آتيك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة **المسألة الثالثة** في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها بالنون لانها كنون لن وان روي عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف **المسألة الرابعة** في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما او انفصالهما بالقسم او بلا النافية يقال آتيك فتقول اذن اكرمك ولو قلت انا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدير فاما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده ولو قلت اذن يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال **تنبيه** قال جماعة من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو او الفاء جاز فيها الوجهان نحو واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان **إنْ** المكسورة الخفيفة ترد على اربعة اوجه **احدها** ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وان تعودوا نعد وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سأل في الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء امتصل ام منقطع **الثاني** ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم

ومن ذلك وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به أي وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به
فحذف المبتدأ وبقيت صفته ومثله وما منا إلا له مقام معلوم أو على الجملة الفعلية نحو إن أردنا إلا
الحسنى إن يدعون من دونه إلا إناثا ويظنون إن لبثتم إلا قليلا إن يقولون إلا كذبا وقول
بعضهم لا تأتي إن النافية إلا وبعدها إلا كهذه الآيات أو لمّا المشددة التي بمعناها كقراءة
بعض السبعة إن كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم أي ما كل نفس إلا عليها حافظ مردود بقوله
تعالى إن عندكم من سلطان بهذا قل إن أدري أقريب ما توعدون وإن أدري لعله فتنة لكم
وخرّج جماعة على إن النافية قوله تعالى إن كنا فاعلين قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين
وهنا وقوله تعالى ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وقيل زائدة ويؤيد الأول مكناهم
في الأرض ما لم نمكن لكم وكأنه إنما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ وقيل ولهذا لما زادوا على
ما الشرطية ما قلبوا ألف الأولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي في الآية بمعنى قد وإن من ذلك فذكّر
إن نفعت الذكرى وقيل في هذه الآية إن التقدير وإن لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر أي والبرد
وقيل إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذم لهم و
استبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين إن سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد
لا الشرط وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده
الأولى شرطية والثانية نافية جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى وجواب الشرط
محذوف وجوبا وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء وأجاز الكسائي والمبرد
إعمالها عمل ليس وقرأ سعيد بن جبير إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنون مخففة
مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وأمثالكم وسمع من أهل العالية إن أحد خيرا من أحد
إلا بالعافية وإن ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم
إنّ قائم وأصله إن أنا قائم ففعل فيه ما فعل في لكنا من حذف همزة أنا اعتباطا وإدغام نون إن في نونها وحذف ألفها في
الوصل وسمع إنّ قائما على الإعمال وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس
في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود لأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا
تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت وحينئذ
فيمتنع الإدغام لأن الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي

الثالث أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسمية جاز

إعمالها خلافا للكوفيين لنا قراءة الحرميين وأبي بكر وإن كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه إن
عمرا لمنطلق ويكثر إهمالها نحو وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وإن كل لما جميع لدينا
محضرون وقراءة حفص إن هذان لساحران وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان و
من ذلك إن كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من خفف لما وإن دخلت على الفعلية وجب
إهمالها والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وإن كانت لكبيرة وإن كادوا ليفتنونك وإن
وجدنا أكثرهم لفاسقين ودونه أن يكون مضارعا ناسخا نحو وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم
وإن نظنك لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا أن يكون ماضيا غير
ناسخ نحو قوله شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ولا يقاس عليه
خلافا للأخفش أجاز إن قام لأنا وإن قعد لأنت ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ
كقول بعضهم إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه ولا يقاس عليه إجماعا وحيث وجدت
إن وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الأمثلة فاحكم بأن أصلها التشديد وفي هذه اللام خلاف
يأتي في باب اللام إن شاء الله تعالى **والرابع** أن تكون زائدة كقوله ما إن أتيت بشيء أنت
تكرهه والأكثر أن زيدت بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت أو اسمية كما في
قوله فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية
كما في البيت وأما قوله بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف في رواية
من نصب ذهبا وصريفا فخرج على أنها نافية مؤكدة لما وقد تزاد بعد ما الموصولة
الاسمية كقوله يرجّي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب وبعد ما المصدرية
كقوله ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد ألا الاستفتاحية
كقوله ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا وقبل مدة الإنكار سمع
سيبويه رجلا يقال له أتخرج إن أخصبت البادية فقال أأنا إنيه منكرا أن يكون رأيه على خلاف
ذلك وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الإيجابية وهو سهو وإنما تلك أن المفتوحة وزاد بعضهم على
هذه المعاني الأربعة معنيين آخرين فزعم قطرب أنها تكون بمعنى قد كما مر في إن نفعت الذكرى
وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ وجعلوا منه واتقوا الله إن كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد
الحرام إن شاء الله آمنين ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق
الوقوع وقوله أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم قالوا

وليست شرطية لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت وأجاب الجمهور عن قوله تعالى إن كنتم مؤمنين بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول لابنك إن كنت ابني فلا تفعل كذا وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل وبأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أخبر أصحابه بالمنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام وأما البيت فمحمول على وجهين أحدهما أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة لأن الافتخار بذلك يتسبب عن الحز والثاني أن يكون على معنى التبين أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال الآخر إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة أي يتبين أني لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد الصواب أن أذنا بفتح الهمزة أي لأن أذنا ثم هي عند الخليل أن الناصبة وعند المبرد أن المخففة من الثقيلة ويرد قول الخليل أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل والمبرد ذلك إن المكسورة نحو وإن أحد من المشركين استجارك وقد يرجح قول الآخر إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي إن يفتخروا بسبب قتلك فقد افتخروا بأنهم قتلوك

أَنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير للمتكلم في قول بعضهم أنْ فعلت بسكون النون والأكثرون على فتحها وصلا وعلى الإتيان بالألف وقفا وضمير للمخاطب في قولك أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن على قول الجمهور إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب والحرف على أربعة أوجه

أحدها أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو وأن تصوموا خير لكم وأن تصبروا خير لكم وأن يستعففن خير لهن وأن تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج أن منه ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أي خير لكم فحذف الخبر وقيل في والله ورسوله أحق أن يرضوه كذلك والظاهر فيهما أن الأصل أحق بكذا والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وعسى أن تكرهوا شيئا ونصب نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فأردت أن أعيبها وخفض نحو أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم

الموت وأمرت لأن أكون ومحتملة لهما نحو والذي أطمع أن يغفر لي أصله في أن يغفر لي ومثله أن تبروا إذا قدر في أن تبروا أو لأن تبروا وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب فيه خلاف سيأتي وقيل التقدير مخافة أن تبروا واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم فالمشهور أنه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل والتقدير الأول بعيد إذ لم يذكر هذا الجار في وقت وقيل رفع على البدل وسد مسد الجزأين كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير مسد المفعولين وأن هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر أو ماضيا نحو لولا أن من الله علينا ولولا أن ثبتناك أو أمرا كحكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في أمرين أحدهما كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم أنها غيرها بدليلين أحدهما أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه للاستقبال مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه الأمر الثاني كونها توصل بالأمر والمخالف في ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به وأن كل شيء سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية واستدل بدليلين أحدهما أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر الثاني أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح أعجبني أن قم ولا كرهت أن قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم إنه يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة أن غضب الله عليها إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية

بالأفعال. ولما ذكر ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية ... لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وإنما تقع مخفوضة
بلام التعليل، ثم إنما ينقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم وأجاب عنها بأن
الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور، وهذا وهم فاحش لأن حروف الجر زائدة كانت
أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله. **تنبيه** ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم
يجزم بأن، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا: إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا
تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب، وقوله: أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا. وفي هذا
نظر لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم، ويحتمل أن يكون الفعل بعد أن في قراءة
ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة، وقول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا
أحدا. وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين
أنها أن الناصبة أهملت حملا على أختها ما المصدرية، وليس من ذلك قوله: ولا تدفنني في الفلاة
فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها، كما زعم بعضهم، لأن الخوف هنا يقين فأن مخففة من الثقيلة.

الوجه الثاني أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا
يرون أن لا يرجع إليهم قولا، علم أن سيكون منكم مرضى، وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن رفع تكون، وقوله: زعم الفرزدق
أن سيقتل مربعا أبشر بطول سلامة يا مربع. وأن هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية أيضا وتنصب
الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئا، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا، وربما
ثبت كقوله: فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق، وهو مختص بالضرورة
على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في
قوله: بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا.

الوجه الثالث أن تكون مفسرة
بمنزلة أي نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك، ونودوا أن تلكم الجنة، وتحتمل المصدرية بأن يقدر
قبلها حرف الجر فتكون في الأولى أن الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها
على الاسمية. وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة، وهو عندي متجه لأنه إذا قيل كتبت إليه أن
قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب، ولهذا لو
جئت بأي مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع. ولها عندهم شروط: أحدها أن تسبق
بجملة، فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين. والثاني أن تتأخر عنها
جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا، بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة

الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا. والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى
القول كما مر، ومنه وانطلق الملأ منهم أن امشوا، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا
الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء. وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى أن
اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي بأن قبله وأوحى ربك إلى النحل، والوحي
هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال وإنما هي مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتا. والرابع
أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال قلت له أن افعل، وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور
أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن
اعبدوا الله أنه يجوز أن تكون مفسرة بعد صريح القول على تأويله بالأمر أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به
أن اعبدوا الله، قال وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط أن لا يكون فيها حروف القول
إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني لأنه لا يصلح أن يكون اعبدوا الله
ربي وربكم مقولا لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره لأن المفسر عين المفسر، ولا أن تكون
مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به، ولا بدلا من ما. أما الأول فلأن عطف البيان
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان،
ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن
السيد وابن مالك، والغريب أنهما أجازا ذلك. وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم
إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع.
فإن قيل لعل امتناعه من إجازته لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلا فكذا ما أول
به، قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في به، ووهم الزمخشري
فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في حكم الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حسا
فلا مانع. والخامس أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية.

مسألة إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه أن لا يفعل جاز رفعه
على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فأن مفسرة، ونصبه على تقدير لا نافية
وأن مصدرية، فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرابع أن
تكون زائدة ولها أربعة مواضع: **أحدها** وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما
أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم. **والثاني** أن تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله

وأقسم أن لو التقينا وأنتم *** لكان لكم يوم من الشر مظلم أو متروك كقوله: أما والله أن لو كنت حرا *** وما بالحر أنت ولا العتيق. هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك. **والثالث** أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله: ويوما توافينا بوجه مقسم *** كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم، في رواية من جر الظبية. **والرابع** بعد إذا كقوله: فأمهله حتى إذا أن كأنه *** معاطي يد في لجة الماء غامر. وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ألا نتوكل على الله، وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله، وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الظرف والجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة، والصواب قول بعضهم إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن في البيتين وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق، بخلاف حرفي الجر الزائدين فإنهما كالحرفين المعديين في الاختصاص بالاسم فلذلك عملا فيه. **مسألة** ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم: دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى، تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول. وقال الشلوبين: لما كانت أن للسبب في جئت أن تعطي أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم أما والله أن لو فعلت لفعلت، أكدت أن بعد الواو وهو السبب في الجواب. وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين انتهى. والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: أن صلة أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، انتهى، والريث البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا في كلام النحويين إطلاقهم أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتأكيده، ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقيب الأول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك.

ثم إن قصة الخليل التي فيها ولما بلا أن ليست في السورة التي فيها ولما أن بل في سورة هود وليس فيها ذكر البشرى، ثم كيف يتخيل أن التعقيب مع المجيء بطول ولما يجئ اعتقادنا أن الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية، ثم التعبير بالإساءة لحن لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب المساءة وهو عبارة الزمخشري، وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين: أحدهما أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أن، والثاني أن أن في المثال مصدرية والتي في الآية زائدة. **تنبيه** وقد ذكر لأن معان أربعة أخر: **أحدها** الشرطية كإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي أمور: أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق فقرئ بالوجهين في قوله تعالى أن تضل إحداهما، ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم، أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين، وقد مر أنه روي بالوجهين قوله: أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا. الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفر *** فإن قومي لم تأكلهم الضبع. الثالث عطفها على إن المكسورة في قوله: إما أقمت وأما أنت مرتحلا *** فالله يكلأ ما تأتي وما تذر. الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك إن جئتني أكرمتك وقولك أكرمك لإتيانك إياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، وكذلك تقول إن جئتني وأحسنت إلي أكرمتك، ثم تقول إن جئتني ولإحسانك إلي أكرمتك، وتجعل الجواب لهما انتهى. وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما. **المعنى الثاني** النفي كإن المكسورة أيضا، قاله بعضهم في أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقيل إن المعنى ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض. **الثالث** معنى إذ كما تقدم عن بعضهم في أن المخففة، وهذا قاله بعضهم في بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم، يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا، وقوله: أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا، والصواب أنها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة. **الرابع** أن تكون بمعنى لئلا قيل به في يبين الله لكم أن تضلوا، وقوله: نزلتم منزل الأضياف منا *** فعجلنا القرى أن تشتمونا. والصواب أنها مصدرية والأصل كراهية أن تضلوا ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين، وقيل هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها، وفيه تعسف.

إنّ المكسورة المشددة على وجهين: **أحدهما** أن تكون

حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر قيل وقد تنصبهما في لغة كقوله ‌ إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا وفي الحديث إن قعر جهنم سبعين خريفا وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف أي تلقاهم أسدا والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها وسبعين ظرف أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الأصل إنه أي الشأن كما قال ‌ إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ‌ وإنما لم يجعل من اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح والمعنى أيضا يأباه لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل إن زيد لمنطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه إن عمرا لمنطلق وقرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلا لما ليوفينهم ‌ **الثاني** أن تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافا لأبي عبيدة استدل المثبتون بقوله ‌ ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه ‌ ورد بأنا لا نسلم أن الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف أي إنه كذلك والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها أي نعم ولعن راكبها إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ إن هذان لساحران واعترض بأمرين أحدهما أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم يثبت فكيف يخرج التنزيل عليه والثاني أن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران أو بأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظا كما قال ‌ ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد ‌ فزاد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر مختصة بالشعر والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين وقيل اسم إن ضمير الشأن وهذا أيضا ضعيف لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه

شاذ إلا في باب أنّ المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولأنه لو ذكر لوجب التشديد إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ألا ترى أن من يقول لدُ ولم يكُ وواللهِ يقول لدنك ولم يكنه وبك لأفعلن ثم يرد إشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل جاءت على لغة بلحارث بن كعب إجراء المثنى بالألف دائما كقوله ‌ قد بلغا في المجد غايتاها إن أباها وأبا أباها ‌ واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة وإن قول الأكثرين هذين جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان أقيس إذ الأصل في المبنيات أن لا تختلف صيغها مع أن فيها مناسبة لألف ساحران وعكسه الياء في إحدى ابنتي هاتين فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير **تنبيه** تأتي إنّ فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الأين وهو التعب تقول النساء إنّ أي تعبن أو من آن بمعنى قرب أو مسندا لغيرهن على أنه من الأنين وأنه مبني للمفعول على لغة من قال في ردّ وحبّ ردّ وحبّ بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والأصل مثلا أنّ زيد يوم الخميس ثم قيل إنّ يوم الخميس أو فعل أمر للواحد من الأنين أو لجماعة الإناث من الأين أو من آن بمعنى قرب أو للواحدة مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله ‌ إنّ هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء ‌ وحرف مركب من إن النافية وأنا كقول بعضهم إنّ قائم والأصل إن أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالأقسام إذا عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجواب **تنبيه** في الصحاح الأين الإعياء قال أبو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام

أنّ المفتوحة المشددة على وجهين **أحدهما** أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والأصح أنها فرع عن إن المكسورة ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما بالكسر وقد اجتمعتا في قوله تعالى قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر مردود بما ذكرته وقوله إن دعوى الحصر باطل هنا لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد الإشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب وإلا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد إلا رسول فإن ما للنفي

والا الحصر قطعا وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر إفراد والأصح أيضا أنها موصولة حرفية مؤولة مع معموليها بالمصدر فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير بلغني أنك تنطلق أو أنك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني أنك في الدار التقدير استقرارك في الدار لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر وإن كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني أن هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون فتقول هذا زيد وإن شئت هذا كائن زيدا إذ معناهما واحد وزعم السهيلي أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف وأن المشددة إنما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت أن الليث الأسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى أن هذا يقدر بالكون وتخفف أن بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في أن الخفيفة **الثاني** أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرأ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون وفيه بحث سيأتي إن شاء الله تعالى في باب اللام

أم على أربعة أوجه **أحدها** أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم سواء علينا أجزعنا أم صبرنا وليس منه قول زهير

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

لما سيأتي أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وإنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله

ولست أبالي بعد فقدي مالكا

أموتي

أموتي ناء أم هو الآن واقع

ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وأم الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليتين كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني ... فقلت أهي سرت أم عادني حلم

وذلك على الأرجح في هي من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين كقوله

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

والأصل أشعيث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما أدري أي النسبين هو الصحيح ومثله بيت زهير السابق والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وجوابه أن معنى قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك ما علمت وبين المختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون وذلك أيضا على الأرجح من كون أنتم فاعلا

مسئلة أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم فإن قلت فقد قال ذو الرمة

تقول عجوز مدرجي متروحا ... على بابها من عند أهلي وغاديا

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة ... أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقلت لها لا إن أهلي جيرة ... لأكثبة الدهنا جميعا وماليا

وما كنت مذ أبصرتني في خصومة ... أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا

قلت ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا إذ كان إنما رد ما لم يلفظ به فلا يكون بالكلام التام فلهذا قال إن أهلي جيرة البيت وما كنت مذ أبصرتني البيت

مسئلة إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا والصواب العطف في الأول بأم وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت أو قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسا وكان الجواب بنعم أو بلا وذلك أنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم لا فإن أجبت بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة ويقال الحسن عليه السلام

او الحسين عليه السلام افضل ام ابن الحنفية فتعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكسائي بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن عليه السلام او الحسين عليه السلام لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن والحسين وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية

مسئلة سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي

دعاني اليها القلب اني لامره ... سميع فما ادري ارشد طلابها

تقديره ام غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدئ انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت فانهم يقولون ايقوم زيد ام لا والاصل ام لا يقوم قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها واجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدر اكانوا ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى

الوجه الثاني ان تكون منقطعة وهي ثلاثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما طلبيا فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلان الحرف لا يدخل على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت رجل ظالم

ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل

كذبتك عينك ام رايت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا

ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم وقوله

انى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ... ام كيف يجزونني السوأى من الحسن

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان انف اذا ما ضن باللبن

العلوق الناقة التي علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه وتنفر عنه

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض بدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعوله لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى ما بمنزلة اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لانه المراد به القبيلة ومن معنى البدل مثلها في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة ونظير هذه الحكاية ان تغلبيا كان ياتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تروي بازل من قوله

ما تنقم الحرب العوان مني ... بازل عامين حديث سني ... لمثل هذا ولدتني امي

فقال التغلبي اقول مثل هذا انما اصير اليك لتلقنني المقطعات والخرافات ويروى البيت بالرفع على الاستئناف وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا تدخل ام المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ في انها لابل ام شاء وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة

واستدل بقول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب فان صحت روايته فالأولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء

تنبيه قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون معادلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة انتهى ومن ذلك قول المتنبي

احاد ام سداس في احاد ... لييلتنا المنوطة بالتناد

فان قدرتها متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك أواحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور مالك مورقا ... كأنك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بانها ست في ليلة فاضرب او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم احاد ليس على الوجوب اذ الكلام خبر والظاهر ان وجه الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها لابل ام شاء ومن الاعراض بجعله ام في سداس بين الخبر وهو احاد والمبتدا وهو لييلتنا وبين الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه وللمنقطعة ان يعارض الاول بانه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدا واعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست واستعمال سداس واكثرهم يأباها وصحتي العدد المعدول بما دون الخمسة وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة في نحو قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلاة وفيما قد يستشكل لانه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل

الوجه الثالث

الثالث ان تقع زائدة ذكره ابو زيد وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون ام انا خير ان التقدير أفلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ... ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

الوجه الرابع ان تكون للتعريف نقلت عن طيئ وعن حمير وانشدوا

ذاك خليلي وذو يواصلني ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت على النوعين

أل على ثلاثة اوجه **احدها** ان تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا ... الى ربنا صوت الحمار اليجدع والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير

والثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهودا ذهنيا نحو اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل او في النداء نحو يا ايها الرجل او في اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد او في اسم الزمان الحاضر نحو الآن انتهى وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء

حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لأنها لازمة ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية إما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الإنسان ضعيفا إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه إنها لتعريف العهد فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود إلى شخص وجنس والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد **تنبيه** قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس لأنه والحضور بدخول أل فيه الإشارة وإنما ذلك على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والإشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه

الوجه الثالث

أن تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى أو لارتجالها كالسموأل أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الأصل لتعريف العهد والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر فالأولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله

باعد أم العمرو من أسيرها ... حراس أبواب على قصورها

وقوله رأيت الوليد

بن اليزيد مباركا ... شديدا بأعباء الخلافة كاهله

وأما الداخلة على وليد في البيت فللمح الأصل وقيل أل في اليزيد والعمرو للتعريف وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يمان

واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فقيل زائدة للضرورة لأن ابن أوبر علم على نوع من الكمأة ثم جمع على بنات أوبر كما جمع ابن عرس على بنات عرس ولا يقال بنو عرس لأنه لما لا يعقل ورده الفارسي بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفض بالفتحة لأن فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه لأن أل تقتضي أن يجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لأنه قد أمن فيه التنوين وقيل للمح الأصل لأن أوبر صفة كحسن وحسين وقيل للتعريف وإن ابن أوبر نكرة كابن لبون فأل فيه مثلها في قوله

وابن اللبون إذا ما لز في قرن ... لم يستطع صولة البزل القناعيس

قاله المبرد ويرده أنه لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوعا من الصرف والثانية كالواقعة في قولهم ادخلوا الأول فالأول وجاءوا الجماء الغفير وقراءة بعضهم ليخرجن الأعز منها الأذل بفتح الياء لأن الحال واجبة التنكير فإن قدرت الأول مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة أل **تنبيه** كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن ... وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

فماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال إن رفع ثلاثا طلقت واحدة لأنه قال أنت طلاق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وإن نصبها طلقت ثلاثا لأن معناها أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إلي بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي انتهى ملخصا وأقول إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل المعتد به وإما للعهد الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسول أي هذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان إنسان وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنسانا ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثا فعلى العهدية يقع الثلاث وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق

وصح بقصد وقوع الثلاث لأن المعنى أنت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة وثلاث يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وصح الإلزام بوقوع الثلاث لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا فإنما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء خارج عنه وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدّم

مسألة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه وخرجوا على ذلك فإن الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون هي المأوى له والوجه منه والظهر والبطن منه في الأمثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الأسماء كلها إن الأصل أسماء المسميات وقال أبو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم أولا إن الأصل في نظمي فجوزوا نيابتها عن الظاهر وعن الضمير الحاضر والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب **مسألة** من العرب من يأتي بأل مكان أم الاستفهام وذلك في حكاية قطرب أل فعلت بمعنى هل فعلت وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه لكن ذلك أولى من الرجل يسيل إلى الألف التي هي أخف الحروف

أما بالفتح والتخفيف على وجهين **أحدهما** أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم كقوله أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال وإذا وقعت أن بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية **والثاني** أن تكون بمعنى حقا أو أحقا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا وقال آخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق فالمعنى أحقا وهذا هو الصواب وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله أحقا أن جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله أفي الحق أني مغرم بك هائم فأدخل عليها في وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل وقد أبدلت الهمزة الأولى ثاء ... أن تكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل نحو أما تقوم أما تقعد وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وألا وأن ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ما ترى الدهر قد أباد معدا وأباد السراة من عدنان

حرف الألف

أمّا بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت قد استغني عنها في قوله فأما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان فإن قلت قد حذفت في التنزيل نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم قلت الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب أما لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في آية الجاثية وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي إن الأصل فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ومن ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم إليه أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والإيمان بهما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت وسيأتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على إلا الله وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتي لغير تفصيل

اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقلّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما
في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما
يكن من شيء فزيد ذاهب فهذا التفسير مُدلٍ بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى

ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة **أحدها** المبتدأ كالآيات السابقة **والثاني** الخبر نحو اما
في الدار فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل **والثالث** جملة الشرط نحو فاما ان كان من
المقربين فروح **والرابع** اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات
والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه وقرأ
بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان
اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل واما نحو كان يقوم زيد ففي كان ضمير فصل في التقدير
والا ليس خلق الله مثله ففي ليس ايضا ضمير الشأن والحديث ولا اقيل ان ليس حرف
فلا اشكال وكذا اذا قيل بفعلية ليس الحرف ولهذا اهملها بنو تميم في نحو ليس الطيب الا المسك با
لرفع **والسادس** ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف
نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد الفاء لان خبر
ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن
درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر وتوسع الفراء فجوزه في بقية اخوات ان فان قلت
اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع وان قلت اما زيدا فاني ضارب
لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما فامتنعت المسألة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول
ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجازها المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر

تنبيهان الاول ان سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها وفيه
عندي دليل على امور احدها انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره
مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما
فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله ان كان معرفا
او حال ان كان منكرا والثاني ان اما ليست العاملة لانها لا تنصب المفعول به والثالث
انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف **التنبيه الثاني** انه ليس من

اقسام اما التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون واما التي في قول الشاعر أبا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع بل هي فيهما كلمتان فالتي في الآية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية
وادغمت الميم في الميم للتماثل والتي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة والاصل لأن كنت
فحذفت الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا من كان و
ادغمت النون في الميم للتقارب **إمّا** المكسورة المشددة وقد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها
الاولى ياء وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيّف
وان من خريف فلن يعدما اي اما من صيف واما من خريف وقال المبرد والاصمعي
ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى ان سقته من خريف فلن يعدم الري و
ليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال ابو عبيدة
ان في البيت زائدة واما عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية في نحو قولك جاء اما زيد واما
عمرو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها
غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها أيما الى جنة أيما الى
نار وعبر بعضهم بانها ... ونقل ابن عصفور الاجماع على
ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم
بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف
غريب ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو
قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو رأيت اما زيدا واما
عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة
فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها ولاما خمسة معان **أحدها** الشك نحو جاءني اما زيد
واما عمرو اذا لم يعلم الجائي منهما **والثاني** الابهام نحو وآخرون مرجون لامر الله اما
يعذبهم واما يتوب عليهم **والثالث** التخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم
حسنا اما ان تلقي واما ان نكون اول من القى وغلط ابن الشجري فجعل من ذلك اما يعذبهم
واما يتوب عليهم **والرابع** الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما
ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لأو **والخامس** التفصيل
نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة واجاز الكوفيون كون اما

هذه هي إن الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون
بعده فعل يفسره مثل وإن امرأة خافت ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان منوي
تقديم قبل ذلك إن حقها أن تذكر بعد المعطوف عليه كما سيأتي الثاني أن إما يبنى الكلام معها
من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور وأو
يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ولهذا لم تتكرر وقد يستغنى عن إما الثانية
بذكر ما يغني عنها نحو إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وقول المثقب العبدي فإما أن تكون أخي
بصدق فأعرف منك غثي من سميني وإلا فاطرحني واتخذني عدوا أتقيك وتتقيني
وقد يستغنى عن الأولى لفظا كقوله سقته الرواعد من صيف البيت وقد تقدم وقوله تلم
بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها أي إما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم
وإما يقعد كما يجوز أو يقعد **تنبيه** ليس من أقسام إما التي في قوله تعالى إما ترين من البشر
أحدا بل هذه إن الشرطية وما الزائدة **أو** حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى
اثني عشر **الأول** الشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم **الثاني** الإبهام نحو وإنا أو إياكم
لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في الأولى وقول الشاعر نحن أو أنتم الألى ألفوا الحق فبعدا
للمبطلين وسحقا **الثالث** التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج
هندا أو أختها وخذ من مالي دينارا أو درهما فإن قلت فقد مثل العلماء بآية الكفارة والفدية
للتخيير مع إمكان الجمع قلت لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أن الكل كفارة ولا بين
الصيام والصدقة والنسك على أن الكل فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي
قربة مستقلة خارجة عن ذلك **الرابع** الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع
نحو جالس العلماء أو الزهاد وتعلم الفقه أو النحو وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا
تطع منهم آثما أو كفورا إذ المعنى لا تفعل أحدهما فأيهما فعله كان أحدهما وتلخيصه أنها إذا دخل
النهي على ما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وذكر ابن مالك أن أكثر
ورود أو للإباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين
أو أدنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب **الخامس** الجمع المطلق كالواو قاله الكوفيون والأخفش
والجرمي واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها وقيل
أو فيه للإبهام وقول جرير جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر والآخر

في ديوان جرير إذ كانت وقوله وكان سيان أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح
أي وكان الشأنان لا رعيها الإبل وان رعوها سيان لوجود القحط لان الذي كان سائغا لان سيان
يلزم الاخبار به عن اثنين والمعرفة وقول الراجز إن بها أكتل أو رزاما خويربين ينقفان الهاما
ألا ترى أنه لم يقل خويربا كما تقول زيد أو عمرو لص ولا تقول لصان وأجاب الخليل عن هذا بأن خويربين
بتقدير أشتم لا نعت تابع وقول النابغة قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
فحسبوه فألفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد ويقويه أنه روي ونصفه وقوله
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره أو سافع وزعم قوم أن جماعة منهم ابن
مالك ذكروا أنها تجيء بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أن تأكلوا من
بيوتكم أو بيوت آبائكم وهذه هي تلك بعينها وإنما جاءت لا توكيدا للنفي السابق ومانعة من
توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع و
نظيره قولك لا يحل لك الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك أيضا
أن أو التي للإباحة حالة محل الواو وهذا أيضا مردود لأنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور
مجالستهما معا ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن
ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن
وابن سيرين وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة في فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعتم وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ولا نعرف هذه المقالة لنحوي **السادس**
الإضراب كبل فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل نحو ما
قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده أنه قال في ولا
تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني أنه يصير إضرابا عن النهي
الأول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان تأتي للإضراب
مطلقا احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي وقراءة أبي السمال أوكلما عاهدوا
عهدا بسكون الواو واختلف في وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون فقال الفراء
بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو والبصريون
فيها أقوال قيل للإبهام وقيل للتخيير أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو

بقولهم الكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه وفيه نظر لان الابهام والتخيير يقتضيان شيئين الواقع

احدهما وقال هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذا الاول غير المعقول باتمامها بمعنى الواو

معقولة وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة **والسابع**

التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل عن

ذلك في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة

فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى

قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف

وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئها بأو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور

رماح اشرعت او سلاسل انتهى ومجيء الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تأتي له بل اثبات

الاكثرية للواو يقتضي ثبوت ذلك لأو وقد صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان

يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وعدل

عن العبارة عن تعبيره بالتفصيل بمثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او

مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر

وقال بعضهم مجنون فأو فيهما لتفصيل الاجمال قال وعكسه ابن الشجري فقال في الآية الاولى

انما حذف منها مضاف ... وتقديره وقال بعضهم يعني اليهود كونوا

هودا وقال بعضهم يعني النصارى كونوا نصارى قال فقام او نصارى مقام ذلك كله وذلك

دليل على شرف هذا الحرف انتهى **والثامن** ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب

المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لاقتلنه او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت

كعوبها او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم

تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على

تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء

احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون

الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات

المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الآية وترك ذكر الممسوسات لما

تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في

الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر واجاب

ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك

بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا احدهما واجاب

بعضهم عن الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن

شيئا في الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده قول المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق

امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها قول آخر سيأتي **والتاسع** ان تكون بمعنى الى

وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك او تقضيني حقي

وقوله لأستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر ومن

قال به في تفرضوا المنصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس

قيل او بمعنى الواو **العاشر** التقريب نحو ما ادري اسلم او ودع قاله الحريري وغيره **والحادي**

عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش او مات بمعنى ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله

لآتينك اعطيتني او حرمتني قاله ابن الشجري **الثاني عشر** التبعيض نحو وقالوا كونوا

هودا او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد معنى التفصيل

فان كل واحد من اهل التفصيل بعض ما قبلها بعض ما تقدم عليه من المجمل ولم يرد انها ذكرت

لتفيد مجردة معنى التبعيض **تنبيه** التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو

الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها

ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي

درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين

لذلك ومن البين الفساد المعنى العاشر وهو التقريب فانما يفيد الشك على زعمهم وانما استفيد

التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع

او مستبعد وينبغي لمن قال انها تأتي للشرطية ان يقول وللعطف لانه قدر مكانها وان والحق

ان الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وان او على بابها ولكنها لما عطفت

على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط **ألا** بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة اوجه

احدها ان تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو ألا انهم هم

السفهاء ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون

مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو ألا ان اولياء الله واختها أما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله أما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي العظام البيض وهي رميم وقوله أما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر

الثاني التوبيخ والانكار كقوله ألا طعان ألا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير وقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم **الثالث** التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات ولهذا نصب يرأب لانه جواب تمن مقرون بالفاء **الرابع** الاستفهام عن النفي كقوله ألا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا ألاقي الذي لاقاه امثالي وهذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الاقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بانها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها وانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت اما الاول فلانها بمعنى اتمنى واتمنى لا خبر له واما الاخيران فلانها بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به على ما بينا

الخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث وتختص ألا هذه بالفعلية نحو ألا تحبون ان يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم ومنه عند الخليل قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والتقدير عنده ألا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا وألا على هذا للتنبيه وقال يونس ألا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصده طلبه واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد فان الفصل بالجملة لازم لان تقديره مفسرة اذ لا يكون صفة لذا الفاعل

إلّا بالكسر والتشديد على اربعة اوجه **احدها** ان تكون للاستثناء نحو فشربوا منه الا

قليلا وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الاصح ونحو ما فعلوه الا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد كما يكون في نحو اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وعلى انه معطوف على المستثنى منه والا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شيء من احرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد

الثاني ان تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه فمثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز ان تكون الا هذه للاستثناء من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد اجود كلام ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي رجل مكان زيد او عوضا عن زيد انتهى قلت وليس كما قالا بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك رجل موصوف بانه غير زيد وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص له وان خالفه بافراد او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة وتتخرج الآية على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا اي ان

الفساد يترتب على تقدير عدم الإله وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله

أُنيخت فألقت بلدة فوق بلدة ❊ قليل بها الأصوات إلا بغامها

ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر غيّره ❊ وقع الحوادث إلا الصارم الذكر

فإلا الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا أي لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني إلا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها والثاني أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دانق لأنه يجوز إلا دانقا ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيدا ويجوز غير جيد قاله جماعات وقد يقال إنه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة إلا الله ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقه أخوه ❊ لعمر أبيك إلا الفرقدان

والوصف هنا مخصص ومؤكد لما بينت من القاعدة **والثالث** أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه {لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم} {لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء} أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع **والرابع** أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني وحملا عليه قوله أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وإنما المحفوظ وما الدهر ثم إن ثبتت روايته فتتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في {تالله تفتؤ} ودل على ذلك الاستثناء المفرغ وأما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وإن الرواية آلًا بالتنوين أي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب وما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ المعنى حينئذ جاء زيد إلا راكبا **تنبيه** ليس من أقسام إلا التي في نحو {إلا تنصروه فقد نصره الله} وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا

ألّا بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض فأما قوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ❊ إليّ فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت

نفس ليلى لأن الاختصاص بجنس المذكور قبل وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها **تنبيه** ليس من أقسام ألا التي في قوله تعالى {بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا علي} بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية أو أن المفسرة ولا الناهية ولا موضع لها على هذا وعلى الأول فهي بدل من كتاب على أنه بمعنى مكتوب وعلى أن الخبر بمعنى الطلب بقرينة وأتوني ومثله {ألا يسجدوا لله} في قراءة التشديد لكن أن فيها الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي فتكون الآية بدلا من أعمالهم أو خبرا لمحذوف أي أعمالهم ألا يسجدوا وللزيادة فتكون المخفوضة بدلا من السبيل أو مختلف فيها أمخفوضة هي أم منصوبة وذلك على أن الأصل لأن فحذفت اللام متعلقة بيهتدون

إلى حرف جر له ثمانية معان **أحدها** انتهاء الغاية الزمانية نحو {ثم أتموا الصيام إلى الليل} والمكانية نحو {من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى} وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره أو على خروجه نحو {أتموا الصيام إلى الليل} ونحو {فنظرة إلى ميسرة} عمل بها وإلا فقيل يدخل إن كان من الجنس وقيل يدخل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد **والثاني** المعية وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في {من أنصاري إلى الله} وقولهم الذود إلى الذود إبل والذود من الثلاث إلى العشر والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال **والثالث** التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو {رب السجن أحب إلي} **والرابع** مرادفة اللام نحو {والأمر إليك} وقيل لانتهاء الغاية أي منته إليك ويقولون أحمد إليك الله أي أنهي حمده إليك **والخامس** موافقة في ذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني ❊ إلى الناس مطلي به القار أجرب قال ابن مالك ويمكن أن يكون منه {ليجمعنكم إلى يوم القيامة} وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف أي مطليا بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز زيد إلى الكوفة **والسادس** الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ❊ أيسقى فلا يروى إليّ ابن أحمرا أي مني **والسابع** موافقة عند كقوله أم لا سبيل إلى الشباب وذكره ❊ أشهى إليّ من الرحيق السلسل **والثامن** التوكيد وهي الزائدة

الباب الأول

أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى إليهم بفتح الواو وخرجت
على تضمين تهوى معنى تميل وعلى أن الأصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا
كما يقال في رضي رضى وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لأن شرط هذه اللغة
تحرك الياء في الأصل **إي** بالكسر والسكون حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر
ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن
كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق
هو قل إي وربي ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم وإذا قيل إي والله ثم أسقطت الواو
جاز إسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدهما **أي** بالفتح
والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك قال
ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث أي رب وقد تمد ألفها
وحرف تفسير تقول عندي عسجد أي ذهب وغضنفر أي أسد وما بعدها عطف بيان على ما
قبلها أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح لأنا لم نر عاطفا
يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل أيضا كقوله
وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي وإذا وقعت بعد تقول وقبل
فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه يقال ذلك بضم
التاء ولو جئت بإذا مكان أي فتحت فقلت إذا سألته لأن إذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم
فقال إذا كنيت بأي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وإن تكن بإذا يوما تفسره ففتحة
التاء أمر غير مختلف **أيّ** بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه شرطا نحو أيا ما
تدعوا فله الأسماء الحسنى أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهاما نحو أيكم زادته
هذه إيمانا فبأي حديث بعده يؤمنون وقد تخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين أيهما
علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن
التقدير لننزعن الذي هو أشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لأنهم يرون
أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط
إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا
أضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا

حرف الألف

يقول لأضربن أيهم قائم بالضم انتهى وزعم هؤلاء أن أيهم في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبره
ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد
وقال يونس هو الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم أي الحزبين أحصى وقال الكسائي والأخفش كل
شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب
ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير
الذي يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول الشاعر إذا ما لقيت بني
مالك فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار
على معمول صلته ولا استئناف ما بعد الجار وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة
إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكأنه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من
هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر
ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسيأتي ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة
عن الإضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي و
بالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا وقال لم
يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني **والرابع** أن تكون دالة على معنى
الكمال فتكون صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال وحالا للمعرفة كمررت
بعبد الله أي رجل **والخامس** أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل وزعم
الأخفش أن أيا لا تكون وصلة وأن هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى
يا من هو الرجل ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية
وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك وقد زاد قسما وهو أن يكون نكرة
موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع ولا يكون أي
غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول أيا
ورجلان فتقول أيان ورجال فتقول أيون **تنبيه** قول أبي الطيب أي يوم سررتني
بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود ليس فيه أي موصولة لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى
المعرفة قال أبو علي في التذكرة في قوله أرأيت أي سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى
فزرود لا تكون أي موصولة لإضافتها إلى نكرة انتهى ولا شرطية لأن المعنى إن سررتني

يوما أبو صالك امتنع لزام صدده لك وهذا عكس المعنى المراد وإنما هي للاستفهام الذي
يراد به النفي كهي في قولك لمن ادعى أنه أكرمك أي يوم أكرمتني والمعنى ما سرني يوما أبو صالك
[illegible] بصدد وبك والجملة الأولى مستأنفة قدم ظرفها لأن له الصدر والثانية إما
في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في قوله تعالى ﴿يوما لا تجزي﴾
أو نصب حال من فاعل سرني أو مفعوله والمعنى أي يوم سرني غير رائع لي أو غير
مروع منك [illegible] أو لا محل لها على أن تكون
معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما في قوله تعالى ﴿وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا
أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله﴾ وكذلك بقية الآية والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة
بتقدير فماذا قال لهم [illegible] كون الحال من فاعل سرني
[illegible] **إذ** على أربعة أوجه **أحدها** أن تكون اسما للزمن الماضي
ولها أربعة استعمالات أحدها أن تكون ظرفا وهو الغالب نحو ﴿فقد نصره الله إذ أخرجه الذين﴾
﴿كفروا﴾ والثاني أن تكون مفعولا به نحو ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم﴾ والغالب على المذكورة
في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو ﴿وإذ قال ربك للملائكة﴾ ﴿وإذ
فرقنا بكم البحر﴾ وبعض المعربين يقول في ذلك إنه ظرف لاذكر محذوفا وهذا
وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت
قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه والثالث
أن تكون بدلا من المفعول نحو ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها﴾ فإذ بدل اشتمال
من مريم على حد البدل في ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ وقوله تعالى ﴿اذكروا نعمة الله
عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ يحتمل أن يكون إذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها والرابع أن تكون مضافا
إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ أو غير صالح له نحو قوله تعالى ﴿بعد
إذ هديتنا﴾ وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفا أو مضافا إليها وأنها في نحو ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا﴾
ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا وفي نحو ﴿إذ انتبذت﴾
ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف أي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول
في ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء﴾ ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم ﴿لمن
منّ الله على المؤمنين إذ بعث﴾ إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث وأن تكون إذ في محل رفع كإذا

في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما أي لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فمقتضى
هذا الوجه أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لأن الكلام في إذ
لا في إذا وكان حقه أن يقول إذ كان لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا أخرى بحسب
المعنى المراد ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب وكذلك
المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكا
بقول بعضهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري إذ على إذا والمبتدأ على الخبر

والوجه الثاني أن تكون اسما للزمن المستقبل نحو ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ والجمهور
لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ﴿ونفخ في الصور﴾ أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ فإن يعلمون
مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا **والوجه
الثالث** أن تكون للتعليل نحو ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾ أي ولن
ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل
مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن
الإساءة سبب الضرب قولان وإنما يرتفع السؤال على القول الأول فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت
ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين ويبقى إشكال في الآية
وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع لأنه لا يعمل في ظرفين ولا لمشتركون
لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولأن اشتراكهم
في الآخرة لا في زمن ظلمهم ومما حملوه على التعليل ﴿ولن يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾ ﴿وإذ
اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف﴾ وقوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش
وإذ ما مثلهم بشر وقول الأعشى إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا أي إن لنا حلولا
في الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا لأنهم مضوا قبلنا
وبقينا بعدهم وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون
هذا القسم وقال أبو الفتح راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ الآية مستشكلا إبدال
إذ من اليوم فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنهما في حكم الله تعالى سواء فكأن
اليوم ماض أو كأن إذ مستقبلة انتهى وقيل المعنى إذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد إذ ظلمتم وعليهما

أيضا فإذ بدل من اليوم وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في نحو إذ هديتنا لأن المدعى هنالك
أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لا أنها لا تبدل ولا أنها لا تقدر
إذ تعليلا يجوز أن تكون أن وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع إلى قولهم يا ليت بيني وبينك
بعد المشرقين أو إلى القرين ويشهد له قراءة بعضهم إنكم بالكسر على الاستئناف **والرابع**
أن تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله استقدر الله
خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذ هو الرمس
تعفوه الأعاصير وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد
أقوال وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه
وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها
الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما عاملها محذوف
يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل
تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير قولك بينما أنا قائم إذ جاء عمرو بين أوقات
قيامي مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل بين مبتدأ وإذ خبره والمعنى
حين أنا قائم حين جاء عمرو وذكر لإذ معنيان آخران **أحدهما** التوكيد وذلك بأن تحمل
على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها وإذ قال ربك للملائكة
والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية وليس القولان بشيء واختار أبو محمد ابن الشجري أنها
تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لأنك إذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير
زائدة أعملت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف
إليه فيما قبل المضاف انتهى وقد مضى كلام المغاربة في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فا
لجملة معترضة بين الفعل والفاعل **مسألة** تلزم إذ الإضافة إلى جملة إما اسمية نحو واذكروا
إذ أنتم قليل أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو وإذ قال ربك للملائكة وإذ ابتلى إبراهيم ربه
بكلمات وإذ غدوت من أهلك أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد
وإذ يمكر بك الذين كفروا وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى إلا
تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه
لا تحزن إن الله معنا فإذ الأولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل

ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي إبدال الثانية نظر لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول فكيف يبدلان
منه ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى
ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة
ينزلها منزلة المتحد أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب وبأن الظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه
وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد
مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا والتقدير إذ ذاك كذلك وقال الأخطل كانت منازل
ألاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا الألاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد مثل كافر
وكفار ونحن مبتدأ حذف خبره والتقدير عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون إذ ذاك
كائن ولا تكون إخوانا خبرا عن نحن لأن نحن اسم عين بل هو ظرف للخبر المقدر وإذ الأولى
ظرف لعهدتهم ودون إما ظرف للخبر المقدر أو حال من إخوانا إذ المعنى متصافين دون
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخره فهو كقوله لمية موحشا طلل ولا كون اسم عين
لأن دون ظرف مكان لا زمان والمشار إليه بذلك التآخي المفهوم من الكلام وقالت الخنساء كأن
لم يكونوا حمى يخشى إذ الناس إذ ذاك من عز بزا إذ الأولى ظرف ليخشى أو ليكونوا أو لحمى وإن
كان اسما لأنه بمعنى المحمي وإذ الثانية ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرطية وعامل في إذ الثانية
ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين وبز خبر من والجملة خبر الناس والعائد إليهم
محذوف أي من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم ولا يكون إذ الأولى ظرفا لبز لأن جملة
الخبر مضاف إليها إذ الأولى ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف ولا إذ الثانية بدلا من الأولى
لأن الأولى لا تكمل إلا بما أضيفت إليه ولا يتبع اسم حتى يكمل ولا خبرا عن الناس لأنها زمان والناس
اسم عين وذاك مبتدأ محذوف الخبر أي كائن وعلى ذلك فقس وقد تحذف الجملة كلها للعلم
بها ويعوض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله
وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة وأن الكسرة إعراب لأن اليوم
مضاف إليها ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين وبأن الافتقار باق في المعنى كالموصول الذي
تحذف صلته لدليل قال نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا أي نحن الألى عرفوا
وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكأن المضاف إليه مذكور وبقوله نهيتك عن
طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ ثم حذف المضاف

ويقول المجيز كفرانه بعضهم والله يريد الآخرة أي ثواب الآخرة **تنبيه** اضيفت إذ إلى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي أمن ازديارك في الدجى الرقباء إذ حيث كنت من الظلام ضياء وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب زمانا وأصر على ذلك والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب لأن الافتعال للتصرف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والرقباء جمع رقيب والمعنى أنهم أمنوا أن تزور في الدجى لأنها إما تعليل أو ظرف مبدل من محل الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث لا بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولأنها موصوفة في المعنى لأن من الظلام صفة لها في الأصل فلما قدمت عليها صارت حالا عنها لأن المبدل منه في نية الطرح وكان ما تقدم عليها في نعتها فالتحق بها الترجيب والمعنى أن الضياء حاصل في كل موضع حللت به من الظلام

إذ ما أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم

إذا على وجهين أحدهما أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فإذا الأسد بالباب ومنه فإذا هي حية تسعى وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم خرجت فإذا إن زيدا بالباب بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الأول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون إن التقدير ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو فإذا الأسد أي حاضر وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به نحو فإذا هي حية تسعى فإذا هم خامدون فإذا هي بيضاء فإذا هم بالساهرة وإذا قيل خرجت فإذا الأسد صح كونها عند المبرد خبرا أي فبالحضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه فإن قلت فإذا القتال صحت خبريتها عند غير الأخفش وتقول خرجت فإذا زيد جالس أو جالسا فالرفع على الخبرية وإذا نصب به والنصب على الحالية والخبر إذا إن قيل بأنها مكان وإلا فهو محذوف نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد **مسئلة** قالت العرب قد كنت

أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي وقالوا أيضا فإذا هو إياها وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف فسأله خلف عن مسئلة فأجاب فيها فقال له أخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له أخطأت فقال هذا سوء أدب فأقبل عليه الفراء فقال إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت فأجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له تسألني أو أسألك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن هذا المثال فقال له سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب فسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة فيقال إن العرب قد أرشوا على ذلك أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال إنهم إنما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وإن سيبويه قال ليحيى مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا ... إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما

وربما نصبوا للحال بعد إذا ... وربما رفعوا من بعدها ربما

فإن توالى ضميران اكتسى بهما ... وجه الحقيقة من إشكاله غمما

لذاك أعيت على الأفهام مسئلة ... أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما

قد كانت العقرب العوجاء أحسبها ... قدما أشد من الزنبور وقع حما

وفي الجواب عليها هل إذا هو هي ... أو هل إذا هو إياها قد اختصما

وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ... ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما

وغاظ عمرا علي في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما

كغيظ عمرو عليا في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما

وفجع ابن زياد كل منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجعة ابن زياد كل منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما

وأصبحت بعده الأنفاس باكية ... في كل طرس كدمع سح وانسجما

وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم ... لولا التنافس في الدنيا لما أضما

والغبن في العلم أشجى محنة علمت ... وأبرح الناس شجوا عالم هضما

قوله وربما نصبوا البيت أي وربما

نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء، فيقولون فإذا زيد جالسا، وقوله رعبا في آخر البيت بالتخفيف توكيد لرعبا في أوله بالتشديد، ورغما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، ونحى في آخر الرابع بضمها جمع نحو، وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى، وابن حمزة الكسائي واسمه علي، وأبو بشر سيبويه واسمه عمرو، وألف ظالما للتثنية إن بني للفاعل، وللإطلاق إن بني للمفعول، وعرّض بهما على الأولين سيبويه والكسائي والأخوان ابن العاص وابن أبي طالب ثم وحكا الاقتسام والثاني فعل أبو العكس دفعا للإيطاء وبنيا بالأول والآن للفراء، والثاني زياد بن أبيه وابن المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين عليه السلام، واضم كمنصب وزنا ومعنى والعجماء ضاد والوصف منه راضم كفرح، وهضم مبني للمفعول أي لم يوف حقه. وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبوين جمع أب وأب أصله فعل بفتحتين وأصله أبو فإذا بنينا مثله من أوى أو وأى قلنا أوى كهوى أو وأى كهوى، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى ويبقى الفتح دليلا عليها فتقول أوون أو وأون رفعا وأوين أو وأين جرا ونصبا، كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم. انتهى. وهكذا اتفق لسيبويه. وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام مثل «فإذا هي بيضاء»، «فإذا هي حية تسعى»، وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم به بعض العرب. وقد ذكر في توجيهه أمور: **أحدها** لأبي بكر بن الخياط وهو أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده. انتهى. وهذا خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، وكان حقها أن تنصب ما يليها. **والثاني** أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن «إياك يُعبد» ببناء الفعل للمفعول، لكن إنما يتجه الثاني فيما جاء من قولك فإذا زيد القائم بالنصب فينبغي أن يخرج هذا على أنه نعت مقطوع أو حال على زيادة أل، وليس ذلك مما يقاس، ومن جوّز تعريف الحال أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد

مثله حالا، لأن وجدت ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل. **والثالث** أنه مفعول به والأصل فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضا، ونظيره قراءة علي عليه السلام «لئن أكله الذئب ونحن عصبةً» بالنصب أي نوجد عصبة أو نرى عصبة، وأما قوله تعالى «والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا» فإنما التقدير يقولون ما نعبدهم، فإنما حسنت إضمار القول مستعملا عندهم. **والرابع** أنه مفعول مطلق والأصل فإذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد إلا شرب الإبل أي إلا يشرب شرب الإبل ثم حذف المضاف، نقله الشارح في حواشي المفصل عن الأعلم، وقال هو أشبه ما وجه به النصب. **والخامس** أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والأصل فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل له صوت صوتَ الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل، وقد قاسه سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابن مالك قال إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة مثل جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة، وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال، ومنه قولهم تفرقوا أيادي سبا وأيدي سبا، وإنما سكنت الياءان مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معدي كرب وقالي قلا. **والثاني** من وجهي إذا أن تكون لغير مفاجأة فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل مضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية، وقد اجتمعا في قوله تعالى «ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون» وقوله تعالى «فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون» ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب: والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع. وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو «إذا السماء انشقت» لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، خلافا للأخفش، وأما قوله: إذا باهلي تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المذرع، فالتقدير إذا كان باهلي، وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا، وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف ولا تعمل إذا الجزم

[illegible] الا في الضرورة كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل وقد تخرج عن كل من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط ولنعقد لكل من هذه المواضع فصلا **الفصل الاول**

في خروجها عن الظرفية قال ابو الحسن في قوله تعالى حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح في قوله تعالى اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وقال قوم في

اذا الخطب [illegible] ان الاصل الخطب اذا كان الخطب [illegible] اذا كان تاما اي وقت قيامهم

[illegible] الظرف [illegible] المصدر [illegible] حذف الخبر المرفوع [illegible] الناس

[illegible] ثم نابت الحال عن الخبر [illegible] موضع نصب لاشتمال الخبر لا اجل

[illegible] الخطب [illegible] اليوم [illegible] الزمان لا يكون حالا [illegible]

[illegible] موضع [illegible] ابن مالك [illegible] مفعولا في قوله [illegible] لعائشة اني لاعلم اذا كنت

[illegible] وان اذا لا تخرج عن الظرفية وان نحو حتى اذا

جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى

والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية انقسمتم

اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا الخطب فظرف لبعد [illegible] في موضع نصب لانه

نعت لقوله وانما [illegible] التقدير [illegible] الحديث [illegible]

اعلم وتقديره [illegible] كما علقت اذ بالحديث في هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين

اذ دخلوا عليه **الفصل الثاني** في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان

تجيء للماضي كما تجيء اذ للمستقبل في قول بعضهم وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك

لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وقوله وندمان يزيد

الكأس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم والثاني ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا

يغشى والنجم اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء

فسر بان الله سبحانه قديم فلا يكون بعد شيء وحال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال

متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لأحدهما على ان المراد به الحال اه والصحيح انه لا

يصح التعليق باقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وايضا

يشبه التعليق كانا مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه

صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال ناويا الصيد به

غدا كما فسر هو بنوين قال ثم الى الضلق بايديهم **مسألة** في ناصب اذا مذهبان احدهما انه شرطها

وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي البقاء انه مردود بان المضاف اليه

لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا

تصبك خصاصة فتحمل والثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم

امور **احدها** ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير

الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله **والثاني**

انه ممتنع في قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا

لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت

مجيئه لان الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها

معمولة لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما

خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث **والثالث** انه يلزمهم في نحو اذا

جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متنافيين وذلك باطل عقلا اذ الحدث

الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان

قلت فما ناصب اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان قلت ليس بظرف

كان ناصبه السابق وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو ائتيك يوم

الجمعة سحر وليس بدلا لجواز سرت عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه

سيبويه وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا

فيوما يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في اليوم في المثال ان

يكون بدلا من اذا ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لئلا ينفصل تردن من معموله وهو سفار بالاجنبي فتعين

انه ظرف ثان لتردن **والرابع** ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة

من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما

بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك

يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا

مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح الا على قول ابي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ لان عسر اليوم ليس مستغنيا عن التقدير والجملتان يتخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر الامر وبالقائد الى الفاء اذ يكون مدلولا عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فهو لا يظهر الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب اي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين قال ابو حيان وقد يرد عليهم ما النافية نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم الآية فان ما النافية لها الصدر انتهى وليس هذا بجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة وفي بعضهم ان الجواب على اضمار الفاء مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين فيمن قدره بان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة امور **احدها** ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا **والثاني** انه قياس ما على لا لان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم اقم وجئت بلا زاد وقوله الا ان قرطا على آلة الا كابنة الابد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا **والثالث** ان ذا في الآية حرف ناسخ مثله في الاحوال والحرف الناسخ لا يتقدم معمول ما بعده عليه ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيدا لن اضرب لكونه حرف نفي فلا يتقدم والتابع من هذا ان العامل الذي بعد مصدره وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وان العامل محذوف اي اذكر يوم او يعذبون يوم ونظير ما اورده ابو حيان على الاكثرين ان يورد عليهم قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فيقال لا يصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان ولام الابتداء

تمنعان من ذلك لان لهما الصدر وايضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب ايضا ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد اي اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم واما وان اطعتموهم انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ولا يسوغ ان يقال قدرها خالية من معنى الشرط فتستغني عن جواب وتكون معمولة لما قبلها وهو قال او ينبئكم لانهم لم يقولوا ذلك الوقت

الفصل الثالث

في خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك آتيك اذا اتيتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جاءني فوالله لاكرمنه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء لتباين حقيقتيهما

ايمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو افلس واكلب وقول نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري فحذف الفه في الدرج ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله سبحانه خلافا لابن درستويه في اجازة جره بحرف القسم ولابن مالك في اجازة اضافته الى الكعبة ولكاف الضمير وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ اي قسمي ايمن الله

حرف الباء

الباء المفردة حرف جر لاربعة عشر معنى **اولها** الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه

من بلد او ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعته من التصرف فيه. ومجازي
نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على
زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وأقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون
حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه
فمجازي كمررت بزيد في تاويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندى والمحلق فاذا استوى التقديران
في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه كمررت عليه وان كان قد جاء كما في لتمرون عليهم
لتمرون عليها ولقد امر على اللئيم يسبني الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا ويتخرج على
هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا اهو الباء ام على **الثاني**
التعدية وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر
تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول
المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب
مردود بالاية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق ولانه لما كانت
الهمزة والباء متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد واما تنبت بالدهن فيمن ضم اوله وكسر ثالثه فمخرج على
زيادة الباء او على انها للمصاحبة فالظرف حال من الفاعل اي مصاحبة للدهن او المفعول اي تنبت
الثمر مصاحبا للدهن او ان انبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم
قطينا لهم حتى اذا انبت البقل ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى دفع الله الناس بعضهم ببعض و
صككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر **الثالث** الاستعانة وهي
الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا
يتاتى على الوجه الاكمل الا بها **الرابع** السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا
بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه وقوله قد سقيت آبالهم بالنار اي انها
بسبب ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلى بينها وبين الماء **الخامس** المصاحبة نحو اهبط
بسلام اي معه وقد دخلوا بالكفر وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة
والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة
والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة
اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو

زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك وقال الخطابي المعنى
وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد انه مما اقيم فيه المسبب
مقام السبب وقال ابن الشجري في فتستجيبون بحمده هو كقولك اجبته بالتلبية اي فتجيبونه بالثناء
اذ الحمد الثناء او الباء متعلقة بحال محذوفة اي معلنين بحمده والوجهان في فسبح بحمد ربك و
السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر **والسابع** البدل كقول
الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وانتصاب الاغارة على المفعول
لاجله **والثامن** المقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه
بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما
قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطى مجانا واما
المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي
البائين جمعا بين الادلة **والتاسع** المجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو فاسأل به
خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم
وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام
بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي يشق بها قال ونظيره السماء منفطر به وتاول البصريون
فاسأل به خبيرا على ان الباء للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا وفيه بعد لانه لا
يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه **والعاشر** الاستعلاء نحو من ان تأمنه
بقنطار الاية بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون بدليل
وانكم لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه وقوله أرب يبول الثعلبان برأسه بدليل
تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب **والحادي عشر** التبعيض اثبت ذلك الاصمعي
والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله و
قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل ومنه وامسحوا
برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام
حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء
ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول
ان لثاتك تضرب الى سمرة فكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي مسح والقلب

شرب انه ضمن معنى يلتذ ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل **والثاني عشر** القسم وهو اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا **والثالث عشر** الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف **والرابع عشر** التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل فما انفطرت من ثنية وما خرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا من الباء قول سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ووجه ذلك على ما اخترناه انه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل ولم ار من انتقد عليه ذلك فهذا اما لسهو عن شرط الزيادة او لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي او لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ويجعل ثعل الممدوح منهم بطن من طي وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل وجوز ابن الشجري في دهر امرين احدهما ان يكون مبتدأ حذف خبره اي يفخر بك وسوغ

الابتداء بالنكرة انه قد وصف باهل والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى اي بانه ثم فخرا والكوفيون منهم فخرا واجاز فيه ايضا النصب بالعطف على ثعلا وجر الحذف به والثالث ان يكون معطوفا بعد ان رفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرا الاولى ويجر الدهر بالعطف على ثعلا اي وكفى دهرا هو اهل لان امسيت من اهله انه اهل لكونك من اهله ولا يخفى ما فيه من التعسف ويرجح انه عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتاخر وهو انك منهم منصوبا او مرفوعا وعاد هو وان ومعمولها ما اتفاق بجمعهما ثم حذف المرفوع للعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الربعي ان النصب بالعطف على اسم ان وان اهلا عطف على خبرها والمعنى للبيت على تقديره والضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه وقال ابن الضائع في الاول ان الباء متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر فالمسالة من باب الاعمال ولكن ياتيك يقتضي الفاعل وتنمي يقتضي المفعول فتنازعا فيما لانك تاخر الفاعل في الاول واعمل الثاني وقال ابن الحاجب في الثاني الباء معدية كما تقول ذهب بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى قوله يكون الفاعل مضمرا فتقدير مضمرا في اودى ويصح ان يكون النقد جا ولذلك هو اي هو اي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد فطفق مسحا بالسوق اي يمسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اي مسحا واقعا بالسوق وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج الشاهد في الثاني فاما الاول فللاستعانة وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع ويقرأن معنى يرقين ويتبركن وانه يقال قرات بالسورة على هذا المعنى ولا يقال قرات بكتابك لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي وقيل المراد لا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم فحذف المفعول به والباء للالة كما في كتبت بالقلم او المراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برايك وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تشفي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا

وقيل الفاعل في البيت ذا بيته والفاعل وحب بدل اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا أنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني والثاني المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك درهم وخرجت فإذا بزيد وكيف بك إذا كان كذا ومنه عند سيبويه بأيكم المفتون وقال أبو الحسن بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية أي في أي طائفة منكم المجنون

تنبيه من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار إذا لم تحمل على الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه قوله تعالى جزاء سيئة بمثلها والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر ونحو ومنعكها بشيء يستطاع وقال ابن مالك في نحو بحسبك زيد إن زيدا مبتدأ مؤخر لأنه معرفة وحسب نكرة والخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها وقوله كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزؤود أي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسدا وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد إن فعالا ليس للمبالغة بل هو للنسب كقوله وليس بذي سيف وليس بنبال أي وما ربك بذي ظلم لأن الله لا يظلم الناس شيئا ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام والكرم والسادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل كقمتم أنتم أنفسكم ولأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال

تنبيه مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو

عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولأصلبنكم في جذوع النخل إن في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين وأحسن في وقد أحسن بي معنى لطف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا

بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهو على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الأول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل

بل حرف إضراب فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وإما الانتقال من غرض إلى آخر ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه ومثاله قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه إذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة وإن تلاها مفرد فهي عاطفة ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعد وبل قاعدا ويختلف المعنى ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه لا يقال ضربت زيدا بل إياك ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء لقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا إلى أجل

بلى حرف جواب أصلي الألف وقال جماعة الأصل بل والألف زائدة وبعض هؤلاء يقول إنها للتأنيث بدليل إمالتها وتختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي أم مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم

نقول بلى أو توبيخيا نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى أو تقريريا نحو ألست بربكم قالوا بلى أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير لأنها لا تقع بعد الإيجاب وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له انتهى ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها الإيجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذن وفيه أيضا أنه قال أنت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضع بحث أوسع من هذا في باب النون

بَيْدَ ويقال مَيْدَ بالميم وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها وله معنيان **أحدهما** غير إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد أنهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل انتهى وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وأن بعضهم فسرها بمعنى على وأن تفسيرها بغير أعلى **والثاني** أن تكون بمعنى من أجل ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره إنها هنا بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله

عمدا فعلت ذاك بيد أني أخاف إن هلكت أن ترني

قوله ترني من الرنين وهو الصوت **بَلْهَ** على ثلاثة أوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث

وفتحها بناء على الأول والثالث وإعراب على الثاني وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

وأنكر أبو علي أن يرتفع ما بعدها ومقتضى قول أبي الحسن وقطرب أنها إذا قيل بله الزيدين أو المسلمين أو أحمد أو الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء

حرف التاء

التاء المفردة محركة في أوائل الأسماء ومحركة في أواخرها ومحركة في أواخر الأفعال ومسكنة في أواخرها فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن وقال الزمخشري في تالله لأكيدن أصنامكم الباء أصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمروذ وقهره انتهى والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنتَ وأنتِ والمحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ وقول ابن خروف إنها في قولهم في التعجب ما أحسنتَ كلمة ... إن التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث ولم يثبت ذلك وإن هذه التاء تكون علامة من غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد كما في أرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتك وأرأيتكن إذا قلنا إن التاء فاعل وكأنهم استغنوا بتثنية الكاف وجمعها لأنهم لو قالوا أرأيتماكما لجمعوا بين خطابين وإذا استغنوا اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء والتاء خطاب أشبه من الواحد فهذا أجدر وإنما جاز يا غلامكم لأن المنادى ليس مخاطبا في الحقيقة وباقي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف إن شاء الله تعالى والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت وزعم الجلولي أنها اسم وهو خرق لإجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر بعدها أن يكون بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب والأكثر تحريكها معهما بالفتح

حرف التاء ثُمَّ ويقال فيها فُمَّ كقولهم في جدث جدف حرف عطف يقتضي ثلاثة

امور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة وفي كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون
انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا
ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب
عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا و
خرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياها
تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين
ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون
ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده و
الجواب عن الآية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من
نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل اي من
نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر آدم عليه السلام
كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بثم ايذانا بترتيبه
وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار
لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته
امس اعجب والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب
فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت وقد
اجيب عن الآية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور عن
البيت بان المراد ان الجد اتاه السؤدد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو
الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب
كما علت برسول الله عدنان واما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين و
جعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها واقعة موقع
الفاء في قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في
انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه **مسألة** اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء
والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل لهم بقراءة الحسن ومن

يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدرك و
اجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب فاجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلاثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم
بالعطف على موضع فعل النهي والنصب قال باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوقف في هذا الامام ابو زكريا
النووي وقال ان المراد اعطاؤها حكمها في افادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه
الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا لم يقله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام
لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لا في المعية ايضا ثم ما اورده انما جاء من
قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في ولا
تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي
عن الجمع **تنبيه** قال الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنالك وليست
ثم التي تأتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة الثاء بالمفتوحة ثم اسم يشار به
الى المكان البعيد نحو وازلفنا ثم الآخرين وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا
لرأيت في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب

حرف الجيم

جير بالكسر على اصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح للتخفيف كأين وكيف
حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى ابدا فيكون ظرفا والا لاعربت ودخلت
عليها ال ولم تؤكد اجل بجير في قوله وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره
ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير واما قوله وقائلة
اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه فخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بالكسر بمعنى
نعم ثم حذفت همزة ان وخففت والصواب ان يكتب على هذا جيرن الثاني ان يكون شبه آخر
النصف بآخر البيت فنون تنوين الترنم ووصل بنية الوقف **جلل** حرف
بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل فمن الاول قوله فلئن
عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي ومن الثاني قول امرئ القيس لما قتل ابوه بقتل بني اسد ربهم الا كل شيء سواه جلل ومن الثالث قولهم فعلت
ذلك من جللك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله
اي من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني

حرف الحاء

حاشا على ثلاثة اوجه احدها

ان تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة احب
الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية
وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا
كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا ٭ فانا نحن افضلهم فعالا ٭ ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشا
فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ٭ ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ٭ ولا احاشي من الاقوام
من احد ٭ وتوهم المبرد ان هذا مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك حرف او فعل جامد
لتضمنه معنى الحرف **الثاني** ان تكون تنزيهية نحو حاش لله وهي عند المبرد وابن جني
والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان
الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل
هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر
حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله
ليس جارا ومجرورا كما وهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى
ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا
لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه اتبرأ او تبرأت وحامله على ذلك بناؤها
ويرده اعرابها في بعض اللغات **الثالث** ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين
الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش
وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه
معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال ٭ حاشا ابا ثوبان ان به
ضنا عن الملحاة والشتم ٭ ويروى ايضا حاشا ابي بالياء ويحتمل ان تكون رواية الالف على لغة من
قال ٭ ان اباها وابا اباها ٭ وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله
او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم او
القائم منهم او بعضهم زيدا **حتى** حرف يأتي لاحد معان ثلاثة انتهاء الغاية وهو الغالب و
التعليل وبمعنى الا في الاستثناء وهذا اقلها وقل من يذكره وتستعمل على ثلاثة اوجه احدها ان
تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة امور احدها ان لمخفوضها شرطين
احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله ٭ اتت حتاك تقصد

كل فج ٭ ترجي منك انها لا تخيب ٭ فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا
بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا
كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد
ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة
قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك
بالوصل كما في البيت وحتاه كما في المثال ونظيره انهم يقولون عند تركيب الضمير المنصوب اياك وفي
العطف منزلا انك اياك ولا ينفصل الا بفصل ولو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن
الى فلا تحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور آخرا نحو اكلت
السمكة حتى رأسها او ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى
ثلثها او نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري
واعترض عليه بقوله ٭ عينت ليلة فما زلت حتى ٭ نصفها راجيا فعدت يؤوسا ٭ وهذا ليس محل
الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به
الثاني انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله ٭ القى الصحيفة كي يخفف
رحله ٭ والزاد حتى نعله القاها ٭ او عدم دخوله كما في قوله ٭ سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت
لهم ٭ فلا زال عنها الخير مجدودا ٭ حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول
حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف
في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة
لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو والثالث ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر
فما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك و
اليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان
فلان حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما
الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع
المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضمرة
والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى
بان مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في

الاسماء بالفعل في الافعال وكذا العكس ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم ونحو هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة الا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وفي قوله

والله لا يذهب شيخي باطلا ... حتى ابير مالكا وكاهلا

لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على

الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقرار محذوف

الثاني من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره والثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله في قوله الآتي لانه في معنى الى ما يثقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم ... تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمناه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى ... بائس دان بالاساءة دينا

وهو حسن ورده ابو حيان بان المثال محتمل اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها انتهى وقوله ان ذلك شرط الجارة للتالية ما بينهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر واقره ابو حيان عليه والتزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم لا يتناول ابناءهم ...

ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة الجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يوجبها **تنبيه** العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل **الثالث** من اوجه حتى ان تكون حرف ابتداء اي حرفا تبتدأ بعده الجمل اي تستأنف فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة اشكل

وقول الفرزدق

فيا عجبا حتى كليب تسبني ... كأن اباها نهشل او مجاشع

ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعدها غاية له اي فيا عجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقولُ الرسول وكقول حسان

يغشون حتى ما تهر كلابهم ... لا يسألون عن السواد المقبل

وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال في حتى الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم انها الجارة وان اذا في موضع جر بها وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء وان اذا في موضع نصب بشرطها او جوابها والجواب في الآية محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الآية الاولى مذكور وهو عصيتم او صرفكم وهذا مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء بلفظ الحال المحكية كقولك رأيت زيدا امس وهو راكب واما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف اي الى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام الثلاثة كقولك اكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتداء وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله

عممتهم بالندى حتى غواتهم ... فكنت مالك ذي غي وذي رشد

وقوله

حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وهذا قول البصريين والاجود اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول مأكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع اوجه احدها الابتداء والثاني العطف والثالث اضمار الفعل والجملة التي بعده خبر على الاول ومؤكدة على الثاني كما انها كذلك مع الخفض واما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار فعل لان فيه جعل ضربته توكيدا لضربت القوم قال وانما جاز الخفض في حتى نعله لان ضمير القاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه ان يقدر انه للنعل ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر بحتى ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تأويل المفردات وانهم اذا اوقعوا بعدها ان كسروها فقالوا مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حرف الجر اذا دخل على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق **حيث** وطيء تقول حوث وفي الثاء فيهما الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر والكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وقد تقع مفعولا به وفاقا للفارسي وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان اولته بعالم جاز ان ينصبه في رأي بعضهم ولم يصح عندي استعمالها اسما لان خالفا الاول بان وقد ولد لذلك قوله

ان حيث استقر من انت راعيه ... حمى فيه عزة وامان

لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة ويلزم حيث الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر

ثم رجح النصب بحو جلست حيث زيداً أراه وندرت اضافتها الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم والكسائي يقيسه وأندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله أي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت فما زائدة وريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت فلو كانت نفحت مضافاً اليها حيث لزم بطلان التفسير لأن المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً فيه قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها ... الضابطين أما ترى حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اي موجود فحذف الخبر واذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان

حرف الخاء المعجمة

خلا على وجهين احدهما ان تكون حرفاً جاراً للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب عندي الاول لأنها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الا وهي غير متعلقة

الثاني ان تكون فعلاً متعدياً ناصباً لها وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة مستأنفة او حالية على خلاف في ذلك تقول قاموا خلا زيداً وان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وذلك لأن ما هنا مصدرية فدخولها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال وقيل على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت ومعنى قاموا ما خلا زيداً على الاول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه

حرف الراء

رُبَّ حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عاراً

عليك ورب قتل عار وهو ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال وقال الآخر ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحداً منها التقليل ومن الثاني قول ابي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل وقول الآخر ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لأوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان اراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ونظير رب في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادته تارة وافادة التقليل اخرى قد على ما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبيل ورجيل فيكون للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن تناله بقنته حتى تكل وتعملا وقال لبيد وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل الا ان الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهراً وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى ان كان ضميراً وغلبة حذف معداها ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلاً وبدونهن أقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقوله رسم دار وقفت في طلله وبأنها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيراً وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمراً الا قليلاً قال وسن كسنيق سناء وسنماً ذعرت بمدلاج الهجير نهوض فعطف سنماً على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة

ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجملة الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله

رُبَّما اوفيتُ في عَلَمٍ ترفعن ثوبي شمالاتُ

ومن اعمالها قوله

رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرى وطعنةٍ نجلاءِ

ومن دخولها على الاسمية قول ابي دؤاد

رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم

وقيل المدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة لما ومن دخولها على الفعل المستقبل ﴿رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا﴾ وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ﴿ونُفخ في الصور﴾ وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله

فان اهلك فرُبَّ فتىً سيبكي عليَّ مهذبٍ رخصِ البنانِ

وقوله يا رُبَّ قائلةٍ غدا يا لهف امِّ معاويه

وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف

حرف السين المهملة

السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ﴿ستجدون آخرين﴾ الآية واستدل عليه بقوله تعالى ﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم﴾ مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت اي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد من الاضطراب اذا وقع انتهى ثم لو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك و

وجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوما الى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فسيكفيكهم الله﴾ معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في ﴿اولئك سيرحمهم الله﴾ السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك

سوف مرادفة للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله

وما ادري وسوف اخال ادري اقومٌ آل حصنٍ ام نساءُ

سيّ من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وتثنيته سيان وتستغني حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان الا شاذا كقوله

فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا

وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله

ولا سيما يوم بدارة جلجل

فهو مخطئ انتهى وذكر غيره انه قد يخفف وقد تحذف الواو كقوله

فِهْ بالعقود وبالايمان لا سيما عقدٍ وفاءٍ به من اعظم القُرَب

وهي عند الفارسي نصب على الحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيد فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وعند غيره هو اسم للا التبرئة ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما يوم فالجر ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ﴿ايما الاجلين﴾ والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ﴿ولو جئنا بمثله مددا﴾ وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في نحو لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى و

اجيب بانه مخرج على انه من الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا

سواء يكون بمعنى مستو ويوصف به المكان بمعنى انه نصف بين مكانين والافصح فيه ح

ان يقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وهو احد الصفات التي جاءت على فعل كقولهم ماء روى و

قوم عدى وقد يمد مع الفتح او يكسر او يضم وكلا امه القصر وقرئ بهما ويوصف به غير المكان

فيجب ان يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء هو والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع

الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى القصد فيقصر مع الكسر وهو اغرب

معانيها كقوله فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجري و

بمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر

ويقع هذه صفة واستثناء كما يقع غير وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف

فتقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني

احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم

للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد

على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بانه على تقدير سواك خبرا لهو

محذوفا وبانه قد يقال ثبت ضربا كما قالوا الفعل ما ان حوله فكاثر ويمتنع الخبرية قولهم سواك

بالمد والفتح لجواز ان يقال انه تابعت لاضافتها الى المبني كما في غير **تنبيه** يخبر بسواء التي بمعنى

مستو عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اجيز

في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدأ وما بعدها

فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام

لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا

الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو منعناه وقلنا المبتدأ زيد وأين خبر زيد لانه مقدم تم ان لم

يقدر بالمفرد لم يكن خبرا للمبتدأ ولا خبرا عن سواء لانا نحن قد ابطلنا الاستفهام هنا

ليس على حقيقته فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم بقي عليه استحقاق التصدير

بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم

واما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره **حرف العين عدا**

مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه

منها الا العقل **على** على وجهين **احدهما** ان تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة زعموا

انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران احدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة

واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولا وقد حمل الاخفش

على ذلك ولا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي

على صراطك والثاني انهم يقولون نزلت على الذي نزلت اي عليه كما جاء ويشرب مما تشربون

اي منه ولها تسعة معان **احدها** الاستعلاء اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها

وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى وقوله وبات على النار

الندى والمحلق وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم علي ذنب ونحو فضلنا بعضهم على

بعض **الثاني** المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم

الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني

ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو علي في ليلة لا نرى

بها احدا يحكي علينا الا كواكبها اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم **الرابع** التعليل كاللام نحو

ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن

اذا الخيل كرت **الخامس** الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا

الشياطين على ملك سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلو ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة

ولو تقول علينا **السادس** موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون **السابع**

موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقد قرأ ابي بالباء وقالوا اركب على اسم الله **الثامن**

ان تكون زائدة للتعويض او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من

يتكل اي من يتكل عليه فحذفت عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا له قاله ابن جني وقيل المراد ان

لم يجد يوما شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل وكذا قيل في قوله ولا ابالك فانظر

من حدثت الآخر بقوله فانظر بمن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم ابتدأ الاستفهام وابن جني

يقول في ذلك ايضا ان الاصل فانظر من تثق به فحذفت الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا وقيل تم

الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهما والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة

مالك على كل افنان العضاة تروق قاله ابن مالك وفيه نظر لان راق الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى

له هنا وانما المراد تعلو وترتفع **التاسع** ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان

لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزئته بجانب
قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي اي على
ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار
خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود فابطل على
الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار
من البعد وتعلق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها
اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق
على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جيء بما هو التحقيق فيها **الثاني** من وجهي على ان تكون اسما بمعنى فوق وذلك اذا دخلت عليها
من كقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وقال الاخفش وموضع اخر وهو ان يكون مجرورها
وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى امسك عليك زوجك وقول الشاعر هون
عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في
غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال ضربتني ولا فرحت بي وفيه نظر لانها لو كانت اسما في هذه المواضع
لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك
واضمم اليك وهذا كله يتخرج اما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في سقيا لك
واما على حذف مضاف اي هون على نفسك واضمم الى نفسك وقد خرج ابن مالك على هذا
قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فادعى ان الاصل يزيدون انفسهم ثم
صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك
ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه
لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعونه من ثنائه عليهم والقصيدة في حماسة ابي
تمام والاخفش يخرج ذلك على ظاهره كما في قوله قد بت احرسني وحدي ويمنعني صوت
السباع به يضبحن والهام لان ذلك شعر وينبغي ان يكون هذا الا على قول ابن الانباري
ان الى قد ترد اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك الا ان كان نادرا
نعم غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور ان اليك في واضمم اليك اغراء والمعنى خذ جناحك
اي عضدك لان الاغراء لا يكون بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى العضد الا عند الفراء

عن على ثلاثة اوجه **احدها** ان تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر لها
عشرة معان **احدها** المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن
كذا ورميت عن القوس وذكر لها هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي **الثاني** البدل نحو واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك **الثالث** الاستعلاء نحو فانما
يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني
فتخزوني اي لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني وذلك لان
المعروف ان يقال افضلت عليه قيل ومنه اني احببت حب الخير عن ذكر ربي وحكى الرماني عن ابي
عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني
وهو على حقيقتها اي اني تثبطت عن ذكر ربي وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله **الرابع**
التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك
ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو رأي الزمخشري وقال
في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته اصدر الزلة
عنها ومثله وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعنى اذهبهما عنها **الخامس** مرادفة بعد نحو
عما قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه ونحو
لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة ومنهل وردته عن منهل **السادس** الظرفية
كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا الرباعة نجوم الحمالة قيل بدليل
ولا تنيا في ذكري والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر
السابع مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات اولئك
الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر
ربنا تقبل منا **الثامن** مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها على حقيقتها
وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى **التاسع** الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت
عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان
يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس **العاشر** ان تكون زائدة
للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك
تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده

بعده

الوجه الثاني أن تكون حرفاً مصدرياً وذلك أن بني تميم يقولون في نحو أعجبني أن تفعل أعجبني عن تفعل قال ذو الرمة

أعن ترسّمت من خرقاء منزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وكذا يفعلون في أن المشددة فيقولون أشهد عن محمداً رسول الله ويسمى ذلك عنعنة تميم

الثالث أن تكون اسماً بمعنى جانب وذلك يتعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير كقوله

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وأمامي

وقوله ... من عن أيمانهم ومن عن شمائلهم فتقدر معطوفة على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فإذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية

والثاني أن يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله

على عن يميني مرت الطير سنحاً

والثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الأخفش وذلك كقول امرئ القيس

دع عنك نهباً صيح في حجراته

وقول أبي نواس

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا وعما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصح حلول الجانب محلها

عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختص بالنفي وهو معرب إن أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين مبني إن لم يضف وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض واختلف في قول الأعشى

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا ... بأسحم داج عوض لا نتفرق

فقيل ظرف لنتفرق وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله

حلفت بمائرات حول عوض ... وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير اسم لصنم كان لعنزة انتهى ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت

عسى فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله

يا أبتا علك أو عساكا

خلافاً لسيبويه حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم وتستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف في إعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم واستشكل

بأن الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بأمور أحدها أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر من آمن بالله والثاني أنه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى والثالث أن أن زائدة لا مصدرية وليس بشيء لأنها قد نصبت ولأنها لا تسقط إلا قليلاً والقول الثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملاً أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث أنها فعل قاصر بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده أنه حينئذ يكون تركيباً نادراً إذ لا يوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل والرابع أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم واختاره ابن مالك

الاستعمال الثاني أن تسند إلى أن والفعل فتكون فعلاً تاماً هذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي أنها ناقصة أبداً ولكن سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس أن يتركوا إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت بذلك عن أصلها

والثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائماً والأول قليل كقوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

والثالث أقل كقوله

أكثرت في العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن إني عسيت صائماً

وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤساً كذا قالوا والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤساً وأكون صائماً لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ولأن المرجو كونه صائماً لا نفس الصائم والثاني نادر جداً كقوله

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ... ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال

والسادس أن يقال عساي وعساك وعساه وهو قليل وفيه ثلاثة مذاهب أحدها أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن قاله سيبويه والثاني أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع قاله الأخفش ويرده أمران أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا وأما قوله

يا ابن الزبير طالما عصيكا

فالكاف بدل من التاء

لامن الاسم ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها
نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها والثالث انها باقية على عملها الاصلي ولكن قلب
الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس قاله المبرد والفارسي ورد باستلزامه في نحو قوله يا ابتا
علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوب وقد يجاب بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى
اذ مدعاهم ان الاعراب قلب والمعنى بحاله والسابع عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويتخرج
هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر **تنبيه** اذا قيل زيد عسى ان
يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قيل
عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا لكن يكون الاضمار في يقوم اعني الاسم الاول مقدرا
العامل بين متنازعين فيه وجعل الاضمار في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا
فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد
ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا **عَلِ** باللام خفيفة اسم
بمعنى فوق والتزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال
اخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن
مالك واما قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالهاء للسكت
بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا وعلى هذا فاذا اريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها
بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى انه تصيبه الرمضاء من تحته
وحر الشمس من فوقه واذا اريد به النكرة
كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط
من مكان ما عال لا من علو مخصوص **عَلَّ** مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي
اصلها عند من زعم زيادة اللام قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
وهي بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة ان في العمل وعقيل تخفض بها وتجيز في لامها الفتح
تخفيفا والكسر على اصل التقاء الساكنين ويقع النصب في جوابها عند الكوفيين تمسكا بقراءة
حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقوله علّ صروف الدهر
او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها وسياتي البحث في
ذلك وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء و

انشد لعل التفاتا منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم **عِنْدَ**
اسم للحضور الحسي نحو فلما رآه مستقرا عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب
وللقرب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ونحو وانهم عندنا لمن
المصطفين الاخيار وكسر فائها اكثر من ضمها وفتحها ولا تقع الا ظرفا او مجرورة بمن وقول العامة
ذهبت الى عنده لحن وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي قال
الحريري لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء
وان تعرب ويحكى اصلها **تنبيهان الاول** قولنا عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن
مالك والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر وتاتي ايضا لزمانه نحو الصبر عند
الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس **الثاني** تعاقب عند كلمتان لدى مطلقا نحو
لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم وما كنت لديهم اذ
يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في قوله تعالى
آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ولكن ترك دفعا
للتكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا تعاقب لدن عند اذ كان المحل
محل ابتداء ويفترقن من وجه ثالث وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلاف لديه ولدينا كتاب
ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ ورابع وهو ان جرها بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجئ
في التنزيل منصوبة وجر عند كثير وجر لدى ممتنع وخامس وهو انهما معربتان وهي مبنية في لغة الاكثرين
وسادس وهو انها قد تضاف للجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وسابع
وهو انها قد لا تضاف وثامن حكوا ان غدوة بعدها اما بالاضافة او النصب على التمييز
او الرفع باضمار كان تامة واعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان
والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في
اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال
الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى
وعند وقول غيره اولى وقد اطلقت في هذا البحث عن عقد فصل الذي ولدن في باب اللام

حرف الغين المعجمة

غَيْر اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها
لفظا ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ويقال قبضت عشرة ليس غيرها

برفع غير على حذف الخبر اى مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم اى ليس المقبوض غيرها وليس غير
بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله
الامر من قبلِ ومن بعدِ بالكسر من غير تنوين اى من قبل الغلب ومن بعده وليس غيرُ بالضم من غير
تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد
فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان
كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر
وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيراً بالفتح والتنوين وليس غيرٌ بالضم والتنوين وعليهما فا
لحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكأن المضاف اليه
مذكور ولا تتعرف غير بالاضافة لشدة ابهامها وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما
وهو الاصل ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او لمعرفة قريبة منها نحو
صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم لان المعرف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت
بين ضدين ضعف ابهامها حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى والثاني ان
تكون استثناء فتعرب باعراب الاسم التالى الا فى ذلك الكلام فتقول جاء القوم غير زيد بالنصب وما
جاءنى احد غير زيد بالنصب والرفع وقال الله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس واما على انه استثناء وابدل على حد ما فعلوه
الا قليل ويؤيده قراءة النصب وان الحسن الوصف بغير المغضوب عليهم انما كان للاجتماع
الامرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا
خارج السبع لانه لا وجه لها الا الوصف ويقرأ ما لكم من اله غيره بالجر صفة على اللفظ وبالرفع
على الموضع وبالنصب على الاستثناء وهى شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل
مثل ما من اله الا الله وانتصاب غير فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد
الا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسى واختاره ابن مالك وعلى التشبيه
بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبنى كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ... حمامة فى غصون ذات اوقال وقوله لذ بقيس حين يأبى
غيره ... تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك فى البيت الاول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة
لمبنى تضمن غير معنى الا

تنبيهان الاول من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة غير قول

الحكمى غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن وفيه للشراح اعاريب احدها ان غير مبتدأ لا
خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغنى عن الخبر وذلك لانه فى معنى النفى والوصف بعده مخفوض لفظا
وهو فى قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى صاحبه بالهم والحزن فهو نظير
ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك والثانى ان غير
خبر مقدم والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم
حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله
ابن جنى وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو فى مثل هذا
ممتنع قلنا النحويون هذا شعر فيجوز فيه كقوله انا ابن جلا اى انا ابن رجل جلا الامور وقوله ترمى
بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل كان والثالث انه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على
مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن
الخشاب وهو ظاهر التعسف **التنبيه الثانى** من ابيات المعانى قول حسان اتانا فلم نعدل
سواه بغيره ... نبى بدا فى ظلمة الليل هاديا يقال سواء هو وغيره وكأنه قال فلم نعدل غيره بغيره وجوا
ان الهاء فى بغيره للسوى فكأنه قال فلم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه الصلاة
والسلام فالمعنى فلم نعدل سواه به

حرف الفاء

الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين
فى قولهم انها ناصبة فى نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد فى قوله انها خافضة فى نحو فمثلك حبلى قد
طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بأن مضمرة كما سيأتى وان الجر برب
مضمرة كما مر وترد على ثلاثة اوجه **احدها** ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة امور احدها الترتيب
وهو نوعان معنوى كما فى قام زيد فعمرو وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو فأزلهما الشيطان
عنها فأخرجهما مما كانا فيه ونحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو
ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه
وقال الفراء انها لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب واحتج
بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها
للترتيب الذكرى وقال الجرمى لا تفيد الفاء الترتيب فى البقاع ولا فى الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل
وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد **الامر الثانى**
التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل

وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وقال
الله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقيل الفاء في هذه الآية للسببية
وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما
من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة
وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الأصمعي
ان الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو وأجيب بأن التقدير بين مواضع
الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الأصل ما
بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا أحسن الناس ما قرنا الى قدم أصله ما بين قرن
فحذف بين وأقام قرنا مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائبة عن الى ويحتاج
على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لأن التقدير
بين مواضع الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في
قوله وأنت التي حببت شغبا الى بدا الي وأوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما
موضعان يدل على ارادة الترتيب فيه قوله بعد حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب
الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لم أر من ذكره والأمر الثالث السببية وذلك غالب
في العاطفة جملة او صفة فالأول نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو فتلقى آدم من ربه كلمات
فتاب عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من
الحميم وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد
كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها
ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال أحدها
ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب
أي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ
الأكمل فالأفضل واعمل الأحسن فالأجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم
الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول يا لهف أبي على الحارث اذ صبح قومي
بالغارة فغنم فآب سالما ان لا أكون لقيته فقتلته وذلك لأنه يريد يا لهف نفسي **والثاني**

من أوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا وهو منحصر في ست
مسائل احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم الثانية ان تكون فعلية كالاسمية و
هي التي فعلها جامد نحو ان ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين ان تبدوا الصدقات
فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الثالثة
ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو فان شهدوا فلا تشهد معهم و
نحو قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين [illegible] ونحو ان قام
زيد فوالله لأقومن ونحو ان لم يتب زيد فيا خسره رجلا الرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا
ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة واما مجازا نحو ومن
جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع الخامسة
ان تقترن بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ونحو وما تفعلوا من
خير فلن تكفروه السادسة ان تقترن بحرف له الصدر كقوله فان أهلك فذي حنق لظاه علي
تكاد تلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر وانما دخلت في نحو ومن
عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبرا لمحذوف فالجملة اسمية وسيأتي ان اذا الفجائية تنوب عن
الفاء نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وان الفاء قد تحذف في الضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من
يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الأخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك
خيرا الوصية للوالدين وتقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة
فان جاء صاحبها والا استمتع بها **تنبيه** كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب
بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم
الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو
لئن أخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم وقد قرئ بالاثبات والحذف
قوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم **الثالث** ان تكون زائدة دخولها في
الكلام كخروجه وهذا لا يثبته سيبويه وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى أخوك فوجد

وقيل الفراء والأعلم وجماعة يجوز الجواب بكون الخبر امرا او نهيا فالامر كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله
انت فانظر لاي ذلك تصير وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن
برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وتأول المانعون
قوله خولان على ان التقدير هذه خولان وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف
انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل انت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم و
ما بينهما معترض او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل واياي فارهبون وعلى هذا
فحميم بتقدير هو حميم وقد تكون زائدة نحو قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلده يتذبذب
لان الفاء لا تدخل في جواب لما خلافا لابن مالك واما قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد
فالجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قوله تعالى ولما جاءهم
كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم
ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها وهذا مردود لاقترانه بالفاء و
قيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى وقيل جواب الاولى محذوف اي انكروه. **مسألة**
الفاء في نحو بل الله فاعبد جواب لاما مقدرة عند بعضهم وفيه اجحاف وزائدة عند الفارسي
وفيه بعد وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء
اصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا كما قال الجميع في الفاء في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل مهما
يكن من شيء فاضرب زيدا وقد مضى شرحه في حرف الهمزة. **مسألة** الفاء في نحو خرجت فاذا
الاسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة عند مبرمان وابي الفتح وللسببية
المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحق ويجب عندي ان يحمل على ذلك مثل انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك ونحو ائتني فاني اكرمك اذ لا يعطف الانشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن اسقاطها
ليسهل دعوى زيادتها. **مسألة** ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه تقديره عند الفارسي
قالوا بعد الاستفهام لا فقيل لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدا
وهو هذا وقال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجري بان فيه
حذف الموصول وهو ما المصدرية دون صلتها وذلك رديء وجملة واتقوا الله عطف
على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي ويعضد
ان ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي فانه قال كانهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه

فاكرهوا الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا وان لم يذكر كما في اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وان لم تكن كما مذكورة كما ان ما تأتينا فتحدثنا معناه فكيف
تحدثنا وان لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضي ان كما ليست محذوفة بل ان المعنى يعطيها فهو تفسير
معنى لا تفسير اعراب. **تنبيه** قيل تكون الفاء للاستئناف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق
اي فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما
يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون حينئذ وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا
يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه
لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف
عليه في هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف

في حرف جر له عشرة معان **احدها** الظرفية وهي اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا
في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين او مجازية
نحو ولكم في القصاص حياة ومن المكانية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي الا ان فيهما قلبا
الثاني المصاحبة نحو ادخلوا في امم اي معهم وقيل التقدير ادخلوا في جملة امم فحذف المضاف فخرج
على قومه في زينته **والثالث** التعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث
ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها **والرابع** الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل
وقال هم صلبوا العبدي في جذع نخلة وقال الآخر بطل كان ثيابه في سرحة **والخامس** مرادفة
الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله تعالى
يذرؤكم فيه خلافا لزاعمه بل هي للتعليل اي يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر
قول الزمخشري انها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل و
لكم في القصاص حياة **والسادس** مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم **والسابع**
مرادفة من كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن
من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال قال ابن جني التقدير من بعد ثلاثة احوال
ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتمال ان
يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال لا حول اي في ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح
ومرور الدهور وقيل يريد ان احدث عهده خمس سنين ونصف ففي بمعنى مع **والثامن**

المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل

والتاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر **العاشر** التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا واجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها

حرف القاف قد على وجهين حرفية وستأتي واسمية وهي على وجهين اسم فعل وستأتي واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف الموضوعة على حرفين ويقال في هذا قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم بالرفع وقدي درهم بغير نون كما يقال حسبي والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان تكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين

واما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ومعها كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول الآخر فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد يصيح وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت ولها خمسة معان **احدها** التوقع وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الآن متوقع والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في

المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر هو مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق **الثاني** تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب وانبنى على افادتها ذلك احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول عدي لولا الحياء وان رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت ام القاسم فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله الثالث ذكره ابن عصفور وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد جميعا نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال انتهى والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم له به في الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف فان قلت فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في التسهيل وتدخل على فعل ماض متوقع لا

لشبيه الحرف بجزء من الحال الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو وان ربك ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه

المعنى الثالث التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله

الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله وقال الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب

الخامس التحقيق نحو قد افلح من زكاها وقد مضى ان بعضهم حمل عليه قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وقال غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا ان الجملة المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن القول بالتحقيق فيهما اظهر

والسادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وهذا غريب واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكراه وهو ان يكون كقولك للكذاب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا الى المعنى وان كان انما حكاها بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه

مسئلة قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها

قط على ثلاثة اوجه **احدها** ان تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في افصح اللغات

وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة يقولون لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد يتبع قافه طاؤه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها

الثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة

والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدني ومني وعني لذلك

حرف الكاف

الكاف المفردة جارة وغير جارة والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان **احدها** التشبيه نحو زيد كالاسد

الثاني التعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا منكم الآية قال الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر واحد وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الآيتين من ان ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر فقال الفارسي الاصل كيما فحذفت الياء وقال ابن مالك هذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت وان الصواب فيه اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا البيت

والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كو

كانت ان المعنى على ما انت عليه وللنحويين في هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره والثاني انها موصولة وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة اي كالذي هو لهم آلهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قولهم كن كما انت وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن وقد قيل في كما لهم آلهة ان ما كافة وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله

وتعطو البرى كما اجيد كما

الناس مجروم عليه وجارم وقوله

اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وانما يصح الاستدلال به اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية والخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير

وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية **تنبيه** تقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا ويحتملهما قوله تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اي نعيد اول خلق اعادة مثل ما بدأناه او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده اي نعيده مماثلا للذي بدأنا وتقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى

وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تأتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم وصلة

المعنى نعت لمصدر محذوف كان كذلك نعت لمصدر لا يعلمون عاملا واحدا لمتعلقين بمعنى واحد القول مصدر واو لا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ايضا منه ولا يكون زيد مثل

قولك مثلا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك والخبر محذوف بتقدير الامر كذلك لما تقدم البيان

على ان يناط ما بعده بما قبله قلت مثل بدل من كذلك او بيان او نصب بيعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى فمثل على حد ... مثال لا يفعل كذا او نصب بالقول الذي

مبتدأ والعائد محذوف اي قاله وقال ابن الشجري ذلك على ان ماثل استوفى مفعوله

وهو مثل وليس ايضا منصوبا اما مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون والضمير المقدر

مفعول به لقال **والمعنى الرابع** المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل

وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا

والخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس شيء مثله

اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت

لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل

عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص

اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الآية غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت

في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير انتهى والقول

بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت واما بمثل ما آمنتم به فقد يشهد

للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما آمنتم به وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في

المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد صلى الله عليه وسلم او بالقرآن وقيل مثل

للقرآن وما للتوراة اي فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم وفي الآية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف

ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد

بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف مأكول واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة

لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم

وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان تكون الكاف في

موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه

ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور

انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد وتتعين

الحرفية في موضعين احدهما ان تكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني ان تقع هي

ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا

لابن مالك في اجازته ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم تماما على

الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل ان الكافين

حرفان اكد اولهما بثانيهما كما قال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين اكد ايضا اولهما بثانيهما

وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما واما الكاف غير الجارة فنوعان مضمر منصوب او مجرور

نحو ما ودعك ربك وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو

ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم اياك واياكما ونحوهما هذا هو الصحيح ولبعض

اسم الافعال نحو حيهلك والنجاءك ورويدك وللارأيت بمعنى اخبرني نحو ارأيتك هذا الذي
كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس ذلك الفراء
فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه ويرده صحة الاستغناء عن
الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه ان يصح الاقتصار
على المنصوب في نحو ارأيتك زيدا ما صنع لانه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده ولا يجوز
الاقتصار عليه واما ارأيتك هذا الذي كرمت علي فالمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته علي
وانا خير منه وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا وحمل على ذلك الفارسي قول ... بيان ... عنهما
البنا وحيث ... ان نحيبنا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل
كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا
انما نملي لهم بالخطاب

كي على ثلاثة اوجه **احدها** ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اراد كيف فحذف الفاء كما قال
بعضهم سو افعل يريد سوف **الثاني** ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة
على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله اذا
انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة
نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت النصب بان **الثالث** ان تكون بمنزلة ان المصدرية
معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تأسوا ويؤيده صحة حلول ان محلها ولانها لو كانت حرف تعليل
لم يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون دولة
اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثله في
الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة
بان ولا تظهر ان بعد كي الا في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك
كيما ان تغر وتخدعا وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة
ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح
المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه
وقول حاتم واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان
لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة

الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب
مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة
فيذهب كيما يعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه
تنبيه اذا قيل جئت لتكرمني بالنصب فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي
والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة

كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد ويشتركان في خمسة امور
الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير واما قول بعضهم في الم يروا
كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ان انهم وصلتها بدل من كم فمردود
بان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا
يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان كم مفعول
لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله
واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها وكذلك قول ابن عصفور
في او لم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك جاء على لغة
ردية حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية خطأ
عظيم اذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير العلم
او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما
مطلقا او بشرط كونها معلقة عنها بمعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وجوز
ابو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضمير
على المتاخر ويفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق و
التكذيب بخلافه مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا
لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية
لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل
ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد
او مجموع تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة
بادوا وقال الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً خلافاً للكوفيين والخامس أن تمييز الخبرية واجب
الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن
السراج وآخرين بل يشترط أن تجر كم بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير
والجر خلافاً لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوباً لا بالإضافة خلافاً للزجاج وللنحويين في جر تمييزها
أقوال الجواز والمنع والتفصيل فإن جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز وإلا فلا وزعم
قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان مفرداً وروي قول الفرزدق كم عمة
لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالخفض على قياس تمييز كم الخبرية وبالنصب
على اللغة التميمية أو على تقديرها استفهامية تهكماً أي أخبرني بعدد عماتك
وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وإفراد الضمير
حملاً على لفظ كم وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفة
مدلولاً عليها بالمذكورة إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة
خالة استدلالاً عليها بالأولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى لأن
المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه
ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أي كم وقت أو حلبة **كأين** اسم مركب من كاف التشبيه
وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون
الأصلية ولهذا رسم في المصحف نوناً ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف
في الوقف وتوافق كأين كم في خمسة أمور الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير
وإفادة التكثير تارة وهو الغالب نحو وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير والاستفهام
أخرى وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول أبي
بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين وتخالفها في
خمسة أمور أحدها أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما
الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
والثاني أن مميزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه
وكأين رجلاً رأيت زعم ذلك يونس وكأين قد أتاني رجلاً إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون به مع من انتهى
ومن الغالب قوله تعالى وكأين من نبي وكأين من آية وكأين من دابة ومن النصب قوله

اطرد اليأس بالرجا فكأين آلماً حم يسره بعد عسر وقوله وكائن لنا فضلاً عليكم ومنة قديماً ولا
تدرون ما من منعم والثالث أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع أنها
لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكأين تبيع هذا الثوب والخامس أن خبرها
لا يقع مفرداً **كذا** ترد على ثلاثة أوجه **أحدها** أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما
كاف التشبيه وذا الإشارة كقولك رأيت زيداً فاضلاً ورأيت عمراً كذا وقوله وأسلمني
الزمان كذا فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبيه كقوله أهكذا عرشك **والثاني**
أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة قيل لبعضهم
أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذاً فنصب بإضمار أعرف وكما جاء في الحديث أنه يقال
للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا **والثالث** أن تكون كلمة واحدة
مركبة مكنياً بها عن العدد فتوافق كأي في أربعة أمور التركيب والبناء والإبهام والافتقار
إلى التمييز وتخالفها في ثلاثة أمور أحدها أنها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهماً
والثاني أن تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين
أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياساً على العدد الصريح ولهذا
قال فقهاؤهم إنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله
كذا كذا درهماً أحد عشر وبقوله كذا درهماً عشرون وبقوله كذا وكذا درهماً أحد وعشرون حملاً
على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الإضافة
المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين
على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه والثالث أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها
كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكراً كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد وزعم ابن خروف
أنهم لم يقولوا كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل **كلا**
مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وإنما شددت لامها لتقوية المعنى
ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد
والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم
يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا
في سورة فاحكم بأنها مكية لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة

لأنّ اكثر العتو كان بها وفيه نظر لأن لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا تمتنع الاشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في أي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن تعسف اذ لم يتقدم في الأوليين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل في الثالثة بين كلا وذكر العجلة وايضا فان اول ما نزل خمس آيات من اول سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى فجاءت في افتتاح الكلام والوارد منها في التنزيل ثلثة وثلثون موضعا كلها في النصف الاخير ورأى الكسائي وابو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثاني لابي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر وقول ابي حاتم عندي اولى من قولهما لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي وقول الكسائي لا يتأتى في نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لأن ان تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولأن تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول مكي ان كلا على رأي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها وذلك نحو اطّلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم وقد تتعين للردع او الاستفتاح نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لأنها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم ونحو قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي وذلك لكسر ان ولأن نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما



يصح رده وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول متعسف لأن الآية لم تتضمن ذلك البتة

قرئ كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين اما على انه مصدر كلّ اذا اعيا اي كلّوا في دعواهم وانقطعوا او من الكل وهو الثقل اي حملوا كلا وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونوّن كما في سلاسلا وردّه ابو حيان بأن ذلك انما صح في سلاسلا لأنه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم بهذا التوجيه في قواريرا في قراءة بعضهم قال لكن الأثبت بالتنوين وهذه القراءة مصحفة لتأولهم كلا اذ الفعل ليس اصله التنوين

كأنّ حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كأن زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس قوله بأبعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما انتهى وما رآه الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق فقدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلو صرح بها لم يقدر لها موضعا فقدر مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم ونحو في شرح الايضاح لابن الخباز وذهب جماعة الى ان [illegible] الحرف بالتركيب لانها معمولة للكاف كما قال ابو الفتح والا لكان الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وزعم قوم ان الزجاج يراه ناقصا وذكر ولها اربعة معان **أحدها** وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن **والثاني** الشك والظن وذلك فيما ذكرنا

وحمل ابن الانباري عليه كأنك بالشتاء مقبل اى الشتاء مقبل **والثالث** التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام اى لأن الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة قيل فاذا كانت للتحقيق فمن اين جاء معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وجيب بامور احدها ان المراد بالظرف الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره ويكأنه لا يفلح الكافرون اى اعجب لعدم فلاح الكافرين **والرابع** التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كأني بك تنحط وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن وقال بعضهم الكاف اسم كأن وفي المثال الاول حذف مضاف اى كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون المتصل بكأن اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكمجيء ما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وفي المطرزي الاصل كأني ابصرك تنحط وكأني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء **مسئلة** زعم قوم ان كأن قد تنصب الجزأين وانشدوا كأن أذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا والصواب ان الخبر محذوف اى يحكيان وقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادمة او قلما محرفا بالالف من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل اخطأ قائله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد

كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة

غير ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم كل اجزاء القلب وترد كل باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلاثة اوجه فاما اوجهها باعتبار ما قبلها فاحدها ان تكون نعتا لنكرة او معرفة فتدل على كماله وتجب اضافتها الى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد والثاني ان تكون توكيدا لمعرفة قال الاخفش والكوفيون او لنكرة محدودة وعليهما فائدتها العموم وتجب اضافتها الى اسم مضمر راجع الى المؤكد نحو فسجد الملائكة كلهم قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كقوله كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليس توكيدا وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ومن توكيد النكرة بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج واجاز الفراء والزمخشري ان يقطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عامل الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم ثلاثتكم والثالث ان لا تكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافة الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة وغير مضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة اليها الاول ان تضاف الى الظاهر وحكمها ان يعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم الثاني ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتي قبلها ووجهه انهما سيان في امتناع التأكيد بهما وفي تذكرة ابي الفتح ان تقديم كل في قوله تعالى كلا هدينا احسن من تقديمه لان التقدير كلهم فلو اخرت لباشرت العامل مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتداء في ان كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم آتيه لان الابتداء عامل معنوي ومن القليل قوله يميد اذا ... عند كلهم ... ولا يجب ان يكون منه قول علي عليه السلام فلما تبينا الهدى كان

فصل واعلم أن لفظ كل حكمه الإفراد والتذكير وأن معناها بحسب ما تضاف إليه فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل إنسان ألزمناه طائره وقول أبي بكر وكعب ولبيد كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شراك نعله كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقول السموأل إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة كل نفس ذائقة الموت وقول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا وإعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه زائدة وعكسه حذفها في على كل قلب متكبر جبار فيمن أضاف ورحل الحاء المهملة وتعاطى أصله تتعاطى فحذفت الأولى للضرورة وعكسه إثبات اللام للضرورة وقوله لها متنتان خظاتا كما أكب على ساعديه النمر إذا قيل إن خظاتا فعل وفاعل والألف تعاطى لام الفعل وهو ضمير الرفيقين لأنهما اثنان معنيين بهما أكثر كقوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم حمل على اللفظ إذ قال هما أخوان كما قيل فأصلحوا بينهما وجملة هما أخوان خبر كل وقوله قوماهما القنا بدل من القنا لأن قومهما من سببهما لا معنى فإذا حذفت الزوائد فهو بدل اشتمال أو مفعول لأجله أي تعاطى القنا لقومهما وترك كل منهما الآخر أو مفعول مطلق من باب صنع الله لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما ومعنى البيت أن كل رفيقين في السفر إذا استمر ترافقهما بينهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وإن تقاتل كل منهما الآخر ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل ومؤنثا في قول الآخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الأحباب هينة الخطب ويروى وكل مصيبات تصيب فإنما وقع على هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ورده أبو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي يظهر لي خلاف قولهما وأن المضاف إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو كل رجل يشبعه رغيف أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد وأن مجموع الأعين تركت

وعلى هذا فتقول جاد علي كل محسن فأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر وعليه أجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب أن يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للإضافة ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي أخويها أخوي لا تبعدا أبدا وبلى والله قد بعدا كل ما حي وإن أمروا وارد الحوض الذي وردا وذلك في قولها أمروا فأما قولها وردا فالضمير لأخويها إن حملت على لفظ الميت وهو الظاهر وإن حمل على أن المعنى القبيلة فالجمع قياس واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه لأن القرآن لا يخرج على الشاذ وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة ونظيره والجمع في قوله تعالى أمة قائمة يتلون آيات الله ومثله قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فليس الضامر مفردا في المعنى لأنه قسيم الجمع في قوله رجالا لأنه اسم جمع كالجامل والباقر وصفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر ونظيره ولا تكونوا أول كافر به فإن كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أي أول فريق كافر ولهذا لم يقل كافرين وقد أشكل عن الاتباع قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة والجواب عنها أن جملة لا يسمعون مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال إذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمعون وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم قائم أو قائمون وقد اجتمعا في قوله تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه الآية وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه صلى الله عليه وآله يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وفي الآية حذف مضاف وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ أي إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولا عنه وإنما قدرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها وإنما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى عنه كما توهم بعضهم ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما

ولما فقد أعطاهم جملة أجيب بها القسم وليست خبراً عن كل وضميرها راجع إلى الكل ومعناها الجمع لأن قطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته فكلاً أخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع وإن كانت المعرفة لو ذكرت لم يجب الإفراد ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما فالأول نحو كل يعمل على شاكلته كل آمن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه إذ التقدير كل أحد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل أتوه داخرين وكل كانوا ظالمين أي كلهم **مسألتان الأولى** قال البيانيون إذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرقاً والحق ما قاله البيانيون والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض وهنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً **الثانية** كلما في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل قالوا في الآية وجاءتها الظرفية من جهة ما فإنها محتملة لوجهين أحدهما أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعده صلة لها فلا محل لها والأصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أنيبا عن الزمان أي كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثاني أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا إلى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فتحتاج إلى تقدير عائد منها أي كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف الصفة جميعاً حيث لم يرد مصرحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو أعجبني ما قمت إن ما اسم والأصل ما قمته أي القيام الذي قمته وقوله في نحو يا أيها الرجل إن أياً موصول والمعنى يا من هو الرجل فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما

قط وهو بعيد وعندي أيضاً القول سيبويه في نحو سرت طويلاً وضربت كثيراً إن طويلاً وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً أي سرته وضربته أي السير والضرب فإن قلت فقد قالوا ولا سيما زيد بالرفع ولم يقولوا فقط ولا سيما هو زيد قلت في كلمة واحدة شذ وفيها بالتزام الحذف ويونس يقيس على ذلك فيهما إذا أطلق ما على الواحد نحو يعقل ويحذف العائد لا ترجيح الإشكال مع بعض الصلة والوجه الأول مقترن بكثرة مجيء الماضي بعدها نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها كلما أضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا وإن ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في ما تفعل أفعل لأمرين أن تلك عامة فلا يدخل عليها أداة العموم وإنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح وإذا قلت كلما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حر فكل منصوبة أيضاً على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلت والأبديات كلها في ذلك مرفوعة بالابتداء وإن جملتي الشرط والجواب خبرها وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل يأتيني فله درهم وقدر في الكلام حذف ضميرين أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه قال أبو حيان وقوله مردود بأنه لم يسمع كل في ذلك إلا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة وأنشد قوله وقوله كلما جئت قد رابني منك مكانك تحمدي أو تستريحي وليس هذا البحث بما نحن فيه فامتنع من الحمل **كلا وكلتا** مفردان لفظاً مثنيان معنى مضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين إما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو أحدهما أو كلاهما أو بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة أو بالمجاز كقوله إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فإن ذلك حقيقة في الواحد وأشير بها إلى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على حد ما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقولنا كلمة واحدة احترازاً عن قوله كلا أخي وخليلي واجدي عضداً فإنه ضرورة نادرة وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان

فان رجلين قد تخصص بوصفه بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى
تاركة للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما
وهو قليل وقد اجتمعا فى قوله كلاهما حين جدّ الجرى بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابى وتمثل
ابو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر ان المنية والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان
سوادى وليس بمتعين لجواز كون يرقبان خبرا عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اما
خبرا اول اما اعتراضا والصواب فى انشاده كلاهما يوفى المخارم اذ لا يقال ان المنية موفى
نفسها وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب
فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان
والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان
ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما وقوله كلانا غنى عن
اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا **كيف** ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو
قال كى تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهو اسم لدخول الجار
عليه بلا تاويل فى قولهم على كيف تبيع الاحمرين ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت
اصحيح ام سقيم وللاخبار به مع مباشرة الفعل فى نحو كيف كنت فبالاخبار به انتفت الحرفية
وبمباشرته الفعل انتفت الفعلية وتستعمل على وجهين **احدهما** ان يكون شرطا فيقتضى
فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب
باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب
موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط
اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء
فيبسطه فى السماء كيف يشاء وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على
اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها **والثانى** وهو الغالب فيها ان تكون استفهاما
اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فانه اخرج مخرج التعجب وتقع
خبرا قبل ما لا يستغنى عنه نحو كيف انت وكيف كنت ومن كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته
فرسك لان ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات اعلم خبران فى الاصل وحالا قبل ما يستغنى
نحو كيف جاء زيد اى على اى حالة جاء زيد وعندى انها تاتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا

ايضا وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اى فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل و
مثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اى فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد تصنعون ثم حذف
عاملها مؤخرا عنها وعن اذا كذا قيل والظاهر ان يقدر بين كيف واذا وتقدر اذا خالية عن معنى
الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا فكيف حال من
عهد اما على ان يكون تامة او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير
الجمع وعن سيبويه ان كيف ظرف وعن السيرافى والاخفش انها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا
الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا و
نصب مع غيره الثانى ان تقديرها عند سيبويه فى اى حال او على اى حال وعندهما تقديرها
فى نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفى نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب
المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خير
عافاك الله اى على خير فحذف الجار وابقى عمله فان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم
وعندهما على العكس وقال ابن مالك ما معناه لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا و
لا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اى حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت
ظرفا لانها فى تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده
الاجماع على انه يقال فى البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب
تنبيه قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت لا يكون كيف بدلا من الابل لان
دخول الجار على كيف شاذ على انه لم يسمع فى الى بل فى على ولان الى متعلقة بما قبلها فيلزم
ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ولان الجملة التى بعدها تصير حينئذ مستأنفة وانما
هو منصوب بما بعده على الحال وفعل النظر معلق وهى وما بعدها بدل من الابل
بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله الم تر الى ربك كيف مد الظل ومثلها
فى ابدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام
اخرى كيف يلتقيان اى اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما **مسألة** زعم قوم
ان كيف تاتى عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره فى كتاب العلل وانشد
عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطأ لاقترانها
بالفاء وانما هى هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدأ محذوف

أي فكيف مثال الأباعد على حذف ... وقرأ ابن جماز ... فكيف بالعوان على الأباعد بحذف المبتدأ والخبر أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لفائدة الأولوية بالحكم

حرف اللام

اللام المفردة ثلاثة أقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافاً للكوفيين وسيأتي فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله وأما قراءة بعضهم الحمدُ لُله بضمها فهو عارض للإتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة وإذا قيل يا لك أو يا لي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله فيا شوق ما أبقى ويا لي من النوى ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى وأنكر ابن عصفور على ابن جني أن يكون مستغاثاً من أجله لأنه لو كان مستغاثاً من أجله لكان التقدير يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذه اللام اثنان وعشرون معنى ذكره بعد وجود العرب من فتح اللام الداخلة على الفعل ويقرؤون بأن كان الله ليعذبهم ولام الجارة

أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه للكافرين النار أي عذابها

والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد ونحو إن له أباً فإن كان له إخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقولك أدوم لك ما تدوم لي

والثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الأرض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها ويرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك وأنه إذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة وأكثرهم يمنعه

والرابع التمليك نحو وهبت لزيد ديناراً

والخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجاً

والسادس التعليل كقوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي وقوله تعالى لإيلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله أي فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش ورجح بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة وضعف بأن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت وقيل متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وإنه لحب الخير لشديد أي وإنه من أجل حب المال لبخيل وقراءة حمزة وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية أي لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب

والحكمة ثم لمجيء محمد صلى الله عليه وسلم مصدقاً لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الأعشى عوض لا نتفرق ويجوز كون ما موصولاً اسمياً فإن قلت فأين العائد في ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم فالجواب أن ما معكم هو نفس ما آتيتكم فكأنه قيل مصدق له وقد يضعف هذا القول نحو قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع وقد يرجح بأن الثواني يتسامح فيها كثيراً وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة وما شرطية أو اللام للابتداء وما موصولة أي للذي آتيتكموه وهو مفعول على الأول ومبتدأ على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثابتة في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة أي أدعو لعمرو أو اسم هو حال من المنادى أي مدعواً لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع في نحو وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور لا بأن مضمرة أو بكي مصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين ولا بها لنيابتها عن أن خلافاً لثعلب ولك إظهار أن فتقول جئتك لأن تكرمني بل قد يجب ذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب

فرع أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضنكم قال أبو علي وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بيحلفون والمقسم عليه محذوف وأنشد أبو الحسن

إذا قلت قدني قال بالله حلفة … لتغني عني ذا إنائك أجمعا

والجماعة يأبون هذا لأن القسم إنما يجاب بالجملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام ونون التوكيد وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إذا كان ياء تلي كسرة كقوله

وابكن عيشاً تقضى بعد جدته … طابت أصائله في ذلك البلد

وقدروا الجواب محذوفاً واللام متعلقة به أي ليكونن كذا ليرضوكم وتخرج على ... لتغني عني التابع ومنها لام توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار انتهى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام

زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه ولهذا كان قوله

يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ... إن العواذل لسن لي بأمير

أبلغ من لا تلمنني لأنه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بأن مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود وفيه نظر لأن النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي أنها لام كي وأن إن شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في ثبوتها بالجبال كما تقول أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومي ... مقاومة ولا فرد لفرد

أي فما كان جمع وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما. الثامن موافقة إلى نحو بأن ربك أوحى لها، كل يجري لأجل مسمى، ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه. التاسع موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للأذقان، دعانا لجنبه، وتله للجبين، وقوله

ضممت إليه بالسنان قميصه ... فخر صريعا لليدين وللفم

والمجازي نحو وإن أسأتم فلها، ونحو اشترطي لهم الولاء، وقال النحاس المعنى من أجلهم، قال ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم. العاشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، لا يجليها لوقتها إلا هو، وقولهم مضى لسبيله، قيل ومنه يا ليتني قدمت لحياتي أي في حياتي، وقيل للتعليل أي لأجل حياتي في الآخرة. الحادي عشر أن تكون بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم. الثاني عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس، وفي الحديث صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وقال

فلما تفرقنا كأني ومالكا ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

الثالث عشر موافقة مع قاله بعضهم وأنشد عليه هذا البيت. الرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا، وقول جرير

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل

الخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له وفسرت له. السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه، قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره هي لام

التعليل وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة أو يكون اسم المقول لهم محذوفا أي قالوا عن طائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه نحو قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا، ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا، وقوله

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسدا وبغيا إنه لدميم

السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا، وقوله

فللموت تغذو الوالدات سخالها ... كما لخراب الدهر تبنى المساكن

وقوله

فإن يكن الموت أفناهم ... فللموت ما تلد الوالده

ويحتمل ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك أن تكون لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثله في الدعاء فلا يؤمنوا ويؤيده أن في الآية اشدد على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد. الثامن عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله

لله يبقى على الأيام ذو حيد

التاسع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما وقوله

فيا لك من ليل كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وقولهم لله درك وقولهم لله أنت وقوله

شباب وشيب وافتقار وثروة ... فلله هذا الدهر كيف ترددا

العشرون التعدية ذكره ابن مالك في الكافية ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا ومثل له ابنه بالآية ونحوه لم أفعل كذا ولم يذكره في التسهيل بل في شرحه وذكر في شرحها أن اللام في الآية لشبه التمليك وأنها في المثال للتبليغ والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وما أحبه لبكر. الحادي والعشرون التوكيد وهي اللام الزائدة وهي أنواع منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله

ومن يك ذا عظم صليب رجا به ... ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره

وقوله

وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكا أجار لمسلم ومعاهد

واختلف في نحو ردف لكم

الباب الأول

خلاف اللبحر ... فهو مثل او ترتب ... والخلف
في اللام في نحو يريد الله ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين وقول الشاعر ...
كانما تمثل لي ليلى بكل سبيل ...
اي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم اي يجمع بين الامرين وامرنا بما امرنا به للسلم ...
للسلم ... وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء و
اللام وما بعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل ومنها
اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت تقوية للاختصاص قال يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا
وهل انجرار ما بعدها باللام او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا
يعلق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد
اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من
تمام الموصوف وعلى قول من جعلهما خبرا وجعل ابا واخا على لغة من قال ان اباها وابا اباها
وقول من قال ... وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتا و
بيضي مائتا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها اللام المسماة لام التقوية
وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون
ونحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد
نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقيل ومنه ان هذا عدو لك و
لزوجك وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست آكله وحدي وفيه نظر
لان عدوا واكيلا وان كانا بمعنى معاد ومواكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت
وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون ولا محولين عما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت
في الصيغ التي يراد بها المبالغة وانما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي وفي الآية متعلقة
بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع التأخر والفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين
واما قوله تعالى نذيرا للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد وان كان بمعنى
الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسيأتي قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى
لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت

حرف اللام

في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح وهذا الخبر ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ولكلِّ وجهةٍ هو مولّيها بإضافة كل إن الكلام من هذا الباب المعنى الله مولٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وجهتَه والضمير على هذا للتولية ولم تجعل كالضمير في نحو ولكن ولئن مستغنى عن حذف ذي وجهة لما لم يتعد العامل إلى الضمير وظاهره هذا بها لو قلنا بها في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى الأخيلية أحجاج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي للعصاة مناها وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي وقال الأكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الصائغ وابن عصفور ونسباه لسيبويه واعترض بأنه متعد بنفسه فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لَزيد والتعجب في نحو يا للدواهي وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتصر أبو حيان على إيراد هذا الجواب وفيه نظر لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون بالزيادة فإن قلت وأيضا فاللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع أن الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر في المفعول معه مشركان بين لزوم الحذف فإن قلت وكذلك حرف النداء عوض عن فعل النداء قلت إنما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه لئلا يلزم التركيب بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والأصل يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا قالوا فإن الجار لا يقتصر عليه وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار أو لا نفر فحذف ما بعد لا النافية أو الأصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال ألا تا فيقال ألا فا يريدون ألا تفعلون ألا فافعلوا

تنبيه إذا قيل يا لَزيد بفتح اللام فهو مستغاث فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف فإن قيل يا لك احتمل الوجهين فإن قيل يا لي فكذلك عند ابن جني أجازهما في قوله فيا شوقُ ما أبقى ويا لي من النوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصبى وقال ابن عصفور الصواب أنه مستغاث لأجله لأن لام المستغاث متعلقة بأدعو فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى

ضميره المتصل وهذا الالتزام ابن جني أن يرى تعلق اللام بها كما تقدم وبالا تحمل ضميرا كالا يتحملها اذا عملت في الحال في نحو هذا بعلي شيخا نعم هو لازم لابن عصفور لقوله في الويل لزيد والتراب لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعو لعمرو وينبغي له هنا ان يرجع الى قول ابن الباذش ان تعلقها باسم محذوف تقديره ومدعو لعمرو ولقوله ادعيا وجوب التقدير لان العامل الواحد لا يتصل بحرفي جر متحدين في المعنى واجاب ابن الضائع بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا لترضى

تنبيه زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا والقمر قدرناه منازل واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة قال ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا وقال فتولى غلامهم ثم نادى أظليما أصيدكم أم حمارا وقالوا اذا قالت حذام فانصتوها في رواية جماعة والمشهور فصدقوها

الثاني والعشرون التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح واقول هي ثلاثة اقسام احدها ما تبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى في معاني الى ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر او بالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقدير المحذوف اعني كما زعم ابن عصفور لانه يقتضي تفسير التقدير بالذي لزيد وينبني على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر

العامل حل محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا ضربا لان التقدير فالمثال ليس مما لا يعمل ما بعده فيما قبله ولهذا اخطأ بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم لكون الذين في موضع نصب على الاشتغال وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا مخالفة لما ثم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت سقيا لزيد وجدعا له فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه لان اللام في الاولى تبيين واللام المحذوفة لغيره واختلف في قوله تعالى أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون هيهات هيهات لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث والاخراج فاللام للتبيين وقيل هيهات مثال بمعنى البعد والجار والمجرور خبر ومثلها قوله تعالى قالت هيت لك فيمن قرأها بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض اي تهيأت فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل امر بمعنى اقبل وتعال فاللام للتبيين اي ارادتي لك او اقول لك واما من قرأ هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت واللام متعلقة به واما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به لا انه قصدها بدليل واذا ولا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ويحتمل ان هذا اصل قراءة هشام هيت بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة

تنبيه الظاهر ان لها في قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تقديم معمول المضاف اليه على المضاف والضمير والمتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي ان يقدر انه صفة في الاصل لسبلا فلما تقدم عليه صار حالا منه كما ان قوله الى ارواحنا كذلك والمعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا والمنية لها او هي غريب وهو ان تقدر جمعا للهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا للهاة ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشيء يتلقم الناس ويكون اقام اللهى مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم

واما اللام العاملة للجزم

فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وسليم تفتحها واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو

فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي
وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية الجزم بين كون الطلب
امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن يساويك
ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد بها
وبمصحوبها الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم
اي فيمد ونحمل او التهديد نحو ومن شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم واما ليكفروا بما
آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما و
يتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها فيترجح بذلك ان تكون اللام الاولى كذلك و
يؤيده ان ما بعدهما فسوف تعلمون واما وليحكم اهل الانجيل فمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب
ومن قرأ بكسر اللام ونصب الميم فهي لام التعليل لانه يفتح الميم وهذا التعليل اما هو
معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لان قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور معناه
آتيناه الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان المعنى
انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل
الانجيل بما انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي وللجزاء
خلقهما وقوله سبحانه وتعالى وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين
اي اريناه ذلك وقوله تعالى هو علي هين ولنجعله آية للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان
مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد وتجب اللام
ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد وكلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي
ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلأصل لكم
ام معه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم واقل منه
دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن
للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي ليكن
ولتفد والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها
حتى في الشعر وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل

يغفر الله لك ويرحمك الله وحذفت الياء تخفيفا واجتزئ عنها بالكسرة كقوله [illegible]
تجنبي بالشر عجا قال واما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك
من بكى فمحمول على تقدير جاز انه عطف على المعنى اذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد وهذا الذي منعه
المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا
يقيموا الصلاة اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في
النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها
اي لتأذن فحذفت اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ائذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة ووقوع في ضرورة هي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس
كذلك لانهما بيتان لا بيت واحد فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلاف نحو قوله لا
نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الاية ونحو قولك ائتني
اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما
تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي
انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك
ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين
تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع
او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل
ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط محذوف مقدر لان تقديره يستلزم ان لا
يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم
مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم اقم الصلاة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم
في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب له
اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل

نحو قم ولا يجوز ان يتوالى فعلان بهما وايضا فان لام المواجهة ويقبح اللغة وقيل يقبحوا مبني لعدول عن اصله فهو مبني وليس بمبني وزعم الكوفيون وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ كي لِتَقْضِي حوائجَ المسلمينا وكقراءة جماعة فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا وفي الحديث لِتَأخُذُوا مصافَّكم ولانك تقول اُغْزُ واخْشَ وارْمِ واضْرِبا واضْرِبُوا واضْرِبي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبِعْتُ واقسمتُ وقَبِلْتُ واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عن الزمان عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل

واما اللام الغير العاملة

فسبع احداها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب انّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك على الثاني بقوله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما المبتدأ نحو لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً والثاني بعد انّ وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق الاسم نحو إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ والمضارع لشبهه به نحو وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ والظرف نحو وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ وعلى ثلاثة باختلاف احدها الماضي الجامد نحو انّ زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو جواب

لقسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد ومنعه الجمهور وقالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة انّ كعلمت انّ زيدا لقائم والصواب عندهما الكسر واختلف في دخولها في غير باب انّ على شيئين احدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة الجواز وقال ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ الثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي الجامد نحو لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان في وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية الا في باب انّ انتهى وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في تفسير وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال في لَا أُقْسِمُ هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام القسم لانها عنده ملازمة للنون وكذا زعم في وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ان المبتدأ مقدر اي ولأنت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتداء وان المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وانّ مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان التقدير قد ورد وامثاله بعد الواو في نحو ومن كفر وبعد الفاء في نحو وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وبعد اللام في نحو لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى وكذلك فيهما واما الاول فقد قال جماعة في إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما يضعف قول الزمخشري انه يلزم تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح في تفسير وَلَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا بنظيره بخلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس

كالابتداء ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ومع كون الفعل ماضيا
نحو أقسم وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن نصد الحال أن يليه الا على ...
زاد وشعبان بذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وذلك بحسبان زيد ذلك فيما بقي نحو والله
لأكيدن أصنامكم **مسئلة** للام الابتداء الصدرية ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد
منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيد لأنا أكرمه ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو
لزيد قائم والمبتدأ في نحو لقائم زيد فأما قوله أم الحليس لعجوز شهربه فقيل اللام زائدة وقيل
للابتداء والمعنى لهي عجوز وليس بها الصدرية في باب إن لأنها فيه مؤخرة من تقدم ولهذا تسمى
المزحلقة والمزحلفة أيضا وذلك لأن أصل إن زيدا لقائم لإن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين
فأخروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه وإنما لم ندع أن الأصل لإن زيدا قائم لئلا
يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إن في نحو قوله لهنك
من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها دخلت الأولى مما يمنع
من تسلط فعل القلب على إن ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم إنك لرسوله بل
أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي فغبرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أني لاحق
مستتبع الأصل أني لاحق فحذفت اللام بعد ما علقت إخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان
مع وجود ما يمنعها فإنما ينظر لفظ وبقي حكمها وقيل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار
لزيدا وإن زيدا لقائم وكذلك يتخطاها العامل بعدها نحو إن زيدا طعامك لآكل وزعم ابن
الذي بن مالك منع من ذلك والوارد في التنزيل كثير نحو إن ربهم بهم يومئذ لخبير
تنبيه إن زيدا لقائم أو يقول إن اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء فإذا دخلت عليها علمت
مثال المخففة منها فإن قلت لقد قام زيد فقال والمعنى لام الابتداء وجب كسر الهمزة وعندي
أن الأمرين محتملان **فصل** وإذا خففت إن نحو وإن كانت لكبيرة إن كل نفس لما عليها
حافظ فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت مع إفادتها التوكيد النسبة وتخليص
المضارع للحال الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية ولهذا صارت لازمة بعد أن
كانت جائزة اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء وإن كل ذلك لما متاع
الحياة الدنيا بكسر اللام أي للذي وكقوله إن كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد
غير توديع ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم

تعبده خالف معاند وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق قال
أبو الفتح قال لي أبو علي ظننت أن فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول إن اللام التي تصحب الخفيفة
هي لام الابتداء فقلت له أكثر نحوي ببغداد على هذا انتهى وحجة أبي علي دخولها على الماضي
المتصرف نحو إن زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وإن وجدنا أكثرهم
لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا وإن
نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله أمسى أبان ذليلا بعد عزته وما أبان
لمن أعلاج سودان وعلى قولهم يقال قد علمت إن كنت لمؤمنا بكسر همزة إن النافية مكسورة
دائما وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء يعلق العامل عن العمل وأما على قول أبي علي وأبي
الفتح فتفتح **القسم الثاني اللام الزائدة** وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله
أم الحليس لعجوز شهربه وقيل الأصل لهي عجوز وفي خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير
إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس
دخول اللام معهما لأجل أن المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدهما
لام الابتداء خلافا لهما وقيل الأصل لا لابتداء على أن الأصل ولكن إني فحذفت همزة إن
للتخفيف ونون لكن كذلك لالتقاء الأمثال وعلى أن ما في قوله وما أبان لمن أعلاج
سودان استفهام وتم الكلام عند أبان ثم ابتدأ لمن أعلاج بتقدير لهو من أعلاج وقيل هي
لام زيد بعد خبر ما النافية وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين وفي ما زيدت فيه
أيضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد وفي
المفعول الثاني لأرى في قول بعضهم أراك لشاتمي ونحو ذلك قيل ومن المفعول بيدعو من
قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه وهذا مردود لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا
يليق تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان أحدهما هذا وهو أنها زائدة
وقد بينا فساده والثاني أنها لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء فقيل إنها مقدمة من
تأخير والأصل يدعو من لضره أقرب من نفعه فمن مفعول وضره أقرب مبتدأ وخبر
والجملة صلة لمن وهذا بعيد لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها وقيل إنها
في موضعها وأن من مبتدأ ولبئس المولى خبره لأن التقدير لبئس المولى هو وهو الصحيح
ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال أحدها أنه لا مطلوب لها وأن

الوقف عليها وانها انما جاءت توكيداً ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد والاصل ان لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي والثاني ان مطلوبه مقدم عليه وهو ذلك هو الضلال على ان ذلك موصول وما بعده صلة وعائد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين لان ذا لا تكون عندهم موصولة الا اذا وقعت بعد ما او من الاستفهاميتين والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعواً والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان معناه يقول لان اصل معناه يسمي فكانه قيل يسمي من ضره اقرب من نفعه الهاً ولا يصدر ذلك الا عن اعتقاد يقين فكانه قيل يقول وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد ومن امثلة اللام الزائدة قولك لان قام زيد اقم او فانا اقوم او انت طالق لئن نعتت وكل ذلك خاص بالشعر وسياتي توجيهه والاستشهاد عليه **الثالث** لام الجواب وهي ثلاثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وادعى ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولوما جواب قسم مقدر وفيه تعسف نعم الاولى في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان تكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابداً في جواب قسم مقدر لكثر مجيء نحو لو جاءني لاكرمته كما يكثر ذلك في باب القسم **القسم الرابع** اللام الداخلة على اداة شرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضاً لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار والاكثر ما تدخل على ان وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى لما آتيتكم من كتاب و

حكمة ان تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه حمل على الاكثر واغرب ما دخلت عليه اذ وذلك لشبهها بان انشد ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزة فلاذ غضبت لاشربن بخروف وهو نظير دخول الفاء في فاذ لم ياتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون شبهت اذ بان فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على اضمار الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فعلم انه لا يكون الا جواباً للقسم وليست موطئة في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً اصم في نهار القيظ للشمس بادياً وقوله الم تر زينب ان البين قد افدا قل الثواء لئن كان الرحيل غدا بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدم فشاهد الاشارة الى ان الشرط قد اجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب الا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء فزعم ان الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل ان فلو كان ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين **الخامس** لام ال كالرجل والحارث وقد مضى شرحها **السادس** اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك واصلها السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين **السابع** لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل وعندي انها اما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بجموده بالاسم واما لام جواب قسم مقدر

لا على اوجه **احدها** ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وانما يظهر نصب اسمها اذا كان خافضاً نحو لا صاحب جود ممقوت وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على احد الا بلؤم مرقع او رافعاً نحو لا حسناً فعله مذموم او ناصباً نحو لا طالعاً جبلاً حاضر ومنه لا خيراً من زيد عندنا وقول ابي الطيب قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها وتجوز

وتقع لا على أن تكون عاملة عمل إنّ وتخالف لا هذه أنّ من سبعة أوجه أحدها أنها

لا تعمل إلا في النكرات الثاني أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى قيل لتضمنه معنى من

الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا

فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير يا أهل يثرب

لا مقام لكم وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد أن هذا معرب لبعده

بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا للزم الإعراب في نحو يا زيدان ويا زيدون

ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبه ولكنه جاء بالفتح وهو الأرجح

لأنها الحركة التي يستحقها المركب وقد رد على السيرافي والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل

معرب وأن ترك تنوينه للتخفيف ومثل الرجل عند الفراء الأجرم في نحو لا جرم أن لهم النار

والمعنى عنده لا بد من كذا أو لا محالة في كذا فحذفت من أو في وقال قطرب لا رد أي ليس

الأمر كما وصفوا ثم ابتدأ ما بعده وجرم فعل لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل وقال قوم

لا زائدة وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب ورده الفراء بأن لا لا تزاد في أول الكلام

وسيأتي البحث في ذلك الثالث أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو لا رجل قائم بما

كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الأخفش والأكثرون ولا خلاف

بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا الرابع أن خبرها لا يتقدم على اسمها

ولو كان ظرفا أو مجرورا الخامس أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده

فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها السادس

أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت نحو لا حول ولا قوة إلا بالله فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة

بينهما بخلاف نحو قوله إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا فلا يجوز فيه

النصب السابع أنه يكثر حذف خبرها إذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره

الثاني أن تكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح وإنما لم

يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر

وهذه تخالف ليس من ثلاث جهات أحدها أن عملها قليل حتى ادعي أنه ليس بموجود

الثاني أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزجاج لم يظفر به فادعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة

وأن خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وأما قوله نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا فلا دليل فيه

كما توهم بعضهم لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا وغير استثناء الثالث أنها لا تعمل إلا في النكرات

خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ولا في حبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تنبيه إذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية

للجنس ويقال في توكيده بل امرأة وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع أن تكون

مهملة وإلا تكررت كما سيأتي واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده

على الأول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان أو رجال وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل

ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا البيت

وإذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل كون لا الأولى عاملة في الأصل عمل إن ثم ألغيت

لتكررها فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء وأن تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا

بها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكرارا للأولى وما بعدها

معطوفا فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما

وخبر الآخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور وهو

كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد وإذا قيل ما بعدها من

زيت وإذا قيل بالفتح احتمل كون الفتح بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض

بالعطف وإلا مهملة فإن تليت بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف

على المحل وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا

أصغر من ذلك ولا أكبر فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال

أو على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس ويقوي العطف أنه

لم يقرأ في سورة سبأ في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الآية إلا بالرفع

لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت

الكتاب كما أنك إذا قلت ما مررت برجل إلا في الدار كان إخبارا بثبوت مرورك برجل

في الدار وإذا امتنع هذا تعين أن الوقف على السماء وأن ما بعدها مستأنف وإذا

ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وأن الوقف على الأرض وأنه إنما لم يجئ

غير الفتح اتباعا للاثقل وجوز بعضهم العطف بها على ان يكون معنى يعزب يخفى ويخرج
الى الوجود. الوجه الثالث ان تكون عاطفة ولها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات
كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي
وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم والثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني
زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد
ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم
النفي وقد اجتمعا ايضا في ولا الضالين الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني
رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا يمتنع العطف بها
على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وما
منعه مسموع فمنه قول امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب
القواعل دثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون ذوات اللبن وتنوفى جبل عال و
القواعل جبال صغار ويقول ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو الا على
الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع
ليس زيد قائما ولا قاعدا الوجه الرابع ان تكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها
كثيرا يقال اجاءك زيد فتقول لا والاصل لا لم يجئ والخامس ان تكون على غير ذلك فان
كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا
وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار و
انما لم تتكرر في لا نولك ان تفعل لانه في معنى لا ينبغي لك فحمل على ما هو بمعناه كما تقول يذر
حملا على يدع لانهما بمعنى ولولا ان الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في
يوجل ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون فالتكرار هنا لازم
بخلافه في لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث
فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كيف اغرم من اصبحت لا اكل
ولا نطق ولا استهل وانما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا
زال منهلا بجرعائك القطر وقوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى
مطابق لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى ومثله في عدم وجوب التكرار لعدم

قصد المعنى الماضي قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر حسب المحبين في الدنيا
عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار في قوله لا هم ان الحارث بن جبله
زنا على ابيه ثم قتله فكان في جاراته لا عهد له واي امر سيء لا فعله زنا بتخفيف النون
كذا رواه يعقوب والاصل زنأ بالهمز بمعنى ضيق وذلك بتشديدها والاصل زنى بامرأة
ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت ان تغفر
اللهم تغفر جما واي عبد لك لا ألما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لا فيه مكررة في المعنى
لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وقال
الزجاج انما جاز لان ثم كان من الذين آمنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قيل فلا اقتحم
ولا آمن انتهى ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعاء عليه ان لا يفعل
خيرا وقال آخر تحضيض والاصل فألا اقتحم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجب
تكرارها اذا دخلت على مفرد خبر او صفة او حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد
لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا كريم و
فاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة وشجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما
دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء وقل لا اسألكم
عليه اجرا واذا لم يجب ان تكرر في ذي ان تكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فان لا
يجيبه المضارع اخوي وتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك
لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل
استقبال. تنبيه من اقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا
زاد وغضبت من لا شيء وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وان ما
بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان
فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون
بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسألة لا
في نحو غضبت من لا شيء وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان وكذلك لا
المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة الا ترى
انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما

في وقت المجيء ولا مجيء بالإصرار فالكلام نصا في المعنى الأول ثم مع قوله تعالى وما يستوي الأحياء
ولا الأموات لمجرد التوكيد وكذا إذا قيل لا زيد ولا عمرو **تنبيه** اعتراض لا بين الجار و
المجرور في نحو غضبت من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم و
المجزوم في نحو إلا تفعلوه وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو يوم يأتي بعض آيات ربك
لا ينفع نفسا إيمانها دليل على أنها ليس لها الصدر بخلاف ما إذا كانت لا في جواب
القسم فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر ولهذا قال سيبويه في قوله آليت حب
العراق الدهر أطعمه إن التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل
إليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لأن التقدير لا أطعمه وهذه الجملة جواب آليت فإن معناه
حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الأول **الثاني** من أوجه لا
أن تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله
سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء أو غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون
الكافرين أولياء أو متكلما نحو لا أرينك ههنا وقوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها وهذا النوع
مما أقيم فيه المسبب مقام السبب والأصل لا تكن ههنا فأراك ومثله في الأمر وليجدوا فيكم
غلظة أي واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود
بالذات وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه لا يفتننكم الشيطان أي لا تفتتنوا بفتنة
الشيطان واختلف في لا من قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على
قولين أحدهما أنها ناهية فتكون من هذا والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي
عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض وأسند هذا المسبب إلى فاعله
وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل
ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول أي واتقوا
فتنة مقولا فيها ذلك كما قيل في جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط والثاني أنها نافية واختلف
القائلون بذلك على قولين أحدهما أن الجملة صفة لفتنة ولا حاجة إلى إضمار قول لأن الجملة خبرية
وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا مثله في قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها بل هو في الآية
أسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعي والذي جوزه تشبيه لا النافية بالناهية وعلى هذا الوجه
تكون الإصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري لأنها قد وصفت

بأنها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم والثاني أن الفعل جواب الأمر و
على هذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد
لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب
الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك
تقدر في ائتني أكرمك إن تأتني أكرمك نعم يصح الجواب في قوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا
يحطمنكم إذ يصح إن تدخلوا لا يحطمنكم ويصح أيضا النهي على حد لا أرينك ههنا وأما الوصف فيأتي
مكانه هنا أن تكون الجملة حالا أي ادخلوها غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا الوجه
الأول سماعي وعلى النهي قياسي ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء
كان للتحريم كما تقدم أم للتنزيه نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله تعالى ربنا لا
تؤاخذنا وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنونني وأين مكان البعد إلا مكانيا وقول
الآخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فإنك لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق
إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم أي العظيم البطن وكونها للالتماس
كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره
كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك لا تطعني وليس أصل لا التي يجزم الفعل بعدها لام الأمر
فزيدت عليها الألف خلافا لبعضهم ولا هي النافية والجزم بلام الأمر مقدرة خلافا للسهيلي
والثالث لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك إذ رأيتهم
ضلوا ألا تتبعني ما منعك ألا تسجد ويوضحه الآية الأخرى ما منعك أن تسجد ومنه لئلا يعلم
أهل الكتاب أي ليعلموا وقوله وتلحينني في اللهو أن لا أحبه وللهو داع دائب غير غافل
وقوله أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك في رواية من
نصب البخل فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف لأنه أريد به اللفظ ويرجح هذا المعنى أن كلمة لا تكون
للبخل وتكون للكرم وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطني أو هب لي كانت للبخل وإن
وقعت بعد قوله أتمنعني عطاءك أو أتحرمني كانت للكرم وقيل هي غير زائدة أيضا في
رواية النصب وذلك على أن تجعل اسما مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال آخر مفعول
به والبخل مفعول لأجله أي كراهية البخل مثل يبين الله لكم أن تضلوا أي كراهية أن تضلوا وقال
أبو علي في الحجة قال أبو الحسن فسرته العرب أبى جوده البخل وجعلوا لا حشوا انتهى وكذا خلاف في لا

في هذا البيت انا فيتم زايدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل احدها قوله تعالى لا
أقسم بيوم القيمة فقيل هي نافية واختلف هؤلاء في منفيها على قولين احدهما انه شيء تقدم
وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم قالوا وانما
صح ذلك لان القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة اخرى نحو وقالوا
يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون جوابه ما انت بنعمة ربك بمجنون والثاني ان منفيها
اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختاره الزمخشري قال والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشيء
الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكأنه قيل ان اعظامه بالاقسام
به كلا اعظام اي انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هي زائدة واختلف هؤلاء في فائدتها على
قولين احدهما انها زيدت توطئة وتمهيدا لنفي الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيمة لا يتركون
سدى ومثله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك وقوله لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي
القوم اني أفر ورد بقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد الآيات فان جوابه مثبت وهو لقد خلقنا
الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والثاني انها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية
الكلام كما في لئلا يعلم اهل الكتاب ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما و
كان كذلك نحو فبما رحمة من الله اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل وذلك لان
زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا نقول بزيادتها في نحو
فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها
بخلاف هذه واجاب ابو علي بما تقدم من ان القرآن كالسورة الواحدة الموضع الثاني قوله تعالى
قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة و
الجميع محتمل وحاصل القول في الآية ان ما خبرية بمعنى الذي منصوبة باتل وحرم ربكم صلة وعليكم
متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية باتل
لانه بمعنى نقول ويجوز ان يتعلق عليكم باتل ومن رجح اعمال اقرب المتنازعين وهم البصريون رجح تعلقه
بحرم وفي ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها
موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام الثاني ان يكونا في موضع رفع خبرا
لهو محذوفا اجازهما بعض المعربين وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب انها نافية على الاول
وزائدة على الثاني والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لانهم اذا حرم

عليهم رؤساؤهم ما احله الله تعالى فاطاعوهم اشركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان
الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل ان وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم بالوالدين
وان في آخر الآية ذلكم وصاكم به وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس ان التقدير
اتل عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم واجاز هذه الاوجه الثلاثة الزجاج والسادس
ان الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدئ عليكم ان لا تشركوا وان تحسنوا بالوالدين احسانا وان
لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة مصدرية ولا في
الاول والرابع والخامس والسادس نافية وان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية والفعل مجزوم
لا منصوب وكأنه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا وعطف
الخبريات اجازهما ابن الشجري الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون
فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة والا لكان عذرا للكفار ورده الزجاج
بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل نافية واختلف القائلون بذلك
فقال النحاس حذف المعطوف اي او انهم يؤمنون وقال الخليل في قول له آخر ان بمعنى لعل مثل
ائت السوق انك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه ورده الفارسي
فقال التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح
به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصر للقول الخليل بان قالوا يؤيده ان يشعركم وما يدريكم بمعنى
وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكى وان في مصحف ابي وما ادريكم
لعلها وقال قوم ان مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والآية عذر للمؤمنين
اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من انهم لا يؤمنون
حينئذ ونظيره ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وقيل التقدير
لانهم فاللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ونظيره وما
منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها الاولون واختاره الفارسي واعلم ان مفعول
يشعركم الثاني على هذا القول وعلى القول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية
الاقوال ان وصلتها الموضع الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا زائدة
والمعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة
وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا حملنا

لابتداء وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوزه ابو البقاء، والثاني ان يوصف حرام بالامر
لم يعتمد على نفي ولا استفهام وقيل لا نافية والاعراب اما على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم انهم
لا يرجعون الى الآخرة واما على ان حرام مبتدأ حذف خبره اي قبول اعمالهم وابتدئ بها
لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف اي والعمل الصالح حرام عليهم وعلى
الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودل على
المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ و
يؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء ان في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ
يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِنْ
كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ
وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا قرئ في السبع برفع يأمركم ونصبه فمن رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره
تعالى او ضمير الرسول ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ولن يأمركم ولا على هذه القراءة نافية
لا غير ومن نصبه فهو معطوف على يؤتيه كما ان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة
لمعنى النفي السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في لا وجهين احدهما الزيادة
فالمعنى ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك الانداد ثم يأمر الناس بان يكونوا
عبادا له ويأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثاني ان تكون غير زائدة ووجهه بانه
عليه السلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى
فلما قالوا له انتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم
عن عبادة الملائكة والانبياء هذا ملخص كلامه وانما فسر لا يأمر بينهى لانها حالة عليه السلام
ولا فانتفاء الامر اعم من النهي والسكوت والمراد الاول وهي الحالة التي يكون بها البشر مناقضا
لان ينهى عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقا
فكيف يأمرهم بعبادته وفي لا يأمركم على القراءتين التفات **تنبيه** قرئ جماعة وَاتَّقُوا
فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا وخرجها ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفا كما قالوا أمَ والله
ولم يجمع بين القراءتين بان يقدر لا في قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون يأبى ذلك

لات اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها انها
كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انها في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى

لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا فانه يقال لات يليت كما يقال ألت يألت وقد قرئ بهما ثم استعملت
للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء
لتأنيث اللفظة كما في ثمت وربت وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها
كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واحتج
ابو عبيدة بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في
خط المصحف من اشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء
وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول
الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه الثاني في
عملها وفي ذلك ايضا ثلاثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ محذوف
الخبر او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية لا أرى حين
مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم والثاني انها تعمل عمل إنّ فتنصب الاسم وترفع الخبر
وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها
الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها فنص الفراء على انها
لا تعمل الا في لفظة الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين
وفيما رادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان **تنبيه** قرئ وَلَاتَ حِينَ
مَنَاصٍ بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ و
منذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان وأجبنا ان ليس حين بقاء واجيب عن البيت بجوابين احدهما انه على اضمار
من الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله الا رجل جزاه الله خيرا يدل
على محصلة، فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل ولات اوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان
بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا او لانه قد بني على السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين
كأمس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ ولو كان كما زعم لأعرب لان
العوض ينزل منزلة المعوض عنه وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني وتوجيهه
ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد
المضاف والمضاف اليه قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه ثم بنى الحين لاضافته

الى غيره مضافا انتهى وبالظرفيات يقال ان التعريف المذكور انتقض بها الحين ابتداء وانتهاء
وان كان قد يخرج عن الاضافة بالعقيقة كالشربى برمان فهو كل وبعض **لو على خمسة**
أوجه احدها لو المستعملة فى نحو لو جاءنى لاكرمته وهذه تفيد ثلاثة امور احدها الشرطية
اعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثانى تقييد الشرطية بالزمن الماضى وبهذا
الوجه وما بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا
الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى عكس ما
يتوهم المبتدئون الا ترى انك تقول ان جئتنى غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتنى
امس اكرمتك الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة اقوال
احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
بل على التعليق فى الماضى كما دلت ان على التعليق فى المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع
ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوى وهذا الذى قالاه كانكار الضروريات
اذ فهم الامتناع منها كالبديهى فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا
يصح فى كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا
او معنى تقول لو جاءنى اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب
قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وقوله فلو كان حمد
يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس
هداها ولكن حق القول منى اى ولكن حق القول منى لم اشأ ذلك فحق القول منى
وقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم فى الامر ولكن الله سلم اى فلم يركموهم كذلك
وقول الحماسى لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ثم قال
لكن قومى وان كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شىء وان هانا المعنى لكننى لست من
مازن بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وان هان وان كانوا ذوى عدد فهذه المواضع ونحوها
بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم و
ما رميت اذ رميت ولكن الله رمى الثانى انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا
وهذا هو القول الجارى على السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع
كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شىء قبلا

ما كانوا ليؤمنوا ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه بيانه ان كل شىء امتنع
ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول فى الآية
الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شىء عليهم وفى الثانية
نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما فى الارض من شجرة اقلاما تكتب الكلمات وكون البحر
الاعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة ابحر مملوءة مدادا وهى تمد ذلك البحر ويلزم فى الاثر ثبوت
المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد الثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا
دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط فى العموم كما فى قولك لو
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوى
انتفاء مسببه وان كان اعم كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم
انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط وهذا قول المحققين ويتلخص على هذا ان
يقال ان لو تدل على ثلاثة امور عقد السببية والمسببية وكونهما فى الماضى وامتناع السبب
ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول على ثلاثة اقسام
ما يوجب فيه الشرع او العقل انحصار مسببية الثانى فى سببية الاول نحو ولو شئنا لرفعناه
بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فهذا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع
الثانى قطعا وما يوجب احدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوءه ونحو لو
كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثانى كما
قدمناه وما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جاءنى اكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب الاكرام
فى المجىء ويرجح ذلك ان الظاهر من ترتيب الثانى على الاول انه المستقل بالسببية وانه لا سبب
له سواه وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب لا على الانتفاء
مطلقا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثانى قسمان احدهما ما يراد فيه
تقرير الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقرير عدم
العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وانما لم تدل على انتفاء
الجواب لامرين احدهما ان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الاثر
دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند

الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة والثاني أنه لما فقدت العلية
انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر وهو
الحياء والمهابة والإجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف
مستندا إلى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معا وعلى
ذلك تتخرج آية لقمان لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا
تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لأن عدم الاستجابة عند
عدم السماع أولى وكذا لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم فإن الإمساك عند عدم
ذلك أولى والثاني أن يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في
هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصود
وقد اتضح أن أفسد تفسير للو قول من قال حرف امتناع لامتناع وأن العبارة الجيدة قول
سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم
لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال إن في عبارة سيبويه إشكالا ونقصا فأما الإشكال فإن اللام
من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا
بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها والإمساك خشية
الإنفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة
ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة
بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب أن تقدر اللام للتوقيت مثلها في لا يجليها لوقتها إلا هو
أي أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول وأما النقص فإنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها
والجواب أنه مفهوم من قوله كان سيقع فإنه دليل على أنه لم يقع ثم في عبارة ابن مالك نقص فإنها
لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي فإذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه كان ذلك أجود العبارات **تنبيهان الأول** اشتهر بين الناس السؤال عن معنى
الأثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام
الصديق وقل من يتنبه لهما فالأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بنت أبي سلمة إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما
حلت لي إنها ابنة أخي من الرضاعة فإن حلها له صلى الله عليه وآله وسلم منتف من وجهين كونها ربيبة في حجره

وكونها ابنة أخيه من الرضاعة كما أن معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والإجلال والثاني قوله
لما طولوا في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لأن الواقع
عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين أما الأول فواضح وأما الثاني
فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين **الثاني** يجيب الطلبة بالسؤال عن
قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وتوجيهه أن الجملتين يتركب
منهما قياس وحينئذ ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلاثة أوجه اثنان
يرجعان إلى نفي كونه قياسا وذلك بإثبات اختلاف الوسط أحدهما أن التقدير لأسمعهم إسماعا
نافعا ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا والثاني أن يقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير
فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الإنتاج والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا
وقتا ما لتولوا بعد ذلك **الثاني من أقسام لو** أن تكون حرف شرط في المستقبل
إلا أنها لا تجزم كقوله ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقول توبة ولو
أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة أو زقا
إليها صدى من جانب القبر صائح وقوله لا يلفك الراجيك إلا مظهرا خلق الكرام ولو
تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أي
وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء
وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم
أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لأن بعده فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون وإذا رأوه ثم جاءهم
لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها وذلك على أن يكونوا
يرونه فلا يظنونه عذابا وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم أو يعتقدونه
عذابا لا يظنونه واقعا بهم وعلى هذا فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته ومن ذلك كتب عليكم
إذا حضر أحدكم الموت أي إذا قارب حضوره وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن
لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة وإنما الإمساك قبله وأنكر ابن الحاجب في نقده على المقرب
مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع
إن وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين قال

غاية ما فيه انه لم يثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك
لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المضي وفي
كلامهم نظر في مواضع احدها ما نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار ذلك بل كلامهم
ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله [illegible] الى آخره مقتضاه ان الشرط
ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع
لامتناع الشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب
فانه قال [illegible] ظاهر كلامهم ان الجواب امتنع لامتناع الشرط [illegible]
[illegible] امتناع بوجود [illegible] هذا القول
اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثم اسباب اخر ويدل على
هذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد
لا ان امتناع الفساد لامتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الآية ولانه
لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد فالاظهر ان المراد
بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وهذا جائز ان يفعله الاله الواحد انتهى وصفا الكلام
[illegible]
[illegible]
[illegible] المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد [illegible]
اعتراض على [illegible] امتناع الامتناع وقد بينا فساده [illegible]
عليهم [illegible] لو جئتني اكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فان المراد نفي الاكرام
والاسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الخباز فانه قال في شرح الدرة وقد تلا
قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون ان التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه
فلم نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من
وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان اللازم هنا مشيئة الرفع
لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا كان اللازم و
الملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما نفي الآخر الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين
ان ما قاله من التأويل يكون في بعض المواضع دون بعض [illegible]

الامر فلا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى ان تخلف ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم
لم تشارف ذلك فيما مضى بل لا يمكن ذلك [illegible] وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
ونحو ذلك وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث
ولو اعجبتكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله
قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا
على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا
من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم ان خاصية لو فرض ما
ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع
وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا
قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان
جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن
جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله
ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيتين فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود
ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور
واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس
المقصود فرضه الآن او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد
فرضه الآن او فيما مضى فهي الامتناعية **والثالث** ان تكون حرفا مصدريا بمنزلة أن
الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ودّ او يودّ نحو ودّوا لو تدهن يود احدهم لو يعمر
ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما منّ الفتى وهو المغيظ
المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا وقول
امرئ القيس تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي واكثرهم لم
يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن
مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو
محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفاء بما في ذلك

من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم (ودّوا لو تدهن فيدهنوا) بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أنّ في نحو (وما عملت من سوء تودّ لو أنّ بينها وبينه أمداً بعيداً) وجوابه أنّ لو إنما دخلت على فعل محذوف تقديره تودّ لو ثبت أنّ بينها وبينه وأورد ابن مالك السؤال في (فلو أنّ لنا كرّة) وأجاب بما ذكرنا وبأنّ هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجاً سبلاً والسؤال في الآية مدفوع من أصله لأنّ لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لأنّ توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذّ كقراءة زيد بن علي (والذينَ من قبلكم) **والرابع** أن تكون للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني قيل ومنه (فلو أنّ لنا كرّة) أي فليت لنا كرّة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فأفوز في جواب ليت في (يا ليتني كنت معهم فأفوز) ولا دليل في هذا لجواز أن يكون النصب في فنكون مثله في (أو يرسل رسولاً) وقوله: ولبس عباءة وتقرّ عيني ... أحبّ إليّ من لبس الشفوف. واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله: فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر بالذنائب أيّ زير / بيوم الشعثمين لقرّ عيناً ... وكيف لقاء من تحت القبور. وقال ابن مالك هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني وذلك أنه أورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال إن أراد أنّ الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى. **والخامس** أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً ذكره في التسهيل وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر وهو التقليل نحو تصدّقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى (ولو على أنفسكم) وفيه نظر. وهنا مسائل إحداها أنّ لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر فالأول كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وقوله: لو غيركم علق الزبير بحبله ... أدّى الجوار إلى بني العوّام. والثاني نحو لو زيداً رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتماً من حديد وقولهم ألا طعام ولو تمراً وقوله: لا يأمن الدهر ذو بغي

ولو ملكاً ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل. واختلف في (قل لو أنتم تملكون) فقيل من الأول والأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل من الثالث أي لو كنتم تملكون وردّ بأنّ المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معاً فقيل الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد. والرابع نحو قوله: لو بغير الماء حلقي شرق ... كنت كالغصّان بالماء اعتصاري. وقوله: لو في طهية أحلام لما عرضوا ... دون الذي أنا أرميه ويرميني. واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره وأنّ الجملة الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل في قوله: فهلّا نفس ليلى شفيعها. وقال الفارسي هو من النوع الأول والأصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً. وقال المتنبي: ولو قلم ألقيت في شق رأسه ... من السقم ما غيّرت من خط كاتب. فقيل لحن لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقي قلم وأقول روي بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب أوجه بتقدير ولو ألقيت قلماً كما يقدر في نحو زيداً حبست عليه والرفع بتقدير فعل يدل عليه المعنى أي ولو حصل قلم أو ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله: إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته ... فيمن رفع ابن بإضمار بلغ وعلى الرفع فيكون البيت من الأول لأن الجملة على كل حال متعلقة بالبيت لا بغيرت ... وقد يتعلق بغيرت لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله: ونحن عن فضلك ما استغنينا. المسألة الثانية تقع أنّ بعدها كثيراً نحو (ولو أنهم صبروا) (ولو أنّا كتبنا عليهم) (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به) وقوله: ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة. وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدماً أي ولو ثابت إيمانهم على حد (وآية لهم أنّا حملنا) وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخراً ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد أمّا كقوله: عندي اصطبار وأمّا أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني. وذلك لأنّ لعلّ لا تقع هنا فلا يقال أما لعل زيداً قائم عندي وأنّ المؤكدة إذا تقدمت بالتي بمعنى لعلّ فالأرجح أن يقدر مؤخراً على الأصل أي ولو إيمانهم ثابت. وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أي ولو ثبت أنهم آمنوا ورجح بأنّ فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر أنّ فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى (ولو أنّما في الأرض من شجرة أقلام) وقالوا إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وقوله: ما أطيب العيش لو أنّ الفتى حجر ... تنبو الحوادث عنه وهو ملموم. وقوله: ولو أنها عصفورة لحسبتها ... مسوّمة تدعو

عتيدا ولدينا مزيد وردّ ابن مالك قول الزمخشري بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله ولو أن حيا مدرك الفلاح

أدركه ملاعب الرماح وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري

كما لم يتنبه لآية لقمان ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر

وهي قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو أن عندنا

ذكرا من الأولين المسألة الثالثة الغالب دخول لو على الماضي لم يجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية

وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشأ طار بها ذو

ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء

بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو وينصركم

ويشعركم وما يشعركم والأول على لغة من يقول شايا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم

والخأتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منسأته بهمزة ساكنة وأن الأصل منساته بهمزة مفتوحة مبدلة

من ألف أبدلت من الهمزة ثم أبدلت الهمزة الألف همزة ساكنة المسألة الرابعة جواب لو إما مضارع

منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو ماض مثبت أو منفي بما والغالب على المثبت دخول

اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه أجاجا والغالب على المنفي

تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانها بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا

خيار مع الليالي ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله أما والذي لو شاء

لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وزعم بعضهم أن جواب لو الماضي مقرونا بقد

غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ

اقتران جواب لولا بها كقول جرير أيضا لولا رجاؤك قد قتلت أولادي وقد يكون جواب لو جملة اسمية

مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم

مقدر وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام

فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا **لولا على أربعة أوجه أحدها** أن تدخل على

جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود

فأما قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة أن أشق لأمرتهم

أمر إيجاب وإلا لانعكس معناه إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل

محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال الأكثر يجب كون

الخبر كونا مطلقا محذوفا فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول لولا زيد قائم ولا أن تحذفه بل تجعل مصدره

هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لأتيتك أو تدخل أن على المبتدأ فتقول لولا أن زيدا قائم وتصير أن

وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في

فصل لو وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود و

الحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد

بالإسلام لهدمت الكعبة ويجوز الأمران إن علم وزعم ابن الشجري أن من ذكره لولا فضل الله عليكم

ورحمته وفيه نظر لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير

يمسكه بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن وارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة

وقيل يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها لأنه خبر

في المعنى وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة فوالله لولا الله

تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبدا هو خبر المبتدأ

ويرده أنه لا رابط بينهما وإذا ولي لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين وسمع

قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به

كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الأخفش

الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت

ولا أنت كأنا وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة فإذا

ولذلك إذا عطفت عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لأنها لا تخفض الظاهر **الثاني**

أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ولولا أخرتني إلى

أجل قريب والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج والعرض طلب بلين وتأدب و

الثالث أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم

الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه ولولا إذ سمعتموه قلتم إلا أن الفعل أخر وقوله تعدون

عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا إلا أن الفعل أضمر أي لولا عددتم وقول

النحويين لولا تعدون مردود إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على

ترك عده في الماضي وإنما قال تعدون على حكاية الحال فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن

وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو ولولا إذ سمعتموه
قلتم فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثاني والثالث نحو فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ
تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها المعنى
فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك
ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار
للأولى **والرابع** الاستفهام نحو لولا أخرتني إلى أجل قريب لولا أنزل إليه ملك قاله الهروي
وأكثرهم لا يذكره والظاهر أن الأولى للعرض وأن الثانية مثل لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء و
ذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا
قوم يونس والظاهر أن المعنى على التوبيخ أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن
الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى و
النحاس ويؤيده قراءة أبي وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم
الوقوع وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز
كونه متصلا والجملة في معنى النفي كأنه قيل ما آمنت وإنما أراد ما ذكرناه ولهذا قال والجملة في معنى
النفي ولم يقل ولولا للنفي وكذا قال في قوله تعالى فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا معناه نفي التضرع
ولكنه جيء بلولا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم
بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم ويؤيد ما احتج به الهروي بأنه قرئ بنصب قوم على أصل الاستثناء
ويرفعه على الإبدال والجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقوله عاف تغير إلا النؤي
والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وقد مر أن من هذا قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل
منهم لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ويوضح لك
ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب وقد أجمعت السبعة على النصب في إلا
قوم يونس فدل على أن الكلام موجب لكن فيه رائحة النفي كما في قوله تغير إلا النؤي
والوتد **تنبيه** ليس من أقسام لولا الواقعة في نحو قوله ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت
بلى لولا ينازعني شغلي لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف أي لو لم ينازعني
شغلي لزرتك وقيل هي لولا الامتناعية والفعل بعدها على إضمار أن على حد قولهم تسمع بالمعيدي
خير من أن تراه **لوما** بمنزلة لولا تقول لوما زيد لأكرمتك وفي التنزيل لوما تأتينا

بالملائكة وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض ويرده قول الشاعر لوما الإصاخة للوشاة
لكان لي **لم حرف جزم** لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد الآية وقد
يرتفع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فقيل
ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ألم نشرح
وقوله في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر وخرجا على أن الأصل نشرحن و
يقدرن ثم حذفت نون التأكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد
المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال أبو الفتح الأصل يقدر بالسكون ثم لما
تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك
مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المتحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني و
لزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وعليه خرج
أبو علي قول عبد يغوث كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا فقال الأصل ترأى بهمزة بعدها ألف كما قال سراقة
البارقي أري عيني ما لم ترأياه ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا كما ذكرناه وليس من
تخريجها أن يقال في قوله أيوم لم يقدر نقلت حركة همزة أم إلى الراء ثم أبدلت الهمزة الساكنة
ألفا كما في المراة والكماة ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
كأنه وكلا الضالين بهمز وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كأن لم ترى ولكن لم تحذف الألف فيهن
لعدم التقاء الساكنين وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم إذا نحن امترينا
تكن في الناس يدركك المراء وقوله فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش
تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته
فلم ذا رجاء ألقه غير واهب **لما على ثلاثة أوجه أحدها** أن تختص بالمضارع فتجزمه
وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم إلا أنها تفارقها في خمسة أمور أحدها أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال
إن لما تقم وفي التنزيل إن لم تفعل وإن لم ينتهوا الثاني أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقوله
فإن كنت مأكولا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن
بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما
يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله وكنت إذ كنت إلهي وحدكا
لم يك شيء يا إلهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش ولامتداد النفي بعد لما

لم يجز لانه لما يعرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي

ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال

ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك

لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم

الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى ﴿بل لما يذوقوا عذاب﴾ انهم لم يذوقوه

الى الآن وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ﴿ولما يدخل الايمان في قلوبكم﴾ ما في لما من معنى التوقع

دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق

بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره ومثال المتوقع ان

تقول مالي قمت فلم تقم او ولما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم او لما تقم الخامس ان

منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما ۞ فناديت القبور فلم يجبنه اي

ولما اكن بدءا قبل ذلك اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ

وديعتك التي استودعتها ۞ يوم الاعازب ان وصلت وان لم ۞ فضرورة وعلة هذه الاحكام

كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل **الثاني** من اوجه لما ان تختص بالماضي فتقتضي جملتين

وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما نحو لما جاءني اكرمته ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول

حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى

حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ورد ابن

خروف على مدعي الاسمية بجواز ان يقال لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها

الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب ان هذا مثل ﴿ان كنت قلته فقد علمته﴾ والشرط

لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي

امس اكرمتك ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند

ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور دليل الاول ﴿فلما نجاكم الى البر اعرضتم﴾ والثاني ﴿فلما

نجاهم الى البر اذا هم يشركون﴾ والثالث ﴿فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد﴾ والرابع ﴿فلما ذهب

عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا﴾ وهو مؤول بجادلنا وقيل في آية الفاء ان الجواب

محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على

زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا ومن مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما

سقاؤنا

سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقال ابن [illegible] الجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل

محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم

امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه و

الثالث ان تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية نحو ﴿ان كل نفس لما عليها حافظ﴾

فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسألك الا فعلك قال

قالت له بالله يا ذا البردين ۞ لما غنثت نفسا او اثنين ۞ وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير

معروف في اللغة وتأتي لما مركبة من كلمات ومن كلمتين فاما المركبة من كلمات فكما في قوله تعالى ﴿وان كلا

لما ليوفينهم﴾ في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال الاصل لمن ما فابدلت

النون ميما وادغمت فلما كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم

استثقالا لم يثبت واضعف منه قول الفراء ان الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف التنوين اجراء

للوصل مجرى الوقف لان استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد

واضعف من هذا قول آخر انه فعلى من اللم وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لالف التأنيث ولم يثبت

استعمال هذه اللفظة ولذا كان ... بالياء وقال ابن الحاجب في الامالي واختاره ابن الحاجب

انها لما الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى ﴿فمنهم شقي و

سعيد﴾ ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس

تستبعده من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر والاولى

عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران احدهما

ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع

الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت واما قراءة ابي بكر بتخفيف ان وتشديد لما فتحتمل

وجهين احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وبانا لما ذكرنا في الوجه والثاني ان تكون ان نافية

وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا واما قراءة الحرميين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة

البصريين بتخفيفهما فان في الاولى على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية

مخففة من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من لما فيهما لام الابتداء وهي في قراءة

التخفيف الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك الثالث انما تكون عند

تخفيفها ان وانها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف للفصل بين الهمزتين في

والذي ... موصول بجملة القسم لانها انشائية وليس كذلك لان الصلة في المعنى جملة الجواب وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التاكيد ويشهد لذلك قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اذ لا ... اي فريق ... على انه تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية واما المركبة من كلمتين فكقوله لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وهو لغز يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجواب الاول ان الاصل لن ما ثم ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما ان يكتبا منفصلتين ونظيره في الالغاز قوله عافت الماء في الشتاء فقلنا برديه تصادفيه سخينا ... سبك المصادر فتدبر ... وجواب الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة فيسأل حينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع القتال مع قوله واشهد الهيجاء فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل نصب بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني

لن حرف نصب ونفي واستقبال وليس اصله لا فابدلت الالف نونا خلافا للفراء لان المعروف انما هو ابدال النون الفا نحو لنسفعا وليكونا لا العكس ولا اصل لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للفراء ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف نحو لولا زيد لاكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل والثقات لم يدع عدم وجوب ذلك فان الاستقراء يشهد بذلك ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وتأتي للدعاء كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى ضمير المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله

ثم لا زلت لكم خالدا وتلقي القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقيل لبعضهم الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحتمل هذا ان يكون على حذف الجواب اي ان لي لبنين ثم استأنف جملة النفي وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة

ليت حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وبالممكن قليلا وحكمها ان تنصب الاسم وترفع الخبر وقال الفراء وبعض اصحابه قد تنصبهما كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وخرج على ذلك ابن المعتز قوله مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا يكون خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويتجه بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن ضمير الرفع وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يدل حينئذ على الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل ويجوز ... الفاء على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير

لعل حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتأويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله لعل ابي المغوار منك قريب وقال الفارسي لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار منك جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ ومثله لولا في قوله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك ونحو

وقولهم ويجيء أيضاً كما لو أكرم على قول سيبويه إن كان زائدة وقول الجمهور إن الزائدة لا تعمل شيئاً فقيل الأصل لعله أنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في أنا على أن أنا أصله فحذف إن ثم وصل المذكور وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة وقيل على أنما نافية ولنا الخبر وقيل بل على أنما زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المعنى نحو زيد ضربت غلام ويتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها حينئذ بدليل قوله لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا وجوز قوم إعمالها حملاً على ليت لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء وكذا قالوا في كأن وبعضهم خص لعل بذلك لأشدية التشابه لأنها وليت للإنشاء وأما كأن فللخبر وقيل وأول الحق ... بالنصب ولعل لها عذر وأنت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون وفيها عشر لغات مشهورة ولها معان أحدها التوقع وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات إنما قاله جهلاً أو مخرقة وإفكاً والثاني التعليل أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما والثالث الاستفهام أثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ونحو وما يدريك لعله يزكى قاله الزمخشري وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع بالنصب انتهى [illegible] ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى نحو لعلك يوماً أن تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلاً كقوله فقولا لها قولاً رقيقاً لعلها سترحمني من زفرة وعويل وخرج بعضهم نصب فأطلع على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف في بيت زهير بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً على تقدير الباء مع مدرك ولا يمتنع كون خبرها ماضياً خلافاً للحريري وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا وأنشد سيبويه أعد نظراً يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا فإن اعترض بأن لعل هنا مكفوفة بما فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حيزها وقد يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك

في خبر ليت وهو بمنزلة لعل نحو يا ليتني مت قبل هذا يا ليتني كنت معهم يا ليتني كنت تراباً يا ليتني قدمت لحياتي يا ليتني كنت **تنبيه** من مشكل باب ليت قول يزيد بن الحكم فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي وإشكاله من أوجه أحدها عدم ارتباط خبر ليت بالظاهر إن كفافاً اسم ليت وإن كان فاعلاً وفاعلها الخبر والضمير في هذه الجملة والثاني تعلق عن بمرتو والثالث إيقاع الماء فاعلاً بارتوى وإنما يقال ارتوى الشارب والجواب عن الأول أن كفافاً إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة أي فليتك أو فليته أي فليت الشأن ومثله قوله فليت دفعت الهم عني ساعة وخبر اسم كان ضمير وكله توكيد له والجملة خبر ليت وأما وشرك فيروى بالرفع عطفاً على خبرك فخبره إما محذوف تقديره كفافاً فمرتو على ما ارتوى وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب إما على أنه اسم ليت محذوفة وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل ناراً وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتو على الوجهين مرفوع إما لأنه خبر ليت المحذوفة وإما لأنه عطف على خبر ليت المذكورة وعن الثاني أنه ضمن مرتو معنى كاف لأن المرتوي يكف عن الشرب كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي يخرجون لأن معنى يخالفون يخرجون وإن علقته بكف محذوفة على حد مرتو ذكره فلا إشكال وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أي شارب الماء وإما على جعل الماء مرتوياً مجازاً كما جعل صادياً في قوله وجبت هجيراً يترك الماء صاديا ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب

لكن مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي معناها ثلاثة أقوال **أحدها** وهو المشهور أنه واحد وهو الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هذا أبيض لكنه أسود وقيل أو خلاف نحو ما زيد قائماً لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك **والثاني** أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعاً لكنه كريم لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن عمراً قام وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ فأكدت ما أفادته

لو من الامتناع **والثالث** أنها للتوكيد دائما مثل إن ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول
ابن عصفور قال في المقرب إن وأن ولكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن
التوكيد ويعطي مع ذلك الاستدراك والبصريون على أنها بسيطة وقال الفراء أصلها لكن إن
فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل وقال باقي
الكوفيين مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر أي ولكنك وعليه بيت الكتاب ومن
يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلق أمرا ينوبه بعدته
ينزل به وهو أعزل ولا يكون الاسم فيهما من لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا
للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على
زيادة اللام أو على أن الأصل لكن إنني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **لكن** ساكنة
النون ضربان مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافا للأخفش ويونس لدخولها بعد
التخفيف على الجملتين وخفيفة بأصل الوضع فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك
وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير إن ابن
ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة
جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين أحدهما أن يتقدمها نفي
أو نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فإن قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف
ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم وأجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط
الثاني أن لا تقترن بالواو قاله الفارسي وأكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو واختلف
في ما قام زيد ولكن عمرو على أربعة أقوال أحدها ليونس أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على
مفرد الثاني لابن مالك أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها
قال فالتقدير في ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة
ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين
فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة
الرابع لابن كيسان أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح
بالخفض فقيل على العطف وقيل بجار مقدر أي لكن مررت بطالح وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة

الدلالة

الدلالة عليه بتقدم ذكره **ليس** كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول
الأعشى له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا وهي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم
التزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا هيؤ وسمع لست
بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات
وابن شقير وجماعة والصواب الأول بدليل لست ولستما ولستم وليسا وليسوا وليست ولسن وتلازم رفع الاسم
ونصب الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في مواضع أحدها أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا
نحو أتوني ليس زيدا والصحيح أنها الناسخة وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره
واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك
أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت
لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه
إنما هذا استثناء فقال والله لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد ثم مضى ولزم الأخفش وغيره
والثاني أن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو ليس الطيب إلا المسك فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على
ما في الإهمال عند انتقاض النفي كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها حكى
ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك
ثم ذكر ذلك له فقال له أبو عمرو نمت وأدلج الناس ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو
ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر اذهبا إلى أبي المهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع وإلى المنتجع التميمي
فلقناه النصب فإنه لا ينصب فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل فأخبرا أبا عمرو وعنده
عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على أوجه أحدها أن في ليس
ضمير الشأن ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس إلا الطيب
المسك كما قال ألا ليس إلا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا وأجاب بأن إلا قد
توضع في غير موضعها مثل إن نظن إلا ظنا وقوله وما اغتره الشيب إلا اغترارا أي إن نحن إلا
نظن ظنا وما اغتره اغترارا إلا الشيب لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي
لعدم الفائدة فيه وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي إلا ظنا ضعيفا
وإلا اغترارا عظيما الثاني أن الطيب اسمها وأن خبرها محذوف أي في الوجود وأن المسك
بدل من اسمها الثالث أنه كذلك ولكن إلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس أي

ليس طيب غير المسك طيبا والى هذا المذهب بما انتحاه توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس ولا تقدير الا المسك أفخره وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرده ما نقله التأويلات وزعم بعضهم ان قائل ذلك قد رجع عنها ومن ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء النفس مبذول ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية الموضع الثالث ان تدخل على الجملة الفعلية او على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا وقد اجبنا عن ذلك الرابع ان تكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الاصل ضمير متصل عائد على الاشرم اي ليسه الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا التقدير المذكور لم يجز حذفه وفيه نظر

حرف الميم

ما تاتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام فاما اوجه الاسمية فاحدها ان تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتامة وهي نوعان عامة اي مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وخاصة وهي التي يتقدمها ذلك ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثاني ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الاخر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز ان تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا اي قد تكره النفوس من الامر شيئا اي وصفا فيه والاصل من الامور امرا وفيه انابة المفرد عن الجمع وفيه انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعدها صفة له وقد قيل في ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز والجملة

والفاعل مستتر وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال سيبويه فعلنا ما الذي عند الفراء شيء يعتد به اي معتد لجهته باغوا ان اباه او حاضره والقسم الاول ولعل الزمخشري يعيد ان ما في المخصص المعاقب وان قدرت ما موصولة فتعيد ما بعدها او خبر ان او خبر لمحذوف والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه الثاني باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر وذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجله كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر ان ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدهما الاستفهامية ومعناها اي شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك قال موسى ما جئتم به السحر وذلك على قراءة ابي عمرو آلسحر بمد الالف فما مبتدأ والجملة بعدها خبره والسحر اما بدل من ما ولهذا قرن بالاستفهام وكانه قيل آلسحر جئتم به واما بتقدير أهو السحر او السحر هو واما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام والخبر ولهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك وما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير

تمرغ في دمان ضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في رماد فلذلك رجح على
تفسير ابن الشجري له بالترجيح ومثله قول الآخر إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القتل
ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في بما غفر لي ربي
إنها استفهامية وإنما هي مصدرية والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده
على من قال في بما أغويتني إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ وأجاز هو وغيره
أن تكون بمعنى الذي وهو بعيد لأن الذي غفر له هو الذنوب ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت
وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في فبما رحمة من الله إنها للاستفهام التعجبي أي فبأي رحمة ويرده
ثبوت الألف وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه لأنها لا تكون بدلا من ما إذ المبدل من اسم الاستفهام
يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت أخيرا أم شرا ولأن ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام
والشرط لا تستغني عن الصفة إلا في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم إني مما أن أصنع على خلاف
فيهن وقد مر ولا عطف بيان لهذا ولأن ما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف كالضمير لا يعطف
عليه عطف البيان ولادعائنا البدل لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يتبع منها إلا
أي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج نحو كم دينارا اشتريت والصحيح أن جره بمن مقدرة
إذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها نحو لماذا جئت لأن ألفها قد صارت حشوا
فصل تعرب ماذا إذا علم أنها تأتي في العربية على أوجه أحدها أن تكون ما استفهاما وذا إشارة
نحو ماذا التواني ماذا الوقوف الثاني أن تكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد ألا تسألان
المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل فما مبتدأ بدليل إبداله المرفوع منها وذا موصول
بدليل افتقاره للجملة بعده وهو الأرجح في الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن
رفع العفو أي الذي ينفقونه العفو إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية
الثالث أن يكون ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا
بال نسوتكم وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو قل العفو بالنصب أي ينفقون
العفو الرابع أن يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج
قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على أن ماذا كله
مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة
بمعنى شيء قال لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا تكون

ماذا مفعول دعي لأن الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها
ما هو ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لأن علمت حينئذ لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول
خبر وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول إذا قدرت ماذا بمعنى الذي
أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي وقوله لم يرد أن يستفهمها عن معلومها لازم له إذا
جعل ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب فإن قال
إنما أردت أنه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر ولكن لأنها لا بد أن
تخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا على المعنى دع كذا ولكن افعل كذا وعلى هذا فلا
يصح استئناف ما بعد دعي لأنه لا يقال من في الدار فإني أكرمه ولكن أخبرني عن كذا الخامس
أن تكون ما زائدة وذا للإشارة كقوله أنورا سرع ماذا يا فروق أنورا بالنون أي أنفارا وسرع
أصله سرع بضم الراء فخفف يقال سرع ذا خروجا أي سرع هذا الخروج وقال الفارسي يجوز كون ذا
فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت السادس أن تكون ما
استفهاما وذا زائدة أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت وعلى هذا التقدير فينبغي
وجوب حذف الألف في نحو لم ذا جئت والتحقيق أن الأسماء لا تزاد النوع الثاني الشرطية وهي
نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من آية وقد جوزت في وما
بكم من نعمة فمن الله على أن الأصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله إن العقل في أموالنا لا نضق بها
ذراعا وإن صبرا فنصبر للصبر أي إن يكن العقل وإن نحبس حبسا والأرجح في الآية أنها موصولة
وأن الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو
البقاء وأبو شامة وابن بري ثم ابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم
أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن إلا أن
ما هذه مبتدأ والظرف والهاء من به راجعة إليها وعلى هذا فهي موصولة وانه يحتمل أن الخبر الفاء
محذوفة أي الجدر وقال فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به
ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي المفعول المطلق والمعنى أي كون
تكون فينا طويلا أو قصيرا وأما أوجه الحرفية فأحدها أن تكون نافية فإن دخلت على الجملة الاسمية
أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم
وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما بأس

لو وزنت علينا بخسته قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله فانها وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم فانها شرطية بدليل الفاء في الاولى والجزم في الثانية واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه

ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الغنم فان زعمت تقدير اجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف من غير حاجة ومنه بما كانوا يكذبون امنوا كما امن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فلا تقول اعجبني ما تقعد ولا يجوز اعجبني ما تخرج والزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلاة العصر واتيتك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب وانى مقيم ما اقام عسيب ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر شاربه وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وتعقبه فالاولى في البيت تقديرها نافية لان زيادة ان حـ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة وكان الذي صرفهم عن هذا الوجه مع ظهوره ان ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الا ترى ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام وانما العرب يحتبسون من الخطأ في الالفاظ دون المعاني وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله للمؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية

لا يحمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا ولا تشارك ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد بأوجد مني ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه قوله ان آتاه الله الملك الا ان يصدقوا اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها ويرجحان قولهما تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك ويرد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع قيل ولا ممكن لان قام غير متعد وهذا خطأ بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري افسد النحويون تقدير الاخفش بقوله تعالى عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي صلعم او للقرآن صح المعنى وخلت الصلة من عائد او للتكذيب فسد المعنى لانه اذا كذبوا التكذيب بالقرآن والنبي كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه ومنهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب بل هو مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اي بما كانوا يكذبون النبي او القرآن تكذيبا ونظيره وكذبوا باياتنا كذابا ولابي البقاء في هذه الآية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية وصلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكان وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة لما واستغناء الموصول الاسمي عن عائد وللزمخشري غلطة عكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انه قد عاد عليها الضمير وقد توصل بالفعل الجامد في قوله أليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر وبهذا البيت يرد القول بحرفيتها اذ لا يتاتى هنا تقدير الضمير

الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة والكافة ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة

نعلَنّ صُرِّح بفعليها كقوله: قلّما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيًا أو مجيبا. فأما قول
المرار: صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم. فقال سيبويه
ضرورة فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحًا والشاعر أولاها فعلًا مقدرًا
لا صريحًا وأن وصال مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور وقيل وجهها أنه قدم الفاعل و
ردّه ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها أنه أناب
الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله: فهلا نفس ليلى شفيعها. وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال
فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية. الثاني الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بإن وأخواتها نحو إنما الله إله واحد، كأنما يساقون إلى الموت، وتسمى
المتلوة بفعل مهيئة، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف اسم مبهم
بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده أنها لا
تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها ورده ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع
إنما أين زيد مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام وهذا سهو منه إذ لا يفسر ضمير الشأن
بالجمل غير الخبرية اللهم إلا مع أن المخففة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء نحو أما إن جزاك الله
خيرًا وقراءة بعض السبعة والخامسة أن غضب الله عليها على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين
كونه ضمير شأن إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائب في الثاني وقد قال
سيبويه في أن يا إبراهيم قد صدقت إن التقدير أنك قد صدقت، وأما إنما توعدون لآت
وأن ما يدعون من دونه الباطل، إنما عند الله هو خير لكم، أيحسبون أنما نمدهم به من مال و
بنين نسارع لهم في الخيرات، واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه، فما في ذلك كله اسم
باتفاق والحرف عامل وأما إنما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة فما كافة ومن رفعها
وهو أبو رجاء العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك إنما صنعوا كيد ساحر
من رفع كيد فإن عاملة وما موصول لكنه يحتمل الاسمي والحرفي أي إن الذي صنعوه أو أن
صنعهم ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بأن ما كافة
في إنما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر
في يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم، فانكحوا ما طاب
لكم من النساء، وأما قول النابغة: قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا. فيمن نصب الحمام وهو الأرجح

عند

عند النحويين في نحو ليتما زيدًا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وقد كان
رؤبة بن العجاج ينشده رفعًا انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل أن تكون
موصولة وهذا خبر لمحذوف أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف العائد المرفوع
في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهله أن فيه إبقاء الإعمال وزعم جماعة من الأصوليين
والبيانيين أن ما الكافة مع إن نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر قالوا لأن إن للإثبات
وما للنفي فلا يجوز أن يتوجها معًا إلى شيء واحد لأنه تناقض فلا بد أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها
لأنه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا
البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين إذ ليست إن للإثبات وإنما هي لتوكيد
الكلام إثباتًا كان مثل إن زيدًا قائم أو نفيًا مثل إن زيدًا ليس بقائم ومنه إن الله لا يظلم الناس
شيئًا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما وبعضهم ينسب
القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في
غيرها ولا قاله نحوي غيره وإنما قال الفارسي في الشيرازيات إن العرب عاملوا إنما معاملة
النفي وإلا في فصل الضمير كقول الفرزدق: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي. فهذا كقول الآخر:
قد علمت سلمى وجاراتها ما قطّر الفارس إلا أنا. وقول الجرجاني لا يجوز فصل الضمير المحصور
بإنما وأن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدل الزمخشري بقوله تعالى قل إنما أعظكم بواحدة، إنما
أشكو بثي وحزني إلى الله، وإنما توفون أجوركم يوم القيامة، وفهم أن الحصر فيهن في جانب الظرف
لا الفاعل ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة وكذا الباقي. والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل
بأحرف وظروف فالأحرف أحدها رب وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله: ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات. لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال
الرماني في ربما يود إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال
ماضية مجازًا مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير ربما كان يود وتكون كان هذه شأنية وليس حذف
كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلًا ثم الخرج وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة
إلى تقدير كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافًا للفارسي ولهذا قال في قول أبي دواد: ربما
الجامل المؤبل فيهم. إن ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها أي رب شيء هو الجامل. الثاني الكاف
نحو كن كما أنت، وقوله: كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه. وقيل ومنه اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة

وقيل ما موصولة والتقدير كالذي هو انتم وقيل لا تكف الكاف بما والحق ان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية والثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في واذكروه كما هداكم والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكأنه لا يفلح الكافرون وان التقليل يجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل والرابع من كقول ابي حية وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله وضنت علينا والضنين من البخل فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة والخامس من الظروف واحدها بعد كقوله أعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس بكسر اللام [illegible] وقيل ما مصدرية وهو الحق لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل ما زائدة وبين مضافة الى الجملة وقيل زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة في بين مع الالف في نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف والرابع والخامس حيث واذ ويضمنان مع معنى الشرط فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني في نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقوله لو بأبانين جاء يخطبها زمل ما انف خاطب بدم وقد مضى البحث في قوله اتوا سرع ما ذا يا فروق وان التقدير ايضا سرع هذا وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو وإما ينزغنك اياما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقي من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل مما خطيئاتهم وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم

او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوم فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم ويحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وخبر لا محذوف وقال الاخفش ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرفوعا به قبل دخول لا النافية وفي الهيتيات للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة و عدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصبه فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في نحو على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه وزيدت قبل الخافض كقول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وتزاد بعد اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن اينما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاؤوها شهد عليهم سمعهم وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وقرئ برفع بعوضة فالاكثرون على ان ما موصولة اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية بن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رأيت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضم ففتح وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها في الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة

نحو نعمّ لك بين انفه والمطر ومعنى عالة ليعقوبات الستر انقلت البقر باحملها من السّلع والعشر وهذا فصل عقدته للتدريب في ما قوله تعالى ما أغنى عنه ماله وما كسب تحتمل ما الأولى النافية أي لم يغن والاستفهامية فتكون مفعولاً مطلقاً والتقدير أي إغناء أغنى عنه ماله ويضعف كونها مبتدأ لحذف المفعول المضمر إذ تقديره أي إغناء أغناه عنه ماله وهو نظير زيد ضربت إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق وفي المثال مفعول به وأما الثانية فموصولة أي والذي كسبه أو مصدرية أي وكسبه وقد يضعف الاستفهامية بأنه إذا قدر وما كسب لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد ففي الحديث إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه والآية نظير لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم ونحوها وما يغني عنه ماله إذا تردى ما أغنى عني ماليه ما فيهما محتملة للاستفهام والنافية ويرجحها فيهما أن فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم والأرجح في وما أنزل على الملكين أنها موصولة لعطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر والأرجح في لتنذر قوماً ما أنذر آباؤهم النافية بدليل وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير وتحتمل الموصولة والأظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية وقيل الموصولة قال ابن الشجري ففيه خمس حذوف والأصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الإضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسأل القرية فصار به فحذف الجار كما قال عمرو بن معدي كرب أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في أهذا الذي بعث الله رسولاً وهذا تقرير ابن جني وأما ما ننسخ من آية فما شرطية بدليل أنها جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل أياً ما تدعوا والتقدير أي شيء ننسخ لا أي نسخ ننسخ لأن ذلك لا يجمع من آية وإما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أي نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة ذكره أبو البقاء بأن ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه فإنه نقل عن صاحب الوجيز أن ما مصدرية بمعنى أنها مفعول مطلق ولم ينقل عنه أنها مصدرية ولما قوله مكّناهم في الأرض ما لم نمكّن لكم فما محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكنه لكم فحذف العائد والمصدرية الظرفية أي مدة تمكنهم أطول وانتصابها في الأول على المصدرية وقيل على المفعول به على تضمين مكّنا معنى أعطينا وفيه تكلف وأما قوله تعالى فقليلاً ما يؤمنون فما محتملة لثلاثة أوجه أحدها الزيادة فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة

فتكون حرفاً باتفاق وقليلاً في معنى النفي مثلها في قوله قليل بها الأصوات إلا بغامها وإنما أفادت التقليل مثلها في أكلت أكلاً ما وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم قوم أن ما هذه اسم كما في نعما ... والوصف والثاني النفي وقليلاً نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف أي إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً أجاز ذلك بعضهم ويرده أمران أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير قليلاً نعتاً للظرف لأنهم يتسعون في الظروف وقد قال ونحن عن فضلك ما استغنينا والثاني أنهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا دخلت الأمر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الأمر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان سائراً وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلاً وسير عليه سير طويل أو زمن طويل والثالث أن تكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلاً وقليلاً حال لمحذوف دل عليه المعنى أي لعنهم الله فأخروا قليلاً إيمانهم أجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم ما إما زائدة فمن متعلقة بفرطتم وإما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وقيل نصب عطفاً على أن وصلتها أي ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف قال بعضهم وليس منه وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة لأن ذلك كما قال ابن مالك من المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد وتقول اصنع ما صنعت فما موصولة أو شرطية وعلى هذا فيحتاج لتقدير جواب فإن قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لأن شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط وتقول هذا الحسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان تامة وصلتها الظرف مفعول ويجوز عند من جوز إطلاق ما على آحاد من يعلم أن يقدر ما بمعنى الذي ويقدر كان ناقصة وافقة بضميرها ويقدر بنصب زيداً على الخبرية ويجوز على قول ابن ... أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيد على أن يكون الخبر ضمير ما ثم حذف والمعنى ما أحسن الذي كانه زيد إلا أن حذف خبر كان ضعيف ومنه بيت ... فتنفرج ... تنم ... لم تزل كأنّه

بما يقوم على الثلث كثيرا فيقال كان الظاهر رفع كثيرا خبر الكان والجواب انه خبر لنزال ومعنا كان
اى انه كريم وتقدير المكسور بمعنى هذا الصحيح لحرج ويقبل وما مصدرية وهو وصلتها خبر كان اى الف
القيام على الثلث فالمراد انه الحكم فوائد حتى كانه مخارق من قيامه على الثلاث وقيل ما بمعنى الذى
وضمير يقوم عائد اليها او كثيرا حال من الضمير وهو بمعنى مكسورة كان ومعمولها خبر نزال اى
كانه من الجنس الذى يقوم على الثلث والمعنى الاول اولى

من تاتى على خمسة عشر وجها

احدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه
وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد
وابن درستويه وفى الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفى الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال
النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضى ازمان
ومن تأسيس اول يوم ورده السهيلى بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان الثانى التبعيض نحو
منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما
تحبون الثالث بيان الجنس وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية مهما تأتنا به من آية وهى ومخفوضها فى ذلك فى
موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون
ثيابا خضرا من سندس واستبرق الشاهد فى غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زائدة ونحو
فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكر مجيئها لبيان الجنس قوم وقالوا هى فى من ذهب ومن سندس
للتبعيض وفى من الاوثان للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا
تكلف وفى كتاب المصاحف لابن الانبارى ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله
الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة فى الطعن على بعض الصحابة والحق ان من فيها للتبيين
لا للتبعيض اى الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح
للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن ومتق ولئن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
كفروا منهم عذاب اليم فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار الرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا
وقوله وذلك من نبأ جائنى وقول الفرزدق يغضى حياء ويغضى من مهابته الخامس البدل
نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون لان الملائكة لا تكون
من الانس لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى بدل طاعة الله او بدل رحمة الله

ولا ينفع ذا الجد منك الجد اى لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك اى بدل طاعتك او بدل حظك
اى بدل حظه منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى واما فليس
من الله فى شئ فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان او للابتداء والمعنى فليس فى شئ من ولاية
الله وقال ابن مالك فى قول ابى نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا ان المراد بدل البقول وقال
غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول وقال الجوهرى الرواية النقول بالنون ومن عليهما
للتبعيض والمعنى على قول الجوهرى انها لا تاكل النقول الا الفستق وانما المراد انها لا تاكل الا البقول
لانها بدوية وقال الاخر يصف عاملا جائرا اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما
ويكتب للامير افيلا اى بدل الفصيل والافيل الصغير لانه يافل بين الابل اى يغيب وانتصاب
افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا وانكر قوم مجئ من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم
بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هى فللابتداء وكذا فى
الباقى السادس مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا فى غفلة من
هذا وقيل هى فى هذه للابتداء لتفيد ان ما بعد ذلك من العذاب اشد وكان هذا القائل
يعلق معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر
وقيل هى فيهما للابتداء او هى فى الاولى للتعليل اى من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر الله قست قلوبهم
وزعم ابن مالك ان من فى نحو زيد افضل من عمرو للمجاوزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا فى الفضل قال
وهو اولى من قول سيبويه وغيره انها للابتداء الارتفاع فى نحو افضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو
شر منه اذ لا يقع بعدها الى انتهى وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن السابع
مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفى قاله يونس والظاهر انها للابتداء الثامن مرادفة فى
نحو اروني ماذا خلقوا من الارض اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة والظاهر فى الاولى انها
لبيان الجنس مثلها فى ما ننسخ من آية التاسع موافقة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من
الله شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول بانها فى ذلك للبدل العاشر مرادفة ربما وذلك
اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم قاله
السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا
والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل
خلق الانسان من عجل الحادى عشر مرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اى

معناه منهم بالنقص. الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن. الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن مالك انها في هذه للمجاوزة والظاهر عندي انها للابتداء لان الاخذ ابتدأ من عنده وانتهى اليك. الرابع عشر التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يجوز ان تقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من. الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم. وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة امور احدها تقدم نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وتقول لا يقم من احد وزاد الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وسيأتي فصل ذلك الثاني تنكير مجرورها الثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ.

تنبيهات احدها انه اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولك ان تقدر كان تامة لان مرفوعها فاعل وان تقدرها ناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدأ. الثاني تقييد المفعول بقولنا مفعول به هي عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجهه ان زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه تخل بالمعنى ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وصار على هذا لا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عديت بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهو رأي الزمخشري والسياق يقتضيه. الثالث انما لم يقل في نحو ولا ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وقد قرأ بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول فحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان

تتخذ زيدا في حال تكونه خاذلا فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية. الرابع اكثرهم اهمل الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو ما زيد قائما والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جاء احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك وقال ابو البقاء في ما ننسخ من آية انه يجوز كون آية حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا في هذه ناقة الله لكم آية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا والتنظير بما لا يناسب فان آية في هذه ناقة الله لكم آية بمعنى علامة والواحدة الآي وتفسير اللفظ بالآية الجملة وهو قوله قليلا او كثيرا انما ذاك مستفاد من اسم الشرط لعمومه والصواب ان من آية تمييز ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين واستدل بنحو ولقد جاءك من نبإ المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من اساور ونكفر عنكم من سيئاتكم ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وابن جني قراءة بعضهم لما آتيتكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم ثم حذفت ميم من وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه من بعده من جند من السماء كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي في ويُنزِّل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين فجوز الزيادة في الايجاب وقال بعضهم في ولقد جاءك من نبإ المرسلين ان المخالفون التقدير قد كان هو اي كائن من جنس المطر وفما قال هو اي قائل من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اي ان الشأن ولقد جاءك هو اي جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين او ولقد جاءك نبأ من نبإ المرسلين ثم حذف الموصوف وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه. والخلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر واجيب بانهما غير متأصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك مبني على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألة كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم الاولى للابتداء والثانية للتعليل وتعلقهما باردوا او بيخرجوا او الاولى للابتداء فالغم بدل اشتمال واعيد الخافض وحذف الضمير اي من غم فيها.

مسألة مما تنبت الارض من بقلها من الاولى للابتداء

والثانية اما كذلك فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما لبيان الجنس والظرف حال والمبتدأ محذوف اي فما بشر كائنا من هذا الجنس ومسألة ﴿ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله﴾ من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها متعلقة باستقرار مقدرا او بالاستقرار الذي تعلقت به عند اي شهادة حاصلة عنده مما اخبر الله به قيل او بمعنى عن على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء كتمانا عن الله وسبحان ان يكتم الله ومسألة ﴿انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء﴾ من للابتداء والظرف صفة لشهوة اي شهوة مبتدأة من دونهن وقيل او للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل الذي تقدم ويرده انه لا يصح التصريح به والا لعوض ومثلها ﴿ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب﴾ الاية فيها من ثلاث مرات الاولى للبيان لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية زائدة والثالثة لابتداء الغاية ومسألة ﴿ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب بآياتنا﴾ الاولى منهما للابتداء والثانية للتبيين ومسألة ﴿نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة﴾ من فيهما للابتداء ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ

من على اوجه تكون شرطية نحو ﴿من يعمل سوءا يجز به﴾ واستفهامية نحو ﴿من بعثنا من مرقدنا﴾ ﴿فمن ربكما يا موسى﴾ واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت معنى النفي ومنه ﴿ومن يغفر الذنوب الا الله﴾ ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل ﴿من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه﴾ واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا وظاهر كلام جماعة انه يجوز في من ذا لقيت ان يكون من وذا مركبتين كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف وموصولة نحو ﴿ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض﴾ ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في نحو قوله

رب من انضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع

ووصفت بالنكرة في قولهم مررت بمن معجب لك وقول حسان

فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا

وقد روي برفع غير فيحتمل ان من على حالها ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو

غيرنا والجملة صفة او صلة وقال الفرزدق

اني واياك اذ حلت بارحلنا * كمن بواديه بعد المحل ممطور

اي كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائي انها لا تكون نكرة الا في موضع تختص النكرات ورد بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي وقال تعالى ﴿ومن الناس من يقول آمنا﴾ فجزم جماعة بانها موصوفة وهو بعيد لقلة استعمالها واخرون بانها موصولة وقال الزمخشري ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ﴿ومنهم الذين يؤذون النبي﴾ او للجنس فموصوفة مثل ﴿من المؤمنين رجال﴾ ويحتاج الى تامل

تنبيهان الاول تقول من يكرمني اكرمه فيحتمل من الاوجه الاربعة فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثاني لانه جواب بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصولة والموصوفة الجملة الثانية والشرطية الاولى او الثانية على خلاف في ذلك وتقول من زارني زرته فلا تختص الاستفهامية ويحتمل ما عداها الثاني زيد في اقسام من قسمان آخران احدهما ان تاتي نكرة تامة وذلك عند ابي علي قاله في قوله

ونعم من هو في سر واعلان

فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله وشعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح الثاني التوكيد وذلك فيما زعم الكسائي انها تزاد كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان الاسماء تزاد وانشد عليه

فكفى بنا فضلا على من غيرنا

فيمن خفض غير او قوله

يا شاة من قنص لمن حلت له * حرمت علي وليتها لم تحرم

فيمن رواه بمن وهو خلاف المشهور وقول الزبير

آل الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك القبائل والاثرون من عددا

ولنا انها في الاولين نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعلى الثالث اما صفة لمن على انها اسم وضع موضع المصدر وهو العدد والاثرون قوما ذوي عدد اي قوما معدودين واما معمول لمحذوف صلة او صفة لمن ومن بدل من الاثرون

مهما اسم لعود الضمير عليها في ﴿مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها﴾ قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاولى ان يعود ضمير بها على الآية وزعم السهيلي انها تاتي حرفا بدليل قول زهير

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

قال فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل

قوله آل الزبير سنام المجد قد علمت الخ بيت من البسيط سنام المجد اي اعلاه خبر آل الزبير وقد علمت اي عرفت حال او استيناف وذلك مفعول والقبائل فاعله والاثرون اي الاكثرون جمع اثرى عطف على الخبر لا على الفاعل ومن زائدة وعددا تمييز من الاثرون عن الاكثر

بقوله قد أوبيت كل ماء فهي ضاوية ❊ مهما تصب أفقا من بارق تشم قال فلا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله لما نسجتها من جنوب وشمأل وفي الثاني مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى اي شيء تصب في افق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت تصب بارقا من افق فقلب الكلام او في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا انتهى وسيأتي ان مهما لا تستعمل ظرفا وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزايدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك ولها ثلثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الآية ولهذا فسرت بقوله من آية وهي فيها اما مبتدأ او منصوبة على الاشتغال فيقدر لها عامل متأخر كما في زيدا مررت به متأخر عنها لان لها الصدر اي مهما تحضرنا تأتنا الثاني الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين اهملوه وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله ❊ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وابياتا اخر ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء كثيرا او قليلا وهذه المقالة سبق ابن مالك اليها غيره وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله انتهى والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتكذيبه بقوله بمؤمنين الثالث الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه ❊ اودى بنعلي وسرباليه فزعموا ان مهما مبتدأ ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلي فاعل والباء زايدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها

تنبيه من المشكل قول الشاطبي ومهما تصلها او بدأت براءة ❊ لتنزيلها بالسيف لست مبسملا فان مهما لا يكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ولا مبتدأ لعدم الرابط فان قيل تقدر

مهما او لغيره على انه يكون ضمير تصلها راجعا الى براءة فمهما مبتدأ او مفعول لمحذوف يفسره تصل فمهما اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذا بخلاف ما في قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة فانها هناك واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عامة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل اي واي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى واي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير واي وقت تصل براءة او مفعولا به حذف عامله اي ومهما تفعل ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل واما ضمير تصلها فللثلثة نعيده على اسم مظهر قبل محذوف اي ومهما تفعل في براءة تصلها او بدأت بها وحذف بها لما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ويكون براءة بالرفع على انه بدل من ضمير او على اضمار اعني وللثلثة نعيده الى ما بعده وهو براءة على انه بدل منه مثل رأيته زيدا مفعول بدأت محذوف او على ان الفعلين تنازعاها فاعمل الثاني متسعا فيه باسقاط الباء واضمر الفضلة في الاول على حد قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ❊ جهارا فكن في الغيب احفظ للود

مع اسم بدليل التنوين في قولهم معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول النحاس انها حرف حينئذ بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ ثلثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادف عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا بها في نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا معا وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت واحد او في وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما من قال كنت ويحيى كيدي واحد ❊ نرمي جميعا ونرامى معا واستعمالها للجماعة كاستعمالها للاثنين قال اذا حنت الاولى سجعن لها معا وقالت الخنساء وافنى رجالي فبادوا معا ❊ فاصبح قلبي بهم مستفزا

متى على خمسة اوجه اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله متى اضع العمامة تعرفوني واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي منه وقال ساعدة الهذلي فامتى جانب ام

رجل أي من سحاب خاب أي ثقيل المشي لم تصوب واختلف في قول بعضهم وضعه متى كمه فقال ابن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذا اختلفوا في قول أبي ذؤيب يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط

مذ ومنذ لهما ثلاث حالات أحدها أن يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى من إن كان الزمان ماضيا وبمعنى في إن كان حاضرا وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو مذ يومنا أو مذ عامنا أو مذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله وربع عفت آثاره منذ أزمان ومن القليل في مذ قوله أقوين مذ حجج ومذ دهر الحالة الثانية أن يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا وقال الأخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية الحالة الثالثة أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله ما زال مذ عقدت يداه إزاره وقوله وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وأصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحروف ولا شبهها ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب وقط وقال المالقي إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهي أصل

حرف النون

النون المفردة

تأتي على أربعة أوجه **أحدها** نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناهما التوكيد وقال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله أقائلن أحضروا الشهودا فضرورة سوغها

شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فأنزلن سكينة علينا ولا أفعل في التعجب لأن معناه كمعنى الفعل الماضي وشذ قوله فأحر به بطول فقر وأحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله أنه بمعنى افعل وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا في نحو تالله لأكيدن أصنامكم وقريبا من الوجوب بعد إما نحو فإما تخافن وإما ينزغنك من الشيطان وذكر ابن جني أنه قرئ فإما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار ففيها شذوذان ترك نون التوكيد وإثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا في مواضع كقولهم بعين ما أرينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها **الثاني** التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نحو نون حسن لأنها أصل ونون ضيفن للطفيلي لأنها متحركة ونون منكسر وانكسر لأنها غير آخر ونون نحو لنسفعا لأنها للتوكيد وأقسامه تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وإيه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في نحو مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف لأن تاءه ليست للتأنيث وإنما هي والألف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيها تاء غيرها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لأن تاء التأنيث معه حقيقية ولأنها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفردا أو جملة فالأول كجوار وغواش فإنه عوض من

الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ زعم

انه عوض عن حركات نحو حبلى والعوض تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما جاءت

الياء الحق الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف و

هي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق على انه لو سمى بكتف

امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جندل علما الرجل جيل بالنقل

لم ينصرف انصرافه لعدم علما الرجل لان حركتها كتف وهمزة جيئل منويا الثبوت واعلام

بقلب يا جيئل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض من الف جنادل

قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف

التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعا

عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع

لزوال الاضافة التي تعارضه والرابع اللاحق لاذ في مثل واذا انشقت السماء فهي يومئذ واهية

الاصل فهي يوم اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا

عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه

وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك

في انشاد بني تميم وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيجيء والذي

صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم فان الترنم وهو التغني يحصل باحرف

الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها ولا يختص هذا

التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله لما تزل برحالنا وكأن قدن

وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقول رؤبة

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا لمجاوزته حد الوزن وسمى الاخفش الحركة التي قبله

غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم

يحصل بالنون نفسها لانه حرف اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل فيه

غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي

ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان في اخر كل بيت فضعف

صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم ابو الحجاج بن

معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم انه نون عوض من المدة وليس بتنوين وزعم

ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون

اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف وزاد بعضهم سابعا وهو

تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم

كقوله سلام الله يا مطر عليها وبقوله اقول ان الثالث دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة

اباحت الصرف واما الثاني فليس بتنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم وثامنا وهو التنوين الشاذ

كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وقال

ابن مالك الصحيح ان هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي

حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك

وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين

صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك

تحكي اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعد ها

الثالث نون الاناث وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة

في لغة من قال اكلوني البراغيث خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها بدل منها او مبتدأ مؤخر والجملة

قبله خبره **الرابع** نون الوقاية وتسمى نون العماد ايضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد

من ثلاثة احدها الفعل متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني و

حاشاني ان قدرت فعلا واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة ونحو امرني تجوز فيه

الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون

الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني

اتركني والزمني الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وان ولكن وكان وغالبة الحذف

مع لعل وقليلة مع ليت وتلحق ايضا قبل الياء المضاف اليها لدن او قد او قط الا في قليل من الكلام وقد تلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم بجلني بمعنى يجلي

اي حسبي وقوله امسلمني الى قومي شراحي يريد شراحيل وزعم هشام ان الذي في امسلمني ونحوه تنوين

لا نون وبنى ذلك على قوله في ضاربني ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد

خائبا وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل

لكونه غير منصرف وبها لا ينصرف لا تنوين فيه وفيها اصطلاح انه يقال بجلي ولا يقال بجالي وليس كذلك

نَعَم بفتح النون والعين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولهم نِعِم وشِهِد كسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل وقال قوم تكون للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكأنه رأى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان تقول لقائل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال تعالى أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وعن ابن عباس انه لو قيل نعم في جواب الست بربكم كان كفرا والحاصل ان بلى لا تأتي الا بعد نفي وان لا لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات اي قد ارشدتك بذلك مثل وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألستَ تقول كذا فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان المراد به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب

بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس احد في الدار ولا أليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم ألستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وايانا فذاك بنا تداني
نعم وأرى الهلال كما تراه ... ويعلوها النهار كما علاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم تعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو واما جواب لقوله وأرى الهلال البيت فهو عليه ولقوله ذلك بما ذكرت وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويتحرر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكتف بذلك في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة ولعل ابن عباس رضي الله عنهما انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء

الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان تكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو مَا هِيَهْ ونحو ها هناه وا زيداه واصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي ... منح المودة غيرنا وجفانا

والتحقيق ان لا تعد هذه لانها بدل من غيرها على ان بعضهم زعم ان الاصل ها هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق انها لا تعد لانا اذا قلنا بقول الكوفيين فانها جزء كلمة لا كلمة

ها على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد الفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة ان يستغني

عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاءَ للمذكر بالفتح وهاءِ للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤم وهاؤنّ ومنه هاؤم اقرؤوا كتابيه **الثاني** أن تكون ضميراً للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فألهمها فجورها وتقواها **الثالث** أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثَمّ وهنا بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو ها أنتم أولاء وقيل إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت فرد بنحو ها أنتم هؤلاء فإنها قد أعيدت مع الإشارة والثالث نعت أي في النداء نحو يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف إليه أي ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تحذف ألفها وأن تضم هاؤها إتباعاً وعليه قراءة ابن عامر أيُّهُ الثقلان أيُّهُ المؤمنون أيُّهُ الساحر بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف ها وحذفها **هل** حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيداً ضربت لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس الفعل ونحو هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بأم المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالإيجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال ألا طعان ألا فرسان عادية والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائماً وأما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهو قال الله سبحانه فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً وقال زهير فمن مبلغ الأحلاف عني رسالة وذبيان هل أقسمتم كل مقسم والرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على إن ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفإن مت فهم الخالدون أإن ذكرتم أإنك لأنت يوسف أبشراً منا واحداً نتبعه والسابع والثامن أنها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم وقال تعالى هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور والتاسع أنه يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان والباء في قوله ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وإن شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم

دارس من معول إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر فإن قلت قد مر لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين الآية ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصطفهم بذلك قلت إنما مر أنها للإنكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز أقام إلا زيد كما يجوز هل قام إلا زيد فهل على الرسول إلا البلاغ هل ينظرون إلا الساعة وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل نحو أتضرب زيداً وهو أخوك ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة العاشر أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنه والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الإنسان حين من الدهر انتهى وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعنى قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم انتهى ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل أتى أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً بل شيئاً منسياً ونطفة في الأصلاب والمراد بالإنسان الجنس بدليل إنا خلقنا الإنسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طيناً وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلاً وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور أحدها تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنه ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال

بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر به من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى
دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم فالذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم
بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون اى فهلا تذكرون فتعلمون
ان من انشأ شيئا بعد ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه انتهى وقال الاخرون هل هنا بمعنى قد
فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا
ثم علقا ثم مضغا الى ان صاروا شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على آدم فقال
المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم
لا تكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين
ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التأكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر
وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثالث قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم
وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على
مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل
وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على انه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على
سبيل التوكيد كقوله ولا للما بهم ابدا دواء بل الذي في ذلك البيت اسهل لاختلاف اللفظين وكون
احدهما على حرفين فهو كقوله فأصبحن لا يسألنه عن بما به **هو** ضمير يكون اسما وهو الغالب
وحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا اعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل يجمع القول
بانه اسم كما قال الاخفش بخصوص يؤتى اسماء الاشارة ولهذا كان الالف في الام في نحو الضارب اذا
قدرناها اسما

حرف الواو

الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر الاول
العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فأنجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه
نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك وقد
اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة
معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز ان يكون
بين متعاطفيها تقارب او تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان الرد بعيد القائه
في اليم والارسال على رأس اربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد
الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها

لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية وتنفرد عن سائر احرف العطف
بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا
واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد
ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا
زلفى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو واما ولا الضالين فان
غير فيه معنى النفي وانما جاز قوله فاذهب فأي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل
لان المعنى لا فتى احرزه ومثل يقول بعضهم لا يفلح القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لان
المعية الغير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما
يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس والرابع
اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج
الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا
ضربت عمرا واخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين والسابع عطف الصفات
المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال والثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع
نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما
ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت يسأل عنه اهل الادب فيقولون كم
اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له فيكون يوم
الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم والتاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو و
اشترك زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومنه جلست بين زيد وعمرو
ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحي
الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين او بان الدخول مشتمل على اماكن وشاركها في
هذا الحكم ام المتصلة العطف بام المتصلة في نحو سواء علي أقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى
عنه العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل
بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح

الآية وتبين أن كونها في هذا الحكم الأخير حتى كهات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحاج حتى المشاة فإنها عاطفة خاص على عام، والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله: وزججن الحواجب والعيونا، أي وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد لورد: علفتها تبنا وماء باردا، إذ الجامع موجود صاحبنا. والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو إنما أشكو بثي وحزني إلى الله، ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة، ونحو لا ترى فيها عوجا ولا أمتا، وقوله عليه السلام: ليليني منكم ذوو الأحلام والنهى، وقول الشاعر: وألفى قولها كذبا ومينا، وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مبينا فلا عطف، ولا تأكيد، والثاني أن تعدد الأحلام في الحديث جمع حلم بضمتين والمعنى ليليني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو أيضا. والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله: عليك ورحمة الله السلام. والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى: وامسحوا برءوسكم وأرجلكم، فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيأتي.

تنبيه زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها أن تستعمل بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف، وقوله: كما الناس مجروم عليه وجارم. وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو. والثاني أن تكون بمعنى أو في الإباحة، قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: جالس الحسن وابن سيرين، أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: تلك عشرة كاملة، بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لئلا يتوهم إرادة الإباحة، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان أمرا بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو. والثالث أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله: وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا، فقلت البكا أشفى إذا لغليلي، أي أو البكا، إذ لا يجتمع مع الصبر، ونقول يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكا، أي أحدهما، ثم حذف من كما في: واختار موسى قومه، ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن، وقال الشاطبي في باب البسملة: وصل واسكتا، قال ... المراد التخيير، ثم قال ... الواو ... أن المعنى وصل إن شئت واسكت إن شئت.

الثاني أن تكون بمعنى باء الجر، قاله بعضهم في قولهم: أنت أعلم ومالك، وبعت الشاء شاة ودرهما، قاله الجاحظ وهو ظاهر. والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجي، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: أو يوبقهن بما كسبوا

ويعف عن كثير ويعلم الذين، أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين، يا ليتنا نرد ولا نكذب، والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي. والثالث من أقسام الواو أن يرتفع ما بعدها على الاستئناف نحو: لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء، ونحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فيمن رفع، ونحو: من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم، فيمن رفع، ونحو: واتقوا الله ويعلمكم الله، إذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر، ولانتصب أو انجزم تشرب، ولجزم يذر كما قرأ الآخرون، ولزم عطف الخبر على الأمر، وقال الشاعر: على الحكم المأتي يوما إذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصد. وهذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض، وكذلك قولهم: دعني ولا أعود، لأنه لو نصب لكان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطل لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض المؤدب، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدمه جازم، أو بلا على أن تقدر ناهية، ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه عن العود، إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: أنا أنهاه وهو يفعل، ولا تقول: أنا لا أفعل وأنا أفعل.

والرابع واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو: جاء زيد والشمس طالعة، وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك، ولم يقدرها بإذ إلا لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: وطائفة قد أهمتهم أنفسهم، فقال: الواو للحال، وقيل بمعنى إذ، وسبقه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل للحال، وقيل بمعنى إذ، انتهى. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء، ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله: بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت. ولو قدرت عاطفة لانقلب المدح ذما، وإذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو: اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر.

الخامس والسادس واوان ينتصب ما بعدهما، وهما واو المفعول معه كسرت والنيل، وليس النصب بها خلافا للجرجاني، ولم تأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: فأجمعوا أمركم وشركاءكم، في قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب، فيحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل، أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك: أجمعوا على كذا، بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل: فجمع كيده

الذي جمع مالا وعدده ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا إشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالأول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي والسادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما فالأولى واو القسم ولا تدخل إلا على مظهر ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فإن تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب والثانية واو رب كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله ولا تدخل إلا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح أنها واو العطف وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الأعماق خاوي المخترق وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمره ما حببته والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم الأولى والثانية زائدة على القول الأول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثالث والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي ويزعمون أن العرب إذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات إحداها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم إلى قوله سبحانه سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة إذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما حين جاءت الواو انقطعت العدة أي لم يبق عدة عاد يلتفت إليها فإن قلت إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل قلت وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذي

قالها منهم عن يقين قليل أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرده أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي إذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية آية الزمر إذ قيل فتحت في آية النار لأن أبوابها سبعة وفتحت في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية وأقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال أي جاءوها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الأبواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة والناهون عن المنكر فإنه الوصف الثامن والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمر بالمعروف فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية أي سبع أذرع في ثمانية أشبار وإنما دلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة ثيبات وأبكارا في آية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوما فسهو بين وإنما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم إن أبكارا صفة تاسعة لا ثامنة إذ أول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وأبكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادة أن اتصافه بها أمر ثابت وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلبهم أو كالذي مر على قرية وهي خاوية وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم

والمسوّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو الحادي عشر واو ضمير المذكور نحو الزيدون قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا والذي جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طيء او ازد شنوءة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التأنيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت مرارة الكلأ الوبيل اي ظلمتهم وفسر الاكل بالحقيقي والاحسن في الضب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكل الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون معنويا لان الضب ظالم لاولاده في اكله اياهم وفي المثل اعق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا وحملها على غير هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو في اسروا او مبتدأ خبره اما اسروا او قول محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبرا لمحذوف اي هم الذين او فاعلا باسروا والواو علامة كما قدمنا او بيقول محذوفا

او بدلا

او بدلا من واو استمعوه وان يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم او اعني وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها واما الآية الاولى فاذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ويجب حينئذ ان تقدر في احدهما ضميرا مستترا راجعا اليه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرا وكونه بدلا من الواو الاولى اعني المتصل بعمي فالواو الثانية ضمير عائد على مقدم رتبة ولا يجوز العكس لان الاولى حينئذ لا مفسر لها ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية وقد اوجبوا لجمع علامة التأنيث في قامت هند كما اوجبوها في قامت امرأة واجازوه في هذا غلبت القدم وانكسرت القوس كما اجازوه في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا يقول في جاء زيد وعمرو وقول عتيبة ولكن ديافي ابوه وامه وقد اسلماه مبعد وحميم وليس بشيء لانه منع الجمع الاقرب ويجب القطع بامتناعها في نحو قام زيدا وعمرو لان الواحد يخالف القائم في قام اخواك وغلاماك الاثنان وكذلك يمتنع في قام اخواك وزيد واما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فيمن قرأ يبلغان فزعم الزمخشري وغيره ذلك نحو غلطا بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص وان قلت قام اخوتك زيد جاز قاموا بالواو لان قد رتبه من عطف المفردات واما بالالف فقد يرتب عن عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير لا تأخذه نوم الثالث عشر واو الانكار نحو آلرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب انه لا تعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي انظور من قوله من حيثما سلكوا ادنو فانظور وفي الوقف كقوله سعيت لعبثنا ايها الجان الرابع عشر واو التذكار كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوموا والصواب ان هذه كالتي قبلها الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وامنتم قال فرعون وامنتم

والصواب أن لا تعد هذه أيضاً لأنها ... لم توضع عندها على الهمز من أحرف الاستفهام

وا على وجهين: أحدهما أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة نحو وازيداه، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي. والثاني أن تكون اسماً لأعجب كقوله: وا بأبي أنت وفوك الأشنب * كأنما ذُرَّ عليه الزرنب، وقد يقال واهاً كقوله: واها لسلمى ثم واها واها.

وي كقوله: وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر. وقد يلحق هذه كاف الخطاب كقوله: ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها * قيل الفوارس ويك عنتر أقدم. وقال الكسائي أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور، وأما ويكأن الله فقال أبو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وأن على إضمار اللام والمعنى أعجب لأن الله، وقال الخليل وي وحدها وكأن كلمة مستقلة للتحقيق كما قال: كأنني حين أمسي لا تكلمني * متيم يشتهي ما ليس موجودا، أي إني حين أمسي.

حرف الألف

المراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد تقدم في صدر الكتاب. ذكر بعضهم أن هذا الحرف اسم لا، وأن الحروف لما ذكر قبل الياء عند عد الحروف أنها لما لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل صاد جيم توصل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلاً من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط، ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم: أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام ألف، وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة. وتذكر الألف لتسعة أوجه: أحدها أن تكون للإنكار نحو أعمراه لمن قال لقيت عمراً. الثاني أن تكون للتذكار كرأيت الرجلا، وقد مضى أن الحق أن لا تعدها. الثالث أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما، وقال المازني هي حرف والضمير مستتر. الرابع أن تكون علامة الاثنين كقوله: ألفيتا عيناك عند القفا، وقوله: وقد أسلماه مبعد وحميم، وقوله: فصابتهم بعض الحتوف. الخامس الكافة كقوله: فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا * إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف، وقيل الألف بعض ما الكافة، وقيل إشباع وبين مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله: بينا تعانقه الكماة وروغه * يوماً أتيح له جريء سلفع. السادس أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو آأنذرتهم، وهذه الألف جائزة لا واجبة، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية محققة أو مسهلة. السابع أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التأكيد نحو اضربنان، وهذه واجبة. الثامن أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كقوله: يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان، وقوله: يا عجبا

لهذه الفليقة، وقوله: حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا. التاسع أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد نحو لنسفعاً وليكوناً، وقوله: ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا، ويحتمل هذا أن يكون من باب يا حرسي اضربا عنقه، والثاني لو رأيت زيداً، أو تنوين المنصوب نحو رأيت زيداً، ولا يجوز أن تعد الألف المبدلة من نون ولا ألف التكثير كقبعثرى ولا ألف التأنيث كألف حبلى ولا ألف الإلحاق كألف أرطى ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله: من طلل كالأتحمي أنهجا، ولا ألف التثنية كالزيدان ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو منا أو في غيرها للضرورة كقوله: أعوذ بالله من العقراب، ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين، ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا.

حرف الياء

الياء المفردة على ثلاثة أوجه، وذلك لأنها تكون ضميراً للمؤنث نحو تقومين وقومي، وقال الأخفش والمازني هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرف إنكار نحو أزيدنيه، وحرف تذكار نحو قدي، وقد تقدم البحث فيهما، والصواب أن لا تعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الإشباع ونحوهن لأنها أجزاء للكلمات لا كلمات.

يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل بينهما وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا، ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بوا، وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفاً ولا بهن أسماء لأدعو متحملة لضمير الفاعل خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة النداء إنشاء وأدعو خبر سهو، بل أدعو المقدر إنشاء كبعت وأقسمت، وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا وقوله: ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال، والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم، يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة، والجملة الاسمية كقوله: يا لعنة الله والأقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار، فقيل هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن، يا نوح اهبط، ونحو يا مالك ليقض علينا ربك، وإلا فهي للتنبيه، والله تعالى أعلم.

اعلم ما في الحصة ... تم الجزء الأول من مغني اللبيب المقرو على يد العبد

الفقير المحتاج إلى الله الغني **عبد الرحيم** بن محمد تقي

عفر الله له ولوالديه بحق النبي وآله في عشرين

من شهر شعبان المعظم وصلى الله

على محمد وآله الطيبين

١٢٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة

وذكر اقسامها واحكامها شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادف لها الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام وبهذا التقرير يتضح لك وجه [illegible] [illegible] ان المقبل والسراد فاخذناهم [illegible] ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون او امن اهل القرى ان يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها [illegible] جمل احدها ولو انهم لا يشعرون [illegible] وهي امنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او اسمية والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه [illegible] على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان ان وصلتها [illegible] فاعل ثبت [illegible] واما قول المعترض فلانه كان من حقه ان يعدها [illegible] وذلك لان الاربعة [illegible] لا يشعرون جملة لانها [illegible] بعاملها او الثابت مستقلة براسها [illegible] حوزها جملة واحدة اما فعليتان [illegible] ولو ثبت ان اهل القرى امنوا واتقوا او اسميتان [illegible] ولو ايمانهم وتقواهم ثابتان وبعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم بما كانوا يكسبون كذلك جملة وهذا هو التحقيق ولا [illegible] في ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض [illegible] لا يكون [illegible]

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما سيأتي

تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى فعلية لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل

ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولهذا امثلة احدها [illegible] نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها [illegible] الكلام الجملة الا [illegible] مقدم من تأخير وما بعدها متمم لها [illegible] ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله بينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة الى الجملة الا ان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى الجملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ او مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية فعل فاعلها وهي في محل خفض وقال الآخرون المعنى

من الرفض الذي هو بيوتات وسنده كثير من حرف الابتداء ووقوع الطلبية والفعل على الرفض وما بعده بجملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ما مبتدأ والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعدها لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو أبشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه ارجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت أجن سرت أم عامر في خلق الكريم تجانا من تقديرها في أبشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تأنيث في قامت هند وهو قول الجمهور او اسما وما بعدها بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كالتي زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ باسم الله احل باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها هذه ما انت وزيد فانها تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتداء والخبر على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرته معطوفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه فالذي تقديره ما تصنع او ما تكون اما تصنع ونظيرها هذين الوجهين على اختلاف التقديرين كيف انت وزيد الا انه لا يكون مبتدأ والمفعول معه فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين وقد يترجح بعد الفعلية نحو موسى اكرمته وعمرو زيد ليقم وهو لا يذهب بالجزم الا

وقوع

ووقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا

تنبيهان الاول ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه

الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى وتحتمل الكلام الكبرى دونهما وان لهذا النوع امثلة احدها انا آتيك به اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو أفي الله شك اذ يحتمل تقدير شك فاعلا وتقدير مبتدأ وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها الرابع نحو زيد قام ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقام

تنبيه يحتمل في قوله الاعراب مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة

الذي محل رفع على انها خبر لان لا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء. وكذلك يمتنع تقدير يستطاع خبرا او جعله نعتا على المحل لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير يستطاع صفة على المحل او تقدير يستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء للا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها. وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد. انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يزاد عكس ذلك في نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا. وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه.

الجمل التي لا محل لها من الاعراب

وهي سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجمل. فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل. ثم الجمل المستأنفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور. والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن. فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض. ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها. وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدا الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون. ومثلها في استئناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون. وقد استوفيت جملة القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام. ومن الاستئناف البياني ايضا قوله:

زعم العواذل انني في غمرة … صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

فان قوله صدقوا جواب لسؤال مقدر تقديره اصدقوا ام كذبوا [illegible]

الاصل [illegible]

تنبيهان

الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذي يتبادر الى الذهن انه صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت

اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن رفع احضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم التسمع ولا يريدونه. الثاني فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون فانه ربما يتبادر الى الذهن انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس من مقولهم. الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب. الرابع ثم يعيده بعد قوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة. الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض في لا ذلول تثير الارض وان الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستئناف ورده ابو البقاء بان لا انما تعطف على النفي [illegible] اعتراض [illegible] مررت برجل [illegible] والثاني ان ذلكا زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة [illegible] من عجائبها [illegible] كالفدام موجود لا بمخارق العادة [illegible] ذكر ولا في الاول [illegible] تقول ولا الكاتب [illegible] تكررت بقوله تعالى ولا تسقي الحرث [illegible] الاستئناف على زعمه.

الثاني [illegible] اللفظ الاستئناف [illegible] وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون به كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر فالاحسن والابلغ ان تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للواحدي في تفسير هذه الآية سهو فانه قال الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة ان محط النهي هو من دونكم لا البطانة فقدم الاهم وليست

التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان فسر في سورة الانبياء كل زبر بعد قوله تعالى وتقطعوا امرهم بينهم والتي في سورة المؤمنين زبرا بتفسيرها هناك ونبه على هذا السهو ابن الصائغ تفسيرا واعرابا

الثالثة من الجمل ما جرى فيه خلاف استئنافية هي اولا وله امثلة احدها اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ويتفرع على هذا مسئلتان احديهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرم بنصب زيد فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرم ان اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم ام لا فعلى قول المبرد لا يجوز الجزم وعلى قول سيبويه ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته مذ يومان فانهما عند السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وعند الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال مقدر وعند من قدرهما مبتدأ ما بعدهما خبر وعند من قدرهما خبرا ما بعدهما مبتدأ الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فعند السيرافي انها حال اي قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف وجرى ابن عصفور ... وجال السيرافي بان الجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال بالحال في ليس ولا يكون ... الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل فالجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى

الجملة الثانية المعترضة بين الشيئين لافادة الكلام تقوية او تسديدا او تحسينا وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعول ثان وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وهو الظاهر في قوله الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد على ان الباء زائدة في الفاعل ويحتمل ان يأتي وتنمي تنازعا ما فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول اوجه اذ الانباء من شأنها ان تنمي بهذا وبغيره الثاني بينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل والثالث بين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلوة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق وانما الاعتراض يكون الزيادة في نحو قوله

الحركات ... والرابع بين ما اصله المبتدأ والخبر كقوله وانى لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وذلك على تقدير ازورها خبرا لعل وبتقدير الصلة محذوفة اي التي اقول لعلي ... وقوله ياليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا بنيت ان جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط اما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقال ابن هرمة ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وقول كثير واني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال ابو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال ابو الفتح يجوز ان تكون الواو للقسم كقوله اني وحيث لاصبح ... والخامس بين الشرط وجوابه نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابذي وهو الحق واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الآية شاذ فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه وفيها ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وصح ذلك لان الافراد لا مانع منه لان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظ هو تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله احب اليكم والثاني ان احق خبر عن اسم الله وحذف مثله خبرا عن اسمه صلى الله عليه وسلم او بالعكس والثالث ان ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما السادس بين القسم وجوابه كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع وقوله تعالى قال فالحق والحق اقول لاملأن الاصل اقسم بالحق واقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثاني باقول واعترض بجملة اقول الحق و

قدم معمولها للاختصاص ومن رفعهما فبتقدير فالحق يميني والحق أقوله ومن جرهما فعلى تقدير واو القسم في الأول وتقدير الثاني توكيدا كقولك والله والله لأفعلن وقال الزمخشري جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق أي هذا اللفظ فأعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الأول ونصب الثاني فالأصل فالحق مني أو فالحق أنا والحق أقول ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية والسابع بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو إنه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لأن وإنه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى في السنة حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وأبيك تعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل ويحتمل قوله فإني لرام نظرة البيت وذلك على أن تقدر الصلة أزورها وتقدر خبر لعل محذوفا أي لعلي أفعل ذلك و التاسع بين أجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآية فإن جملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لأن الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به للتفريق بين الذين فيعطف على صلته بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم إنه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض بثلاث جمل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع ويحتمل وهو الظاهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوفا على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فتماثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظير هذا المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الأخفش وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أو لهم قاله الحوفي وهو أحسن لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدائها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول أبي الحسن وابن كيسان

إن مثلها هو الخبر على أن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يونس في لها بقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخا فاعلم لزيد وقيل الأخ هو الاسم والظرف الخبر وأن الأخ جاء على لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل فهو كقولك [illegible] الحادي عشر بين الجار والمجرور كقولك اشتريته بأرى ألف درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كأن وقد أتى حول كميل أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله أخالد قد والله أوطأت عشوة السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله فلا أراها تزال ظالمة وقوله فلا وأبي دهماء زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فإن نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم الله أي إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث دالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت إذ الجملتان المصدرتان بإني من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها وقال الزمخشري هما جملتان معترضتان كقوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي التنظير نظر لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون إن قدر من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم إذ كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى و

المراد اليهود او بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلث وهي
والله اعلم وكفى بالله مرتين واما اذا تعلق بنصيرا او بمحذوف فجملتان تفسير لمقدر والمعنى الم
تر الى قصة الذين او تعلق بنصيرا مثل ونصرناه من القوم او خبر محذوف على ان
يحرفون صفة والمحذوف اي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض
البشر وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك ورد ابو
علي ان يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله اية لنفسي لقد
طالبت غير منيل ان اية مصدر اويت له اذا رحمته ورققت له لا بنصب بلا محذوفا
لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا اي ولا اكفر الله رحمة مني لنفسي ولزمه من هذا
ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالعا جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف
كما اجري مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت و
اما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول
ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
بالبينات والزبر وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد
باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد يجاب عن الاية بان جملة الامر دليل الجواب عند
الاكثرين ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبانه يحتمل ان يقدر بالبا متعلق بمحذوف
اي ارسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان
كان مستثنى نحو ما قام الا زيدا احد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا
مسئلة كثيرا ما تشتبه الجملة المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها انها تكون غير خبرية
كالامرية في ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم
بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجوكم عند الله يوم القيمة
بالحق فيغلبونكم الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك
يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى
بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكركم والاية محتملة لغير ذلك وهو ان يكون الكلام قد تم عند
الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه اخره الا

لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب على
هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر اي لكراهية ان يؤتى احد دبرتم هذا
الكيد وهذا الوجه راجح لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين اي
الكراهية ان يؤتى قلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من
المسائل الثلاث المذكورة انفا وكالدعائية في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى
ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلأها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمية في قوله اني
واسطار البيت وكالتنزيهية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله
ولم يصروا على ما فعلوا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وما مبتدا
والواو للاستئناف او عاطفة جملة على جملة وقد رد هذا الكلام بعد بل كقولك لعبدك الذي
ما تعطيه تريد بذلك ابعاده الانهكم بدل اذا قدر لهم خبرا معطوفا على الله وما معطوفا على
البنات وذلك ممتنع في الظاهر لان فيه تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن
وفي فقد وعدم نحو فالحجبني بمفارقه فهبن ضم الباء وضمن راه استغنى ولا يجوز نحو ضربته
زيد بمعنى ضرب نفسه واما يجيء في الاية العطف المذكور واذا قدرت الاصل ولنفسهم ثم حذف
المضاف وذلك تكلف ومن العجب ان الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور و
لم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به واما الثانية فمحمو وغيره على ان الاستفهام
فيها بمعنى النفي والجملة خبرية وقد تم مما اورد ثم ان المعترضة تقع طلبية وان الحالية لا تكون
الا خبرية وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو
للحال ولا ناهية ففاسد وانما هي عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم
من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول فتضجر منصوب اعرابا
ولا نافية والعطف مثله في قولك ائتني ولا تجفوني بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو ان
اندى لصوت ان ينادي داعيان وعلى الثاني فالفتح للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون
التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف النهي على الامر مثله في قوله واعبدوا الله
ولا تشركوا به شيئا الثاني انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كالتنفيس في قوله وسوف
اخال ادري وما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود و

كلن في ولن تفعلوا وكالشرط في فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض
إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن
تضعوا أسلحتكم إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف تتقون إن كفرتم يوما فلولا
إن كنتم غير مدينين ترجعونها إنما جاز الاعتراض بجملتين لأنه ذهب ابن مالك إلى أن المعترض
على كل حال لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه بشيء واحد الثالث أنه يجوز اقترانها با
لفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا الجملة فإنه أفاد بها في قوله
تدعي ولجملة فبأي آلاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان
وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسأل والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن
خيرات حسان وبين صفتهما وهي مدهامتان فالأولى حور مقصورات فالثانية
تقديره مبتدأ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصدير
بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي عيرها وأحسبني أوجد ميتا قبيل أفقدها قفا
قليلا بها علي فلا أقل من نظرة أتزودها قوله أفقدها على إضمار أن وقوله أقل يروى بالرفع
والنصب **تنبيه** للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين و
يستعمل بعضها كثيرا في نحو مخلصون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد ومن مفعولها
على ضمير فيهما وأن يكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا
أنا مخلصون التوحيد بل نعلمه مثل الذي من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما أنه
لا اعتراض إلا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين **الجملة الثالثة**
التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وسأذكر لها أمثلة توضحها
أحدها وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى
وهل هنا للنفي ويجوز أن يكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول
الكوفيين وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
الثاني إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده
تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد من طين ثم كون بل
باعتبار المعنى أي أن شأن عيسى عند الله كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين
والثالث هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير

للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب أي آمنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا
يثب عليه أي ليتق الله وليفعل يثب وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب
منزلة المسبب وهو الأمثال الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء
والضراء وزلزلوا وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد والحال إنما تأتي من المضاف إليه في مثل
هذا الخامس حتى إذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا إن هذا إلا أساطير الأولين فجملة يقول
تفسير ليجادلونك والأولى جواب إذا وعليها فيجادلونك حال **تنبيه** المفسرة ثلاثة أقسام
مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة ومقرونة بأي كقوله وترمينني بالطرف أي أنت
مذنب ومقرونة بأن نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك وقولهم كتبت إليه أن افعل كذا إن لم تقدر
الباء قيل إن السادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين فجملة ليسجننه قيل
مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر وأن المفسر
مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من
الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه فهذا هو البداء الذي بدا لهم ثم اعلم أنه لا يمتنع
كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين أحدهما أن يكون المفسر إنشائيا
نحو أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار والثاني أن يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى
الذين ظلموا إذا قلنا إنها مع أن الاستفهام مراد به النفي بعد ما اقتضاه المعنى ولو جعل
الصالحة لأجل الاستثناء المفرغ لأن التفسير أوجب ذلك ونحو بلغني عن زيد كلام والله
لأفعلن كذا ويجوز أن يكون منه ليسجننه جواب البداء لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما
يجاب به القسم قال ولقد علمت لتأتين منيتي وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام و
جماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني يقوم وفي القرآن وجماعة جوازه مشروط بكون المسند إليها
قلبيا وباقترانها بأداة معلقة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لأن أداة التعليق
بأن تكون ما قبلها أشبه من أن تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندي
أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الإسناد إلى مضاف
محذوف لا إلى الجملة ألا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب قول القائل ذلك وكذا
في علم أقعد عمرو وبعد فلا بد من تقديره دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام
المقتضي للجهل به فإن قلت لعل هذا مما يقع فيه الإضافة إلى الجمل قلت قد مضى لنا عن قرب

ان الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات التاسع ولذا قيل لهم لا تفسدوا وزعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل والجملة في محل نصب ويرده بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعد معرفي ولذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لانه ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره اجرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد اهملوه ولا بد منه **مسئلة** قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر ومنع من تضرب

انزل

انه لحق مقول عليه وقال ابن مالك في مررت برجل صالح الا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في خبر ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو ان بالخفض فانما بثاني مفعولي ظننت المقدرة عن ثاني مفعولي المذكورة **الجملة الرابعة** المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو تالله لأكيدن اصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله بعد قوله ولذلك ومما اشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان يقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا هو مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه انه اراد ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان ولئن سلم ما يقوله ابو حيان فليس بمجمع على ان الجواب مثبت بدخول اللام او لو سلم انه منفي فقد قال الله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده **تنبيه** من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا وآتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلافه واما حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وفي التنزيل بقوله ايضا الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فيّ زور كلام وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكأنه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصبح ماؤكم

نحو الا ان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابرهيم انه لا يبقى في المستقبل ولا يحكم
بعدنا الا انه حلف في حال انضمام هذين الوصفين على نحو اخر ه مسئلة قال ثعلب لا تقع
جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على مبتدا فقيل زيد ليفعلن
صار له موضع وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده
ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن
ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها
فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء
من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة
خبرا لا بد من احتمالها الصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري ان
يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وعلى هذا التعليل كلام ثعلب منتقض بما اذا كان الجملتين
مرتبطتين ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد
جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجعل منه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فما
موصولة لا زائدة والا لزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشيء لان امتناع دخول اللام
على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف
فاصلة بين النونات في نحو اذهبنان وبين الهمزتين في نحو ءانذرتهم وان كانت زائدة و
كان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفية اي
لفريق ليبطئن قلنا وكذا ما في الاية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالا
ستدلال ثابت وان قدرت صفة فان قيل فما وجه والجملة الاولى انشائية قلت جاز
لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد
التوكيد لا للتاسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا
الخبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام
وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى
والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين
وعندي انه لا دليل فيه لتاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل

منزلة

منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا
للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب قسم مقدر قبل الشرط المجرد
من لام التوطئة عن جواب الشرط قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله
ليمسن ان لم ينتهوا ليمسن **تنبيه** وقع لمكي ولابي البقاء وهم في جملة الجواب فاعرباها اعرابا
يقتضي ان لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم
بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره والاكثر زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وردوا
من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي ان يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية
وغلط مكي فاجاز البدل في ليسجننه مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب انها لام الجواب و
انها مقطوعة عما قبلها اي قد رحم او متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان اجري به مجرى القسم
كما جرى علم في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي واما ابو البقاء فقال في لما اتيتكم من كتاب
وحكمة الاية من فتح اللام فما فيها وجهان احدهما انها موصولة مبتدا والخبر اما من كتاب اي الذي
اتيتكموه من الكتاب او لتؤمنن به واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على
اتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذفت عايدها والاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر والعايد
ضمير استقر الذي تعلقت به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب باتيتكم و
المفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من اية في ما ننسخ من اية انتهى ملخصا وفيه
امور احدها ان من اجاز كون من كتاب خبرا اجاز الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة
لان ثم جاءكم عطف على الصلة الثاني ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا
لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا لانه وضع له وانما كان حقه ان يقدر جواب القسم محذوفا
ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال انما اراد بقوله اللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم
ان اخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن خبرا
لانه دال على المعنى المقصود بالاصالة لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وانه القسم مقدر بالخبر
الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو اراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق
على ان وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم
وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه والثالث تجويزه كون العايد ضمير استقر يقتضي عود
ضمير مفرد الى شيئين معا وانه عائد الى الموصول والرابع انه جوز حذف العائد المجرور مع

ان الموصول غير مجرور به فان قيل اكتفى بكسرة التاء فيكون كقوله * فلو ان ما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل * قلنا انه يجوز على هذا الوجه عود به المذكور الى الرسول الذي ما تخاطب حتى ضمير بالتكم مفعولا به واما هو ... **مسئلة** زعم الاخفش في قوله * اذا قال قدني قال بالله حلفة * لتغني عني ذا انائك اجمعا * ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة فكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس هذا بكون والضمير معطوف عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد وانما اللام متعلقة بفعل محذوف اي لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى

الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها

الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ويلغز بعضهم ... وكان بعض اصحابنا يقولون ان الموصول وصلته في موضع كذا لانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم قام وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالخفض وقال العقيلي * نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا * الاول مثل الفعل عن والثاني نحو عجبت ان قمت او ما قمت اذا قلنا بحرفيتهما المصدرية ثم هذا النوع لا يقال الموصول وحده في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بان يكذبون في موضع نصب خبر لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من كان ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها

الجملة السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال

الجمل التي لها محل من الاعراب

وهي ايضا سبع **الجملة الاولى** الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وان ونصب في بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي

بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله

الجملة الثانية الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنها ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم او من فاعله وجاز لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي والحالان على الاول مترادفتان وعلى الثاني متداخلتان ومثلهما في قولك القى الزيدين عمرو مصعدا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك القى الزيدين عمرو راكبا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلان ولا يصح حال من فاعل يأتيهم وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية ايضا قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على ان انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كقولك ما تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقول الفرزدق * بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم * ولم تكثر القتلى بها حين سلت * لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب رضي الله عنه * شجت بذي شبم من ماء محنية * صاف بابطح اضحى وهو مشمول

الجملة الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة وقيل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت وينبغي ان يزاد ايضا على ما ذكرت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب

قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب
بخلاف القرد في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها معمولة لانها نفس المعمول وانما تسمية
النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان ما
مصحوب لتفسير كقوله * وترمينني بالطرف اي انت مذنب * وتقلينني لكن اياك لا اقلي *
وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر الباء والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها
وما ليس مصحوبا لتفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم
الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب
بكسر الهمزة وقوله * رجلان من مكة اخبرانا * انا رأينا رجلا عريانا * روي بكسر ان فهذه
الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور
ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وفي نحو اذ
نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا وقول ابي البقاء في
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي
قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة
الاولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر **تنبيهات**
الاول من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك المحكية بعد القول في فحق علينا قول ربنا انا لذائقون
والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الراجز يوم جئتم
شويعر بكيت فنادى هي شيبة ومنها الا الاصل ما قلت ومنه الحكاية بعد ما فيه معنى القول ام لكم
كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا
الكلام وذلك اما على ان يكونوا اخبروا بذلك في الكتاب على زعمهم ان الاصل ان لهم لما تخيرون
ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم ومنه على قول في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو
في معنى يقول ومنها الا قول عنترة * يدعون عنتر والرماح كانها * اشطان بئر في لبان الادهم * فيمن
رواه عنتر بالضم على النداء ولانه من مبتدأ واللام للتوكيد وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة
من ومخبرها محكية وان كان الكافر يقول ذلك في القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره اي الهم
وقيل ذلك محكية لما يقول في الدنيا وعلى هذا فاللام عوضا عن الوثن بمن ضره
اقرب من نفعه تنبيها على الكافر **الثاني** قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول

موضع الدار فالاول ان تقدره موجودا مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن
والثاني ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام تقولون ان ابراهيم واسماعيل و
يعقوب الآية الآية ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جاءت الجملة بعده محكية
الثالث قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها نحو قول الشيخ اول قولي اني احمد الله
اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي زعم انها في موضع
نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدره موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه وهو مفسد
لان المراد احمد الله باعتبار الكلمات وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار
بان ذلك اللفظ ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا ان يقدر اول قولي
والبصريون لا يجيزون ذلك وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما
فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كانت **الرابع** قد تقع الجملة بعد القول غير محكية
بل هي محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون
ان هذا لساحر عليم لان ذلك قولهم ثم عند قوله من ارضكم بسحره ثم التفت فقال فرعون بدليل
قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر * قالت له وهو بعيش ضنك * لا تكثري لومي وخلي عنك *
التقدير فالت لما تذكر قولك لها لو ملك الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذفت المحكية
فابقت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دال على المحكية كقولك قال زيد عمرو منطلق فقام
انطلقون فانما الجملة المحذوف المقول وهو فاعل حملة يدل عليه جملة الانكار التي هي من كلامك
دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا لان كان الاصل
قال اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالهم ودلوا عليها جملة الانكار الا ان
جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني وغير دال عليه نحو ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا ثم قدر العجب فيها **الخامس** قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي
يسميه المحدثون مدرجا وغيرهم وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوه اعتنا

لا محل لها من الاعراب **الباب الثاني** من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها
تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة شائع كما مر وقد
اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذؤيب * فان
تزعميني كنت اجهل فيكم * فاني شريت الحلم بعدك بالجهل * **الباب الثالث** باب التعليق

وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسئلت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي غير المقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرفت ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق ههنا لان راى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعد لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا ليونس لان ننزع ليس بفعل قلبي بل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو لنعلم اي الحزبين احصى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه

ستعلم ليلى اي دين تداينت ... واي غريم للتقاضي غريمها

والصواب نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب لا انها مفعول به ورفع اي الثانية مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرفت معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرفت

بمعنى

بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا فالجواب عن المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب فان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيد منطلق وعلمت ازيد منطلق **تنبيه** يدخل الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهوره في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات وللنازع ان يدعي ان البكا مفعول به وما زائدة او ان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورايت بخط الامام بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك والحجر للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل

الجملة الرابعة المضاف اليها

ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويحتمل الثالث ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء وتقع اسماء الزمان تنحل اضافتها الى الجملة جوازا باتفاق الا اذا عند الجمهور فلا اعتداد بمن قال باضافتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول اتيك زمن

يقدم الحاج ولا يجوز يوم الحاج قادم ويقول اتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم
وقد رد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر وكن لي
شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب واجاب ابن عصفور عن الاية بانها
نزل فيها الزمان المستقبل منزلة الماضي لما كان محققا وعن البيت بان المفعول به الظرف لا انه
هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل
على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها
الى الجملة الفعلية اكثر وشرط ذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر
ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث تحجى المدى زمان ومن ما خرجت عن
الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير
رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في اسماء الزمان الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا
الى الجملة الفعلية المتصرف مثبتا او منفيا بما كقوله بآية تقدمون الخيل شعثا وقوله بآية
ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انما تضاف الى المفرد نحو ان آية ملكه ان
يأتيكم التابوت وقال التقدير بآية ما تقدمون اي بآية اقدامكم كما قال بآية ما يحبون الطعاما انتهى وفيه
حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع
ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذو صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون
هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة
السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي
تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم
وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وانه يلزم حذف العائد المجرور وهو الموصول
بحرف متحد المعنى مشروطا باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف فان
هذا العائد لم يذكر فرق وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في بآية الناس ان آية موصولة
والناس خبر لمحذوف والجملة صلة والعائد اي بالتي هم الناس فيها ثم حذف العائد وما قبله
نحو ولا سيما يوم بمعنى نعم اي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا
يحسن الحمل عليه الخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها
متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية فاما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت او

او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وقال
ريث فهو مصدر ريث اذا ابطأ وعوملت معاملة اسماء الزمان في الاضافة الى الجملة كما
عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال خليلي
رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في الكافية وشرحها
ان الفعل بعدهما على اضمار ان والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعذر في ريث لانها ليست
زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة
لابن الدهان ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لد شولا فالى اتلائها
من لد ان كانت شولا ولم يقدر من لد كانت السابع والثامن قول وقائل كقوله قول يا
للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى
مللت وملني عوادي **الجملة الخامسة** الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانها
لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك
مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل
ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم وقول زهير
وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه و
الوجه الآخر انه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا جزم ما عطف عليه
ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه ومنع المبرد تقديم المعمول محتجا
بان الشيء لا يحل في موضع لا يحل فيه عامله واجاز ضرب غلامه زيدا واذا الجواب الذي
لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول
في فعل الشرط ولهذا تقول ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول فلو كان محل الجزم للجملة باسرها
لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل **تنبيه** قرأ غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف
على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها
وهو اصدق ومحل الجزم للجواب لتخصيص الجزم بان مقدرة وان كالعطف فيمن يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فينضاف الى الضابط المذكور ان يقال الجواب طلبيا

يقيد هذه المسئلة بالفاء، ثم انشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويّا، وقال ابو علي عطف استدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها، قلت فكان هذا هنا بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط، وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم، وسأوضح ذلك في اقسام العطف

الجملة السادسة التابعة لمفرد وهي ثلاثة انواع احدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا خذ من اموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا لاولنا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة ويحتمل ان الاولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بانزل او من مائدة على هذا التقدير لانها قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث واما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثله فارسله معي ردءا يصدقني قرئ برفع يصدقني وجزمه والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع او قدرت الواو واو الحال فالجملة في محل نصب وقال ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة اصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح خبر او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل لها انتهى وفيه اشكالان احدهما ان المحوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في ولا تشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك انما قصدهم ايضاح الاستئناف او انه لابتدائها على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد خلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فان احسن اليه

ويكون

ويكون ذكر ابي البقاء العطف تجوزا او سهوا ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب المحل واحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله الثالث البدل كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز واذا قيل ان وعد الله حق هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال فاما ان كان المعنى ما يقول لك الكفار من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك واسروا النجوى ثم قال تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما

الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية اوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدر الواو للعطف ويجوز ان تقدر الواو للحال وتكون الجملة حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز تعدد الاحوال واما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا اولكم وآخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم وآخركم وانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده **تنبيه** هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة

المستثناة والجملة المسند إليها أما الأولى فنحو «لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله»
قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال
الفراء في قراءة بعضهم «فشربوا منه إلا قليلٌ منهم» إن قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا والجامع
في الأمرين أنك لا ترفعه إلا مبتدأ والجملة بعده خبره وليس من ذلك ما مررت بأحد إلا زيد خير
منه لأن الاستثناء مفرغ والجملة بعدها حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الأخفش وكل منهما قد تقدم
ذكره وكذلك الجملة في «إلا إنهم ليأكلون الطعام» إنها حال وفي نحو ما علمت زيدا إلا يفعل الخير
فإنها مفعول وكل ذلك قد ذكر وأما الثانية فنحو «سواء عليهم أأنذرتهم» إذا أعرب سواء
خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل يقدر
تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو «ويوم نسير الجبال» وفي نحو «أأنذرتهم» في
تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا
فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه
لسيبويه فقالوا إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا وحملوا
«ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه» ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجازها الأولون واحتجوا
بقوله تعالى [illegible] ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا
ضمير البداء ويسجننه على إضمار [illegible] وأما قوله تعالى «وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض» وقوله
عليه الصلاة والسلام «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» وقول العرب «زعموا مطية
الكذب» فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما بيناه في غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد
المعارف أحوال وشرح المسألة مستوفى أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت
مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحض منهما فهي محتملة
لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه
بعد النكرات المحضة «حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه» «لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم»
«من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه» ومنه «حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها» وإنما
أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعماهم لكان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف
ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوابا لإذا لأن تكرار

الظاهر يخرج عن هذا المعنى وأيضا فإن الجواب في قصة الغلام قال لا فيقتل إلا أن الماضي المقرون
بقد لا يكون جوابا فليكن قال في هذه أيضا جوابا ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه
بعد المعارف المحضة «ولا تمنن تستكثر» «ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» ومثال النوع الثالث
وهو المحتمل لهما بعد النكرة «وهذا ذكر مبارك أنزلناه» فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو
الظاهر ولك أن تقدرها حالا عنها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة
حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى «فآخران يقومان مقامهما من الذين
استحق عليهم الأوليان» إن الأوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك أن تقدرها
حالا من المعرفة وهو الضمير في مبارك إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال أما
الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة
في «وهذا بعلي شيخا» وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال وتقول ما فيها أحد يقرأ
فيجوز الوجهان أيضا لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد
المعرفة «كمثل الحمار يحمل أسفارا» فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل
حالا أو وصفا ومثله «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار» وقوله: ولقد أمر على اللئيم يسبني وقد
اشتمل الضابط المذكور على قيود أحدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد
بعتكه تريد بالجملة الإنشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فإن الجملتين مستأنفتان لأن الإنشاء
لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو
ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالإفراد والجملة وهو أبو علي وعند من منع وقوع
الإنشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف
التقدير فلها أمثلة منها قوله تعالى «قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما» فإن جملة أنعم
الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والإخبار فتكون صفة ثانية ويضعفها من جهة المعنى
أن تكون حالا وإلا ضعفت في الصناعة لوصفها بالظرف ومنها قوله تعالى «أو جاءوكم حصرت
صدورهم» فذهب الجمهور إلى أن حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم
الأخفش هي حال من فاعل جاءوا على إضمار قد ويؤيده قراءة الحسن «حصرةً صدورهم» وقال
آخرون هي صفة فلا تحتاج إلى إضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف أي أو جاءوكم
قوما حصرت صدورهم ورد بأن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف وقيل مخفوض

منكورة وهو قوم المتقدم ذكرهم فالاحتمالات ثابتة وما بينهما اعتراض وفيه اعتراض بإسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم وحصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وقيل بيان لجاؤكم وقيل حال من ضمير جاؤكم وقال ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل قاتلهم الله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا ناهية وتقديرها نافية فعلى الاول هي معمولة لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون بعد لا النافية قليل نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة للفتنة ويجيء حالية من تقدير القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا تستغني عنها بمعنى ان معمولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو تعلو من قوله تعالى وكل شيء تحاوره في الزبر فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز التوكيد في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء وبقي قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق فيجوز كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشار اليه ولا ينقض ذلك بقولهم لولا راسك مدهونا لان الثاني يقول الخبر ... واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع حالية وكانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو ولا تمنن تستكثر ... فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال ولهذا اول بعضهم قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع فيتعين فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المقدم فيتعين الحالية لان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل الى ... فانها لا تقترن بالواو صفة خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو

حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وفيه بحث سيأتي والرابع ما يمنع احدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية مانعان الواو والا ولم يرد الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز وهل في ذلك قوله وقائلة تخشى علي اظنه سيودي به ترحاله ... فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث

من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى فعليهم الاولى متعلقة بالفعل والثانية متعلقة بالمغضوب وفي الاولى متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالمبيض ويكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لتتم المناسبة وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالا من النار الا ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما اول بما يشبهه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كما قال بعض

فى الابدال من ضمير العابد فى تعين وبين نعبد حتى قيل يا منا عوالا انا حمل على الوجه البعيد ينبغى ان
يكون سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا بما يحوج الى تاويلين فلا ولا يجوز على هذا
الوجهان يكون فى الارض الرحبة اذ خبر الثانى يلزم فساد المعنى ان استوعب رحل العلم من غار
ان عطف ومن ذلك ايضا قوله وَلَكِنْ لِسَانِى شَهِدَهُ لَيَشْتَفِى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ
اصله علقم عليه فعلى الحذف فهو متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتاوله بصعب وشاق او
شديد ومن هنا كان الحذف شاذا لاختلاف متعلقى جار الموصول وجار العابد ومثال التعلق بما
فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض احيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين
العلمين الثانى لما اشتهرا به من معنى من الشجاع او الجواد ويقول فلان
حاتم فى قومه فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائى فى استدلاله على اعمال
اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنّنى مُرْتَحِلًا وسُوَيْرًا فَرْسَخًا وعلى سيبويه فى استدلاله على اعمال
فعيل بقوله حتى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ وذلك ان فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان و
الظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به وبوضح كون الموهن ليس مفعولا به ان كليلا
من كل وكليل لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى مكلّ وكان البرق يكل الوقت بدوامه
فيه كما يقال اتعبت يومك او بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم
يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان فى الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة
وقال ابن مالك فى قول الشاعر وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وَإِعْلَانِ يجوز كون من موصولة فاعلة لنعم وهو
مبتدا خبره هو اخرى مقدرة وفى متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل اى الذى هو مشهور
انتهى ولا يحتاج لان يكون المعنى الذى هو ملازم لحالة واحدة فى سره واعلانه وقد قدر ابو على من هذه
تمييز او الفاعل مستتر وقد اجيز فى قوله تعالى وَهُوَ اللهُ فِى السَّمَوَاتِ وَفِى الْأَرْضِ تعلقه باسم الله
تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بيعلم وبسركم
وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشرى بعالم ورد الثانى بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع
عاملين فى متقدم وليس تنازع المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته والثانى انه نحو
نحو بالمؤمنين رؤوف رحيم والظرفية متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد ابو حيان
الثالث بان فى الدالة على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم فى نظائرها نحو
لعدتين مستقبلات لعدتهن وليس ينبغى لان الدليل ما جرى فى الكلام من ذكر العلم فان بعده

يعلم سركم وجهركم وليس التقدير حرف الجر وقال اذا كنت يجيز الحذف للدليل المعنوى مع
عدم ما ليسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده ولهذا اشترطوا الكون المطلق لوجوب
الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم
ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله فى تسع ايات الى فرعون وقوله
متعلقان باذهب محذوفة وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومثل وقد احسن
بى او متعلقان باحسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة هل
تتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد والفارسى
وابن جنى والجرجانى وابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انهما تدل عليه الا ليس ومستند
المثبتين التعلق بقوله تعالى أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر
ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر الذى ليس فى التقدير
حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون متعلقة بمحذوف هو حال
من عجبا على حد قوله لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ هل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسى فى قوله
وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وَإِعْلَانِ ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم
مستترا كما قال هو وطائفة فى ما من نحو غسلته غسلا نعما وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انهما
موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على حد وشعرى شعرى وان الظرف متعلق
بهو المقدرة لتضمنها معنى الفعل اى ونعم الذى هو باق على امانته فى سره واعلانه وان المخصوص محذوف
اى بشر بن مروان وعندى ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر فى البيت قبله وهو وكيف ارهب
امرا او اراع به وقد زكات الى بشر بن مروان فيبقى التقدير ونعم من هو هو وهل يتعلقان باحرف
المعانى المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل
حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابى على وابى الفتح زعما فى نحو يا
لزيد ان اللام متعلقة بيا لنيابتها عن ادعو وهل يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما فى قوله اما خراشة
اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هى الرافعة الناصبة لكان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز
مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب رضى الله عنه وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغَنُّ
غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ ان غداة البين ظرف للنفى اى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كاغن وقال ابن
الحاجب فى وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفى واما لما فى لن

من معنى النفي ايها النفي في هذا اليوم النفي فلا نفي فيه متعلق بغير الاول من الضرب اليوم في الايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب بل قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص بمعنى مخصوص وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرح قصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما سعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ العامل المعنوي التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واجاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الحال شبيهة بالمفعول به وعمله في الظرف اجدر فان قلت فيلزم من ذلك اعمال المذكور واعمال المقدر لنا ضعف قلت قد قال ابن [illegible] جوز [illegible] المنصوب بهما انه حال او تمييز وهو الظاهر وايا ما كان فالحجة قائمة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعمالهم في حالين وذلك في قوله بعين لنا انا وانتم صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى يتغيرنا انا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فان قلت فلا وجبت في بيت كعب رضي الله عنه ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فالذي سوغ تقديم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو لهو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الا ان هذا مطرد ثم لقوة التفضيل وذاك نادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت اجود ما قيل فيه وفيه قولان اخران احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالتز من عالني الشيء اذا اثقلني وصار كالمفعول لكن تثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم

في هذا الامر الاخبار فما [illegible] والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو ان التقدير انا عالتز صعاليك نحن وانتم وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول عالتز اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالتز وانتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا فكانه عنده حال من ضمير عالتز الاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي تعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا وانتم نصوا على انه يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا للضمير في صعاليك اذ هو غيبة ولا [illegible] على ان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق يستثنى امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عساي ويرده ان نيابة ضمير عن ضمير مخالف له في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جاءت

الثاني في المتصل بشرط كون المنصوب عنه منفصلاً وتوافقهما في الإعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله إن الجواري نا الألف دنانير وعليه خرج أبو الفتح قوله نحن بغرس الودي أعلمنا منا بركض الجياد في السدف فادعى أن نا مرفوع مؤكد للضمير في أعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حد زيداً ضربته ويقدر الجر بعد رب لا قبل الجار لأن رب لها الصدر ومن بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الأول وإن قالوا عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس كاف التشبيه قاله الأخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل زيد كعمرو فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وإن كان فعلاً مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في إلا وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً (حكمهما بعد المعارف والنكرات) حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طائراً فوق غصن أو على غصن لأنهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق لأنهما بعد معرفة محضة ومحتملان لهما في نحو يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه لأن المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة (حكم المرفوع بعدهما) إذا وقع بعدهما مرفوع فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد وأفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر صائداً به غداً والذي في الدار أبوه وزيد عنده أخوه ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلاثة مذاهب أحدها أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلاً والثاني أن الأرجح كونه فاعلاً واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير والثالث أنه يجب كونه فاعلاً نقله ابن هشام عن الأكثرين وحيث

اعرب

أعرب فاعلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالساً ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله فإن فؤادي عندك الدهر أجمع فأكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر إلا في عامله ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الأول مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض لأن الضمير لا يستكن إلا في عامله وإن لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير (تنبيهان) يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب ظلت بها تنطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها أن يكون اليد فيه فاعلاً بنضيجة أو بالظرف أو بالابتداء والأول [illegible] زيادة الكبد إنما يحصل لقلبها لما بين الكبد والقلب [illegible] لا لغاية التضمن والخلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبة فإن قلت في داره قيام زيد لم يجزه الكوفيون اشتراطاً على الفاعلية فإذا قدرنا فاعلاً [illegible] جاز لأن ذلك الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ وأجازها البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً لقولهم في أكفانه درج الميت وقولهم في بيته يؤتى الحكم [illegible] ولما كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والأرجح تعين الابتداء في نحو هل أفضل منك زيد لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر وعلى هذا الحد يجوز الفاعلية في [illegible] نحن عند الناس منكم لأنك إن قدرته فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومن [illegible] أبو علي بفصل ابن خروف على أن الوصف خبر [illegible] المذكورة توكيد الضمير (في الفعل) ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية أحدها أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء الثاني أن يقعا حالاً نحو فخرج على قومه في زينته وأما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عنده فزعم ابن عطية أن مستقراً هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر والصواب

ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والثالث ان يتعلق باستقر نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون والرابع ان يقع خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش ان متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى وهو غريب والخامس ان يرفع الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو او كصيب من السماء فيه ظلمات والسادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم والاولى ان يجيبون في ذلك باسقاط الجار ورفع الاسم بالابتداء او بنصبه باضمار جاوز او نحوه ويرجح قراءة الرفع والنصب قراءة الجماعة بالنصب للعطف على الجملة الفعلية ومثال الاول ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر وفيه نظر ووقعا القراءة بالجر عن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد نحو ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء وهل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف الخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على ان يكون خبرا لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو كل رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو كل رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر. واختلف في الخبر والصفة والحال فقدر الفعل بهم الاكثرون

فلان الاصل في العمل من قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى فليس بشيء لان الحق ان الحذف الضمير بعد نقله الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سابين

كيفية تقديره باعتبار المعنى

اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فيقدر كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني وليس المانعان مع كل متعلق بالحرف واقع كل منهما في الاول اما المانع في نحو بزيد شكرت له فلان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك مسألة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو بزيد اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فنحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او استقر او مضارعه ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال قال الزمخشري في ان بورك من في النار انهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن

١ سورة الطلاق

كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ومنعه ابو حيان توهما ان الحامل له حذف

فالصواب ان اللام للتوقيت وانها اصل الاستقبال عدتهن من حذف المضاف الذي نبينا

ذلك المشهور ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى

مقتول او يقتل الا ان القدر المشهور يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف

تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد

ذلك ايضا انه لا يعلم معنى الكلام الذي تقدر معه الابعد تمام الكلام وانما ينبغي للحذف

ان يقدر عند موضعه نقديره ونحو واشربوا في قلوبهم العجل ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس

الآية اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن

مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح في قوله الشمس

والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر

كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان

الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية

المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى وانما حمله على ذلك

السعي على تقديره بالمستثنى المنقطع كالزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع

والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز الجمع

بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة احتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وقد يرجح الخبر

ومن يقدر من مفعول والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تنبيه موضع تقديره

الاصل ان يقدر مقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا

وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني

نحو انما في الدار زيد لان انما لا يليها امر مؤخرا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا

في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ تنبيه قد جاء عن جماعة منهم ابن مالك على

من قدر الفعل نحو قوله تعالى أفي الله شك وقولك أفي الدار زيد لان اداة الاستفهام انما يليها

الفعل واما لا يقع بعدها الا الاسم مفردا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على

ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم

معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية

المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل احداها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او

اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا

مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد

في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما

وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ الثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك

افضل مني الثالثة ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان

هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك

وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير

منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين

تأخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويجب عندكم جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد

لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة و

قولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الايجاب لحكايتها

قولهم ما انت وما حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ

ولولا هذا التقدير لم يدخل الناسخ لان الاستفهام ما قبله واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك

بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو

الفاضل وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز للناسخ ان تدخل عليه كان تقول زيد

كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا رعيا

للمعنى ويضعف ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر

الوقوع ومخالف للاصول لقيام الا ان يقتضي المقام المبالغة **ما يعرف به الاسم من الخبر** اعلم

ان لهما ثلاث حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الآخر

فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان

اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما

الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد

سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الآخر ويجوز قليلا

الباب الرابع

كان القائم زيدا فان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا

ولستثني من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فتقول كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الاسم الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان تجعل المبتدا وتدخل التنبيه عليه

فتقول ها انا ذا ولا ينافي ذلك في باب النواسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يبقى في دخول التنبيه عليه الا سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كان الضمير كذلك فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنهما فانت مخير فيما تجعل منهما الاسم وما تجعل الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو او بعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امرءا الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم اية ان يعلمه فتخرج على ان في تكن ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبره والجملة خبر كان او ان اسمها ضمير الشان وخبرها ان يعلمه بدلا من اية وخبر محذوف اي اولم يكن لهم اية علمه او ان تكن تامة بمعنى توجد وان بعلمه بدل من اية واية فاعل وجوز الزجاج كون اية اسمها وان يعلمه خبرها فرده بما ذكرنا واعتذر بان النكرة قد تخصصت بلهم

مسالة يعرف به الفاعل من المفعول واكثر ما يلتبس فيما اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر تاما فاذا طرقه معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسالة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيدا ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز الوجهان ايضا

فروع تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا الى الخروج وما اكره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا ويرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني الى

في ما افترق فيه عطف البيان والبدل

الخروج وما اكرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهني من الخروج وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدرت عمرا فاعلا جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل الضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور ما افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد ردوه ويفهم ايضا ان الكلام لا ينعت المضمر بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كالصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به لظنه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز الكوفيون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وانما قال الزمخشري في مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات فهو وكذا قال في ثمانية اعظكم بواحدة ان تقوموا ان ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو وقال لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر الرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس انه لا يكون تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب

الانتم تلك الذين كفروا بايات الله ولا تتبعون الهوى الذي اتبعه الرحمن عبدا ... (سورة مريم)

فيه ايات بينات مقام ابراهيم (البقرة)

قل انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله مثنى وفرادى (سورة سبا)

السادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو كقول الحماسي نقول بني شيبان نعض عبدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه ويرد بنظرين اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بك المسكين دون بي المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا انجز كون الثاني بيانا لما به من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل ويا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر اذا ضممت المنادى فيهما والثالث ان عطف البيان يجوز مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته بحضرة اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبلت عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول المخرج بن دثار ويقول لقائل يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه قوم على التوكيد اللفظي منهما او من الاول ونصرا الثالث اما مصدر دعائي مثل سقيا لك ومفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغراء نصر سيار بحاجب لاحمد بن نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضم بغير تنوين كالمؤكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع وكرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم وبالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو والثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة

المشبهة وهو لاحد عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومنكسر وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنتظر وينتظر وقائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما موافقة اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية وهم ويرده اتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا الرابع ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه او الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم واما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قال ابن مالك ومفعول على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة وباناة وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبانية السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن انه لا يقبح حذف موصوفه واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت العاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى الحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه

جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وجوز في هو حسن الوجه والبدن نصب البدن خلافا للفراء واجاز هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف واجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في الباب نحو كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وبقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض او انه عطف على صفيف لكنه خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا

اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك الرحمن رحمانا رحيما انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه نعتا لاسم الله في البسملة واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن أتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حسن في البيت الحذف ردة ويبتنى على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خشعا ابصارهم يخرجون وقوله نجوت وهذا تحملين طليق ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم

يعن بالاحسان كان مذمما فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف واما قوله وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا وقوله أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فضرورة السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولهم كرم زيد ضيفا اذا اريد الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة

اقسام الحال تنقسم باعتبارات

الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم تؤول الاولى لانها مستعملة في معناها الوضعي بخلاف الثانية ووهم بعضهم فزعم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا وقولهم وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالحال اطول ويديها بدل بعض وقال ابن مالك بدل الذي ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم ويقع الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها

مؤكدة وهي التي معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة
بها الى قسمين مقصودة وهي الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر
بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا الثالث انقسامها بحسب الزمان الى
ثلاثة مقارنة وهي الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين
محلقين رؤوسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا الرابع انقسامها بحسب
التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا
ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون
المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بذلك بالآية [illegible] لعاملها وهو سهو فانما
يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا
تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه
يعني فهو كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون
هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه
واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش
مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال و
يجوز ان يقدر وبحرها اي وبحر الارض

اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم انها ان دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو
صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون او مكان
نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا
مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي مبتدا او اسم معرفة نحو
من زيد فهي خبر او مبتدا على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط
والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا نحو من قام ونحو من يقم اقم معه والاصح ان
الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب والا وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي

مفعول به نحو فاي آيات الله تنكرون اياما تدعو ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان
واقعا على ضميرها نحو من رأيته او متعلقها نحو من رأيت اخاه فهي مبتدأ او منصوبة بمحذوف
مقدر بعدها يفسره المذكور **تنبيه** واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط
وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط
بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود
ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم او مجموعهما
لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما
توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى
المتأخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما
لا يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون
موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو
وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالنكرة
في الحقيقة المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او
خلفا من موصوف والصواب ما بينت لك و[illegible] تحصيل الفائدة فلو قلت رجل
من الناس جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه وقولهم شر اهر
ذا ناب [illegible] المعنى شر اي شر [illegible] والثالث نحو رجيل جاءني
لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما احسن زيدا لان المعنى شيء عظيم احسن زيدا وليس في
هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني والثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو
قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني اذ الظرف
منصوب المحل بالمصدر والوصف او جرا نحو غلام امرأة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله
وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود لانه اما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة
والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة
وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها

اذ نحن وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة المسئلة ما
انشده من قوله عندي اصطبار وشكوى عند فاتنتي فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اذ يحتمل
ان الواو للحال وسياتي ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها
المقام اي وشكوى عظيمة على ان الاحتياج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا
بمجرده مسوغ كما قدمنا لكنه توهم ان التسويغ مشروط بتقديمه على النكرة وقد اسلفنا ان
التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه
من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل
مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف والصفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ
قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت جملة لا نكرة فان
قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف
على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر
لكل من الظرفين استقرارا ولتجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلت الاستقرار
الاول خبر وهو معمول للمبتدا ايضا عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف
على معمولي عاملين والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا
مزيد ونحو لكل اجل كتاب ونحو قصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار
رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك
قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه
هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك
موضعها والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها
نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وفي الاربع انتهى وفي شرح منظومة ابن الحاجب لمراد ان
الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لام نحو ارجل في الدار ام امرأة كما مثل به في
الكافية وليس كما قال والسادس ان تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل
خير من امرأة وتمرة خير من جرادة والسابع ان يكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو
عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ونحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين
وضبطوه بان يراد بها الدعاء ونحو قائم الزيدان عند من جوزه وعلى هذا فنحو ما قائم

الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ وانما منع الجمهور نحو قائم الزيدان فليس
لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل لما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل
عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا الاظهر لوجهين احدهما انه لا يكفي مطلق الاعتماد
فلا يجوز في نحو زيد قائم ابواه كون قائم مبتدا وان وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني ان
اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا مطلق
العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابواه امس والثاني انهم لم يشترطوا في نحو اقائم
الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة
من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس
غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه والتاسع ان تقع بعد اذا
الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجد العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك
عند خروجك اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا
محياك اخفى ضوؤه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب
يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع
النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل نكرات اذا
وقعت بعد واو الحال لان الضابط ان يقع في اول الجملة الحالية بل قوله تعالى وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوف اي
حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم
وبقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيهما لان
النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية اي وطائفة من غيركم بدليل يغشى
طائفة منكم ومما ذكروا من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل او
للتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمت ورجل اهنت وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين
فثوب لبست وثوب اجر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وشهر استوى او
بعدها الجزاء نحو ان مضى عير فعير في الرباط وفيهن نظر اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة
صحيح قبل مجيء الا وانما واما الثانية فلاحتمال جعل الاول بدلا كقوله وكنت كذي رجلين
رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويجيء بدل التفصيل واحتمال شهر الاول

للتبيين والتقدير اشهر الارض المعلومة شهر ثرى اى ذو ثرى وشهر ترى فيه الزرع و شهر مرعى والاحتمال الثانى ان الأخير للوصفية والخبر محذوف اى فى الوالى ثوب نسيتها ومنها ثوب اجره ويحتمل انهما خبران ذو صفتان مقدرتان اى فثوب لى نسيته وثوب لى اجره واما لشئ يؤبه لشغل قلبه بما قاله فثوب ثنى ... سِرْبال والقائل الأخر يعنى الموعلى الفا نبها لا زحف على ركبتيه وفى الثالثة لان المعنى نعم اخوهم حذفنا الصفة وثبت ذكاة محمد بن حبيب وحبيب منوع الصرف للعلمية الثانى قال ... المنظر شهر ينكى الاخر وهذا دليل على انه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ ليصح الخبر عنه بالزمان

اقسام العطف وهى ثلاثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز فى نحو ما جاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدأ **والثانى** العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وما جاءنى من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل واجاز الفارسى فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله منضج صفيف شواء او قدير معجل فيمن جر قديرا والثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل احداها ان زيدا وعمرو قاعدان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجازهما بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما امتنعوا الاولى لمانع آخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازهما

الكوفيون

الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم فى الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائى كما لم يشترط الفراء فى سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الآية بامرين احدهما ان خبر ان محذوف اى مأجورون او آمنون او فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلى هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثانى وانما الكثير العكس والثانى ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب اذ لا تدخل اللام فى خبر المبتدأ حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثانى انه تابع لمبتدأ محذوف اى انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون المسألة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسألة الرابعة اعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس وقول الشاعر ... واجيب بان ذلك على اضمار عامل يليق بالمذكور اى وجعل الشمس ... ويشهد للتقدير فى الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى المجرد من ال لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الآية وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجاعل مراد به فعل مستمر فى الازمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى ان اضافته محضة واما قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد لى حسان ... غيره وعطل ... المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل ومن الغريب قول ابى حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسألة

شرط الجازم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولابد منه **الثالث** العطف على التوهم نحو ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا وقول الآخر ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطلٍ ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمشٍ فيهم منمل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخويه المجزوم والمرفوع اسماً وفي المنصوب اسماً وفعلاً وفي المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم في نحو ائتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ويأتي القول الثاني في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا وكذا الخلاف في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله ان غير زيد في موضع الا زيداً ومعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا فلما استبعد ابن ضعف فهم من انشاده هذا البيت هنا انه عطف على المحل فلو اراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به وقال الفارسي في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر ان من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقي وانما جزم يصبر على معنى من الشرطية ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي بسكون الياء ثم اجرى الوصل مجرى الوقف وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يأمركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناساً من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك

ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيئاً نادراً لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا اي ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفاً على باسحق او منصوب عطفاً على محله ورد بانه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظاً من كل شيطان مارد انه عطف على معنى انا زينا السماء وهو انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً ويحتمل ان يكون مفعولاً لاجله او مفعولاً مطلقاً وعليهما فالعامل محذوف اي وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب او وحفظناها حفظاً واما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملاً على معنى ودوا ان تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيراً نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عيني ومع هذا الاحتمال فيندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في الترجي حملاً على التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم ولكذا وكذا ارسلها وقيل في قوله تعالى او كالذي مر على قرية انه عطف على معنى الم تر الى الذي حاج ابرهيم وهو ارأيت كالذي حاج ابرهيم ويجوز ان يكون على اضمار فعل اي او ارأيت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج ابرهيم عليه لان كلتيهما تعجب وهذا التأويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اي الم تر الى الذي حاج او الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اي الم تر الى الذي حاج او الى مثل الذي

تنبيه من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لألزمنك او تقضيني حقي اذ النصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون واما قراءة الجمهور

بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون ومثله ما تأتينا فتحدثنا
بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث اي ما تأتينا فكيف
تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل ما تأتينا محدثا اي بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله
فجائز ان يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم
ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على
القطع فيكون موجبا وذلك واضح في نحو ما تأتينا فتجهل امرنا لأن المراد اثبات جهله
ونسيانه لامره وعطف الجزم نحو [illegible]
[illegible]
[illegible]
ذلك في المثال السابق مشكل لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بان يكون
معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك ولا الاستيناف وجاء بالوجهين
يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهو احد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله
لقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع اي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرف
فلم تجزع وقرأ عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على
معنى السببية كما في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكان النصب ممكنا كما في
فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى
السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد بلا يؤذن لهم نفي
الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك
وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجاعل
لانقضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فتحبنا بالرفع فيصح الا
ستيناف بحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما في قوله
لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسئولون والمذهب لابن الحاجب فيكون
بمنزلة ما تأتينا فتجهل امرنا ويرده ان الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار
في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر وقد صحح الاستيناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه
منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من ان المستانف قد يكون منفيا على معنى

السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان
الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت
جزما ورده عليه ابن الضائع بان النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع
مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل الحديث والذي اقول ان مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا
يحسن حمل التنزيل عليه **تنبيه** لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ
والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع
اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة
للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلم يتوجه اليه حرف النفي وقال
بدر الدين ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن
انتهى وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم
ان جعلوا الكلامين اوجه الاعراب معنى

عطف الخبر على الانشاء وبالعكس

منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في
شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين
آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني
زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله وان شفائي
عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند باب ابن عامر و
كحل مآقيك الحسان باثمد واستدل الصفار بهذا البيت وبقوله وقائلة خولان فانكح
فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واما آية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد
بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب
الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق وجوز عطفه على فاتقوا وانه من
كلام غير الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام
منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات
فبشرهم بذلك واما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر
بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بانه قد علم انهم غير المؤمنين
فكأنه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانهم لا حظ

لهم في الجنة وقال في ابنه الصحيح ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك ان المخا
طبين بتؤمنون المؤمنون وببشر النبي ﷺ ثم لم لا يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان
يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة
اذ تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ثم ان تؤمنون لا يتعين للتفسير
سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة
تنجيكم من عذاب اليم كما كان هل انتم منتهون في معنى انتهوا او بان يكون تفسيرا في المعنى دون
الصناعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذي يتحصل من المفسر تقول هل ادلك على سبب
نجاتك آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وح فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير
في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها وحذف القول كثير
وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر قال الزمخشري في
واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك على التهديد واتفاقهما عند
[illegible] فهل يهلك الا القوم الفاسقون واما هذه نحو الآن فمعناه
نبه نحو الآن او الفاء في البيت لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد استدل ابن مالك فهلا
استدل بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحوه في التنزيل كثير واما ما قبلك
فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل
كذا وكذا كما قيل في واهجرني مليا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه
لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على
من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار
لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتعقبه ابو حيان في كلام
الصفار فوهم فيه والحق ما ذكر الصفار انه قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه
الذي اقتضاه المقام

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة
اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد
وعمرا اكرمته ان نصب عمرو ارجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني
المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ و
الضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ ويلزمه ايجاب النصب في

مسئلة

مسئلة الاشتغال لتناسب الا ان قال لا تقدر الواو للاستئناف والثالث لابي علي انه يجوز في الواو فقط
نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة
واضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ان
مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية مردود
بقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي
حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا
للاستيناف لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي ان تكون للحال فتكون جملة الحال
مقيدة للنهي والمعنى لا تاكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق
قد فسره الله تعالى بقوله او فسقا اهل لغير الله به والمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله و
مفهومه فكلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو ابطل العطف بتخالف
الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

العطف على معمولي عاملين

و
قولهم على عاملين فيه تجوز اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب
وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا
وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه
بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان اكل
طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي
انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار متقدما نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش
الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف
كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة
وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض
لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار
وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم
يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب
والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة

الواو مناسبة للابدال حتى وامّا النصب فعلى بابه من انه اتباع ان وفى وجب بثلثة اوجه احدها ان
في مقدرة فالعمل لها ويؤيده ان في حرف عبد الله التصريح بفي وعلى هذا الواو عاطفة عامل
واحد وهو الابتداء او ان والثاني ان انتصاب آيات على التوكيد الاولى ورفعها على تقدير مبتداء اى
هي آيات وعليهما فليست في مقدرة والثالث يختص بقراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي
ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد ومما اشكل على مذهب سيبويه قوله هَوِّنْ عليكَ
فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلَهِ مَقَادِيرُهَا فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا لأنّ
قاصر اعطف على مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على منهيها لزم العطف على معمولى
عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه اذ التقدير فليس منهيها بقاصر
عنك مامورها واجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عائدا على الامور كان كا
لعائد على المنهيات لدخولها في الامور واعلم ان الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه
له ان يسئل في قوله تعالى والشمس وضحيها والقمر اذا تليها الآيات فقال فان قلت نصب اذا
معضل لانك ان جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني ان اذا عطف على
اذا المنصوبة بالقسم والمخفوضات عطفت على الشمس المخفوضة بواو القسم قال فان جعلتهن للقسم
وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انما استكرهاه لان لكل قسم الى
جواب يختص ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كانها
هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط
لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَ
الصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ فان الجار هنا الباء وقد صرح معها بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصب
الخافض انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
ولا اشكال حينئذ في الاية واختار ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله في الاستقلال فقال في كتاب
النهاية وقيل ان كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما اظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري وينبغي له ان
يقيد الحذف بالوجوب

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة

وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا
يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم

نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو
الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف
نحو بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني
ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال
الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب
الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا
عنه فيفسره خبره نحو إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى الا
بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها
ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك و
هذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب
بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين
لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا
انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده الرابع ضمير الشان والقصة نحو قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ونحو فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا والكوفي يسميه ضمير المجهول
وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز
للجملة المفسرة ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال
في قوله أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ فيمن رفع سكران
وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان والصواب
ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن فارتفاع متساكر على انه خبر
لهو محذوف فاما ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا
يشاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد
وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته
راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون
انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل والمفعول وفيه
فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا

يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه والخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يريكم ان اسم ان ضمير الشان و الاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير الشان والاولى ان يعاد على غيره اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا تفعل انه يجوم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك الخامس ان يجر برب ويحكم حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا كقوله ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في فسويهن سبع سموات الضمير في فسويهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماة والوجه العربي هو الاول انتهى ويدل على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا بابه السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك وقد اخرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة يابون نعت الضمير وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا قال سيبويه هو باضمار اعني وقولهم فاما اخوانه فاسلوا اخوانك وقمن بنوك وقيل على التقديم والتاخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل نحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم

الخبر والمفعول والخلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيدا قال الزمخشري في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية فيمن قرأ بالتاء اي لا تحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل ان الفعل مسند الى الذين يفرحون بما اتوا وان المفعول الاول ضميرهم محذوف والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة اي لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا لان هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له نظير هذا في المسألة مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها يمتنع لانه يلزم تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك في شرح التسهيل وهم في هذا وهو انه منع من التقدم لكون العامل صفة والخلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة زعم ان منع عود الضمير على ما تقدم لفظا واجاز عوده الى ما تاخر لفظا ورتبة انما الاول فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها الآية كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون الضمير في بينه عائدا على ما تاخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الان عائد على ما تقدم لفظا ولو قدم تود لتغير التركيب وبجعل هذا ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التاخير وهذا لا يستقيم وقد تقدمت الفرق بينهما بان المعمول عليه في الثاني تام قاله في قوله ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا

والكلام فيه في اربع مسائل الاولى في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدأ في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون انك كنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرأ بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال لا يتقدم

على ما اما بها الظرف عند اكثرهم والثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان يكون امة هي اربى من امة فقدروا اربى منصوبا والشرط فيما بعده امران كونه خبر المبتدا في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كافعل من في خبرا او اقل في شرط الذي كمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدا وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجاز الفصل في ومكر اولئك هو يبور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد او لذاته كالفعل المضارع وكذا قول السهيلي في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيي واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى وابن شرط الرضي نفسه امران احدهما ان يكون صيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انا باك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير الخطفى وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا فكان قياسه يراني انا ان يكون اراني فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل انه فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب ح مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الآن جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية واجاز ابو عمرو زيد هو خير بتقدير الصفة اي وحده الا انه يفيد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له او لضمير يرى فالالف المقول على ان المصاب اذا اصابتني مصيبته انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يجب الاعتراض عنه بعد لا اي يرى نفسه وقوله بالخطاب والاشكال والتعزية للمصابح

مفعول لا مصدر وهو يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال يراه لكان حسنا اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصيبت المسئلة الثانية في فائدته وهي ثلثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى به ويؤكد والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلثة في تفسير واولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره المسئلة الثالثة في محله زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء والا الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو القائم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاول ولكون ما قبله ظاهرا في الثاني والثالث فلا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ووهم ابو البقاء فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا للفضيلة ويحتمل الثلثة في نحو انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو كان زيد هو الفاضل البدلية ووهم ابو البقاء فاجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت انت انت فالضمير الثاني مبتدا او خبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا قلت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدا لا فصل لظهور ما قبله ومنع التوكيد وتنكيره بمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه

هما اللذان يُجيرني ويُصيرني انه ان قدر يكون ضمير لكل فابواه مبتدأ، وقوله هما اما مبتدأ فان

وخبره اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا جوزنا بدل الضمير من الظاهر

فاللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدأ او فصل او بدل

وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء. **روابط الجملة بما هي**

خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل ولهذا يُربط به مذكورا كزيد ضربته

ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر انه لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر

في سورة الحديد وكلٌّ وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كما

قرأ الجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي فضّل الله المجاهدين فتناسب بين الجملتين في الفعلية بل بين

الجمل الثلاث بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على

الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب

ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيد ضربته وعمرو اكرمته اذ الفرق بينهما وقول ابي النجم كله لم اصنع وقيل

على التوكيد لم يتجه لان ذنبا نكرة وعلى المفعولية كان فاسد المعنى لما بينا في فصل كل ضعيفا

لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدأ نحو ان الامر كله لله فقرئ بالنصب و

الرفع وقرأ ابن عامر افحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم اي منوان

منه ونحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اذا لم نقل ان ال نائبة عن الضمير وقوله تعالى

ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اذا لم يجعل ذلك اشارة الى ... هذا التقدير سواء قدرنا

اللام للابتداء ومن موصولة او شرطية او قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما على الاول فلان

الجملة خبر واما على الثاني فلان الجواب خبر اسم الشرط المرتفع بالابتداء مع ان يشتمل على ضميره

سواء قلنا انه الخبر او ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث فلانه جواب القسم في اللفظ

وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما

على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما ان تكون اللام للابتداء لا الموطئة

تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون

معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو و

قام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من

الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل

العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان نصح المسألة ونحو ذلك مسألة الاشتغال

يجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا اباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء ثم وصح الترجيح

بالعامل واذا ابدلت اخاه من عمرو ولم يجر على ما مر من الخلاف في عامل البدل فان قدر

ثانيا جاز باتفاق ويجوز باتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته لان الصفة والموصوف

كالشيء الواحد. الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار

والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع

والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ويحتمل ولباس التقوى ذلك خير وتختص

بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام

هذا الا ما فيه ونحو زيد قام ذلك سائغ والمجمع عليه في الاية الثالثة والاجرة في الرابعة احتمال كون

ذلك فيهما بدلا او بيانا وجوز الفارسي كونه صفة وبعضهم جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي

بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف. والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في

مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال الشاعر

لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا الرابع اعادته بمعناه نحو زيد

جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين

يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ

بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من

المذكورين او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله

الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم

ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقيل

الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسألة وعلى القول بان ال في

فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم

فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء. السادس ان تعطف بفاء السببية

جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض

مخضرة وقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل

لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه. السابع

المتصف بالواو فجاره هشام وحده نحو زيد قامت هند لكونه بها او نحو زيد قام وقعدت هند بناء
على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل
جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على
جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين و
طائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة
هي المأوى والاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له العاشر كون الجملة نفس المبتدأ في
المعنى نحو نطقي الله حسبي ومن ذلك اخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا تنبيه الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وازواج الذين واما الكاف في محذوف
مضاف الى الهاء على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن
وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء والكسائي ويتعين مثله الاصل
يتربصن ... ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون
لانطاق لكونه ضميرا وحصل الربط بالضمير والقائم مقام الظاهر المضاف للضمير

الاشياء التي تحتاج الى الربط

هي احد عشر احدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم
مردود قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق
والحق اقول ان الحق الاول مبتدأ خبره الحق الاول على قراءة بالرفع وقوله ان التقدير ان الامر
مردود لان تصير الجملة مفردا وجوابا لقسم لكون مفردا ان الخبر فيها المحذوف اي اولا
موجود والحق ... الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا
نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او مقدرا اما مرفوعا كقوله ان يغتالوك فان تغتالك لم يكن عارا
عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرورا
نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا
هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات وقرأ الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا
تصبحون على تقدير فيه مرتين ثم هل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب
الضمير واتصل بالفعل كما في قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا
قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن ونقلهما ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون

المحذوف الا الهاء ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير في الجر لكون الحذف التدريج قال الاكثر النحويين
منهم سيبويه والاخفش يجيز الامرين والاول ... وهو مخالف لما نقله غيره وزعم ابو
حيان ان الاولى ان لا يقدر في الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل ويوما يوم لا تجزي فابدل يوم الثاني
من الاول ثم حذف المضاف ولا يعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر
فانما اولا انها انما بقيت من المضاف ولا يكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع الثالث الجملة الموصول بها
الاسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكورا نحو الذين يؤمنون ونحو مما عملت ايديهم وفيها
ما تشتهيه الانفس ونحو يأكل مما تأكلون منه او مقدرا نحو ايهم اشد ونحو وما عملت ايديهم
وفيها ما تشتهي الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة اقوى منه في الصفة
ومن الصفة اقوى منه في الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله فيا رب ليلى انت في
كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع وهو قليل والوقف تقديره وانت الذي في رحمته كما
يمكنهم ان يقدروا في رحمتك كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني فيما كانهم كرهوا بناء قليل
على قليل لان الغالب ... وقولهم فعلت قليل وكثر مع هذا مقيس ... ونحو
زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة
الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على
الصلة صلة فلا بد من رابط واما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال الرابع
الواقعة حالا ورابطها اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او الواو فقط نحو
لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة او الضمير فقط نحو ترى الذين
كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح في الصورة الثانية انه لا بد من تقدير الضمير
اي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها
في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون
والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام
ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر
الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله بعثت غائصا الطالب اللؤلؤ نصف
النهار وهو غائص وصاحب لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره وشريكه بالغيب

فلا بد فيه من الضمير الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه او عمرا واخاه او عمرا اخاه اذا قدرت الاخ بيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام تتعلق بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من آية تمييزا لكم مبتدأ او مفعولا لآتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بان لما فيما تقدم من التمييز لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل عشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترطه في غير باب التمييز ويرده ان من في رطل من زيت وخاتم من حديد زايدة لا مبينة للجنس السادس والسابع بدل البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا به نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اليه سبيلا اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ان أل خلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم اي ثويته فيه فالهاء في ثويته مفعول مطلق وهو ضمير الثواء لان الجملة صفة ثواء والهاء رابطة الصفة والضمير المقدر رابط البدل وهو فيه بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده انه يجوز ان تكون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير **تنبيه** انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة لا يربطه ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه او وجها منه او مقدرا نحو زيد حسن وجها اي منه واختلف في زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير

الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل او بيان والثاني منعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تتبع المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والمرجح انه بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها الصفة لحسن انه منكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول قول الجمهور مثل ضرب زيد اليد والرجل وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها او نابت أل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض او اشتمال خلافا للزمخشري التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكور نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا او منوبا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه او الاصل في حجه واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الاية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر ان العموم فيها غير مراد وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وان الجواب في الايتين والبيت محذوف تقديره في الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلنا على منعه العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد وبذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل واطلب طالب للملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لانه يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني وحينئذ يلزم كونه مثبتا لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع

المفهوم من لو إذا امتنع ما يليها الإثبات فيكون ثابتا طلب القليل لعدم انتفائه بقوله ولو
أنما أسعى لأدنى معيشة وإنما لم يجز أن يقدر هذا من باب التنازع لأنه صرح بعده بنفي كفاني فلا
تنازع بينهما فإن قلت فما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال قلت إذا قلت لو دعوتم الجائزة
غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والجائزة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني
قلت أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل وجزم به قول الفارسي والكوفيين أن
البيت من التنازع وإعمال الأول وفيه نظر لأنه إن المعنى لو ثبت أن أسعى لأدنى معيشة كفاني
القليل في حال أني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل بعدم طلبه موقوفا على طلبه له
فيتوقف عدم الشيء على وجوده وبهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم في ثلث تبيق لم قال أعلم
أن النفقة على كل تقدير إلى أن فاعل تبيق يرجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبيق
واعلم قد تنازعاه كلا أضربني وضربت زيدا فالارتباط بين تبيق واعلم على أنه لوضع لم يحسن
حذف ما عليه لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى أن الكوفيين لا يجيزونه ألبتة و
ضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كضربني وضربت زيد حتى أن البصريين لا يجيزونه
إلا في الضرورة والصواب أن مفعول اطلب المال محذوفا كما قدرناه وأن فاعل تبيق ضمير
مستتر فيما المصدر أي فلما تبين لم ينبق كما قالوا ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه
أو للشيء أي عليه الكلام أي فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه ونظيره إذا كان غدا فأتني أي إذا كان
هو أي ما نحن عليه من سلامة الحادي عشر ألفاظ التوكيد الأول وإنما يربطها الضمير الملفوظ
به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول [illegible]
نقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي
خلق لكم ما في الأرض جميعا إن جميعا توكيد لما ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل
فلا يحمل عليه التنزيل والصواب أنه حال وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم إنا كلا فيها
إن كلا توكيد والصواب أنها بدل وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل إذا كان مفيدا
للإحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز أيضا أن تلي العوامل إذا لم تتصل
بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة
فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضعفان تنكير
كل بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا أي جميعا وتقديم

الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته فإنها إنما تؤكد بما بعد كل نحو
فسجد الملائكة كلهم أجمعون

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي إحدى عشر أحدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص
الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد
الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر إذا أردت الحال والاستقبال فإن
الأصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على أن
هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان
وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة والتوصيف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول أبي كبير
فأتت به حوش الفؤاد مبطنا والانتصاب المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان
يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي المختصر ابن مالك ورد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد
إلا تخفيفا فقال بل يفيد أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب وهذا سهو فإن
ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب فقط والتخصيص حاصل بالمعمول
قبل أن تأتي الإضافة فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف
والتخصيص لأنها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين
قال الزمخشري أريد باسم الفاعل هنا الماضي كقولك هو مالك عبده أمس أي مالك الأمور
يوم الدين على حد ونادى أصحاب النار ولهذا قرأ أبو حنيفة ملك يوم الدين وأما الزمان
المستمر كقولك هو مالك العبيد فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن ولكنه
نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ بجر
الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما بإضمار جعل أو عطفا على محل الليل لأن اسم الفاعل هنا
ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة ومثله فالق
الحب والنوى وفالق الإصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى و
حاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي وأنه إذا كان حدث الإرادة
مستمرة في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الأمر كذلك الرابع إزالة القبح أو
التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فإن الوجه إن رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير
الموصوف وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير

الباب الرابع

المؤنث كقوله إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ويحتمل أن
يكون منه إن رحمت الله قريب من المحسنين وبعيد ولعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث
لا إضافة ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق
وأما قول الجوهري إن التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة
والموعظة نافعة وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهر لا المضمر السادس تأنيث المذكر
كقولهم قطعت بعض أصابعه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة ويحتمل أن يكون منه فله عشر أمثالها
وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها أي من الشفا ويحتمل أن يكون الضمير للنار وأن الأصل
فله عشر حسنات أمثالها فأقيمت صفة الجمع مقام الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي
أسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقال وما حب الديار شغفن قلبي وأنشد سيبويه
وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم وإلى هذا القول يشير ابن حزم
الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب وأعجم فإن صديق
السوء يزري وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص
كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن المتزيد الآخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط وشرط هذه
المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت
ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابن الفتح في توجيه قراءة أبي العالية لا تنفع نفسا إيمانها بالتاء إنه
من باب قطعت بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم
المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي
فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز السابع الظرفية
نحو تؤتي أكلها كل حين وقوله أنا أبو المنهال بعض الأحيان وقول المتنبي أي يوم سررتني بوصال
لم ترعني ثلاثة بصدود وأي في البيت استفهامية يراد بها النفي لا شرطية إذ لو قيل كان ذلك
إن سررتني انعكس المعنى ولا يقال يدل على أنها شرطية أن الجملتين استوفتا ولم تربط بشرط سبق
بالأولى فدل على أنها لا تحتاج الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال والرابط محذوف أي لم ترعني
بعده ثم حذفا تدريجا أو على التدريج أو حالا من نا المخاطب والرابط الياء عليها وهي حال مقدرة
أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها أي ما إن سررتني غير مقيد بأنك لم ترعني بعد ذلك فلتشر
بالرفع فالحالية متعذرة لعدم الرابط الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا أي

في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

منقلب ينقلبون فأي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال
ستعلم ليلى أي دين تداينت وأي غريم للتقاضي غريمها أي الأولى واجبة النصب بما بعدها كما
في الآية إلا أنها هنا مفعول به كقولك تداينت دينا لا مفعول مطلق لإبهام نصف المصدر والثانية
واجبة الرفع بالابتداء ومثلها لنعلم أي الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا التاسع وجوب
التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة أي يوم سفرك
والمفعول في نحو غلام أيهم أكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع
في نحو علمت أبو من زيد ولهذا يقول بعض الفضلاء عليك بأرباب الصدور فمن غدا
مضافا لأرباب الصدور تصدرا وإياك أن ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والإشارة بخفض مزمل إلى قول امرئ
القيس كأن أبانا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل فإن الأصل مزمل بالرفع لأنه صفة لكبير فكان حقه
الرفع فخفض لمجاورته للمخفوض العاشر الإعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والأكثر البناء
الحادي عشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد
استدل على ذلك بأمور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله
الأخفش وخولف واحتج عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر أي وحيل هو أي الحول كما في
قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب أي ويعتلل هو أي
الاعتلال ولا بد عند من يقدر عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من الضمير ليستفيد بها
فيفيد ما لم يفده الفعل وعن الثانية بأنه على حذف الموصوف أي ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن
ومنا أقام أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح قاله
الأخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل أي لقد تقطع
التقطع بينكم أو إلى الوصل أي لقد تقطع الوصل بينكم وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو
يستلزم عدم التواصل أو إلى ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تنازعاه ويؤيد التأويل قوله أهم بأمر
الحزم لو أستطيعه وقد حيل بين العير والنزوان ففتح بين مع إضافته إلى معرب ومنها قوله تعالى
إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف أن يصيبكم مثل ما أصاب
بالفتح وقول الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها
المبهمات بأنها تثنى وتجمع كقوله تعالى إلا أمم أمثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان

ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاق فقصر كما قيل بر وبار ... ففتح غير ... ومثل
منه فان فاعل يصيبكم ... وما توفيقي الا بالله ومثل ... واقاربت الفرد
ضعفا ... ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات
اوقال فغير فاعل يمنع وقد جاء مفتوحا والثاني يؤيده ابن مالك ان قولهم غيران واعتبار
لبس ... ولو كان المضاف غيرهم لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني
فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه والقائل بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا
مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر يوم وفتحه
الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين
عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لأجتذبن
منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن
مالك وعند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب
الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غير
ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا
من حيث يطلع الفجر وقال الآخر ألم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل وانني
لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل رويا بالفتح ويروى ان ابن الاخضر سئل
بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي
تستك منها المسامع مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء مثلك رائع فقال
... والتعجب ... فقال ابن الابرش قد اجاب بما ذكر
انه لما اضيف الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب محله الرفع بدلا من انك
لمتني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو
غلامك وفرسك ونحو هذا القائل مردود بان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها
لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني وعلى الجر
ففي البيت اشكال وهو ان التابع عين الاول وهو اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه المقول
مقالة قول ... الى المفسر وجوابه ان الاصل مقالة ان حذف التنوين للضرورة او لا ضافة
... ان وصلتها بدل من مقالة او من انك ... خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان

باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتخفيفها فاضطروا الى حذف التنوين ... ملائم
وهو مصدر المثنى المذكورة او الاخرى محذوفة

الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا

وهي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف والنحويون يقولون ان افعال الغرائز
على فعل الا ... ما اشبهها انما تقوم بفاعلها لا تجاوزه ولهذا يحول المتعدي قاصرا اذا
حول وزنه الى فعل لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه واما
رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن فلانه ... ضمنا معنى وسع وبلغ
الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي الرابع
كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة وحصاد
والخامس كونه على افعل كاقشعر واشمأز والسادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم اي اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة
احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا
انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس يغرندينى اطرده عني ويسرندينى والثالث لهما يغرنديني
بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني وبمعناه يسرنديني العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول
كاستحجر الطين وقوله ان البغاث بارضنا يستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق
انكسر الثاني عشر كونه مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت قد
مضى ان انفعل قلت نعم لكن ذاك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن
انفعل تقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم ولممته فالتأم واصلا ان المطاوع
يقصر عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه
قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني
الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني
واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمناه وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب
المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على
تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير الثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو
تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن الرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر كقوله تعالى
ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا عزموا ... واصلح لي في ذريتي

لا يَسَّمَّعُونَ إلى المَلَإِ الأعلى وقولهم سَمِعَ الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها
ضمنت معنى ولا تُثب يخرجون وعن نواوبارك ولا يسمعون واستجاب ويعث او يفسد
والسابع الباقية ان تدل على حِسٍّ كلوم تحجّل وشجع او على عرض كفرح وبطل واشر وحزن
وكسل او على نظافة كطهر ووضوء او دنس كنجس ورجس واجنب او على لون كاحمرّ وخضر
وادم واحمار واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل **تنبيه** وضع ثعلب
في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون
عند تعاهد الا من اثنين ولا يكون متعديا ورده قوم بمجاز وزنت اخوات اليها او صفر اواحد
الخليل يتعاهده هو قليل وحسن الحكم تبرو ابا زيد عنهما فنعها وسئل يونس فاجازهما
يجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا فانشدوا من يتعاهد فقال يونس
يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قوله
نعيب بيننا نعاطي الحلاة فتغري برما البحر لم تجري ستنقع ان من رواه نجر التعاطي بنقل الى ان
تفاعل لا يتعدى ثم رده عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها
متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير
قاصرا نحو ضارب زيد عمرا الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقنا انتهى
والذي ذكره ابن السيد ان تفاعل لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يحقق
الرد برواية الجر والاصح روايته بالنصب

الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة احدها همزة النقل نحو اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم
من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي
الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل متعد لاثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلاثة
الا في رأى وعلم وزعم الاخفش الحاق اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة
كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو
ظاهر مذهب سيبويه والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا
وماشيته وسايرته والثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت
زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة الى الشيء كاستخرجت
المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين نحو

استكتبته

استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه
معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز غير ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور
واما قول الاكثرين ان استغفر من باب اختار فمردود والخامس تضعيف العين تقول في فرح
زيد فرحته ومنه قد افلح من زكاها هو الذي يسيركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا
للتكثير لا للتعدية كقوله سرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها وفيه نظر لان سرته
قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت
التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه
وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا
فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة جيء بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو
في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما
لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة
القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في
وجوب صومه او الذي انزل في شأنه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نجوما في ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى
وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت
الذين يخوضون في آياتنا الآية وهي آية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما في
المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسألة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز
في علم المتعدية لاثنين ان تنقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه
انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والسادس التضمين فلذلك عدي
رحب وطلع الى مفعول واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما
معنى خاف وامتهن او اهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل
الى اكثر من درجة ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا
وذلك في قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا
يألونكم خبالا وعدي اخبر وخبر وحدث وانبأ ونبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى

بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى الآخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم

السابع اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اى على سر اى نكاح اعجلتم

أمر ربكم اى عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه

مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اى في الطريق وقول

ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم

لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان

وان واهل الحجاز نحو عجبت ان تقوم مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون مصدرية واللام مقدرة

والمعنى لأن تكرمني واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها والا حذف مع كي الا لام

العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا

الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا إله إلا هو اى بان لهم وبانه وترغبون أن تنكحوهن

اى في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله ويرغب أن يبني المعالي

خالد ويرغب أن يرضى صنيع الألائم انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح

وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدرهما متفقين للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف

الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه

الجار وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله

نظائر نحو لاه أبوك واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه

يرى انه نصب فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا

وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد

لله فاعبدون لان هذه امتكم ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا يقال

أنك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه روي

بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لأن تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول

اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب

بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين يقال

كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال وأن يعرين إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم

عجاف فاذا فتحت السين كان بمعنى ستر وغطى فيتعدى الى واحد كقوله وأركب في الروع

خيفانة كسا وجهها سعف منتشر او بمعنى اعطى وهو الغالب فيتعدى الى اثنين نحو كسوت

زيدا جبة فالواو كذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه

بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندي من باب المطاوعة يقال شترته فشتر كما يقال ثرمته فثرم

وثلمته فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه وفهم البيت ولكن حق فيه المفعول

الباب الخامس

من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشر الجهة الاولى ان يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما

تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا او مركبا و

لهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه وقد حكيت ان

بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس

نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلب محل الشاهد في البيت فلم يجده فظهر لي حسن افتر كنانة

في نعم الجواب وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم و

هو محل الشاهد وسألني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير تقي

نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو

السيئ الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك ثم قال

الشلوبين حكي لي ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وإن

كان رجل يورث كلالة فقال اخبروني ما الكلالة فقالوا الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا

ابن فما سفل فقال فهي اذن تمييز وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف

الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا انتهى اصاب هذا

النحوي في سؤاله واخطأ في جوابه فان التمييز بالفاعل بعيد حذفه نقض للغرض الذي حذف لاجله

وقد الجمع في البيت المحتج عليه من طي ذكر الفاعل فيه ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب اخواه

رجلا ولا قرأت من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان

يذكر الفاعل بعدما حذفت انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذفت فيها وكاعراب هذا المعرب

كلالة تمييزا قول بعضهم في هذا البيت ينشط الحيات وجها رحبا نشطا وزاغير لغظم

كلبا ان الاصل كما نشط كلب فراغيم ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول فرفع ثم اضيف اليه

ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب في الابيات كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة وهو اما حال

من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبرا او تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة و
من فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى
تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله واما البيت فتخرجه على القلب واصله كما
تبطئ المغاة كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا
على المفعول المقلوب عن الفاعل وهذه امور يعرفون انها مثلا متى بني فيها على ظاهر اللفظ
ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه الوهم بهذا السبب
وسترى ذلك معينا فاحدها قوله تعالى اصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان
نفعل في اموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل
لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى
ان نترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء فالعطف على ان نترك وموجب الوهم
المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف ونظير هذا سواء انه يتوهم في
قوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ان الفعلين منصوبان
حجز بين فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل لن ان ذلك غلط وان ادع منصوب
بلن واشهد معطوف على القتال الثاني قوله تعالى واني خفت الموالي من ورائي فان المتبادر
تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت
ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من ورائي
او فعل الموالي من ورائي واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة
بالفعل المذكور الثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر
تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اي مستقرا
في الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصابه بأماته
وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الاماتة سلب الحياة وهي لا تمتد والصواب ان
يضمن اماته معنى ألبثه فكانه قيل فألبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه
من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الاماتة لانه كالافعال في عدم الامتداد
فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ويصير هذا التعليق بمنزلته في قوله تعالى قال
لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة

على معنى كلمتين ويدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظيره ايضا قوله عليه افضل الصلوة
والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه فلا يجوزان
يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب
تعلقها بما تعلقت به على فان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في
يولد ويولد خبر كل الرابع قول الشاعر زكت بنا وحنا ولو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج
بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد والصواب تعلقه بناصح من معنى بارد
اذ المراد وصفها بان ريقها يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لا انه
يتمنى ان تجود له بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش الخامس
قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى
مع ابيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي ولا بالسعي
لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ
الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم
يستحكم قوته بحيث يسعى مع غيره السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته
فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم
المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ لا ينتصب باعلم
الا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم السابع
قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا
يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ وان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين
يجب تقدير مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا باب ظن نحو
ان راه استغنى فلا تحسبنهم بمفازة فهم ضمنا ابا ويجب تقدير هذا المضاف في نحو قوله فهزي
اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك وقوله هون عليك
فان الامور بكف الاله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته وقوله [illegible]
اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى اسمان في ذلك كما في قوله غدت من عليه بعدما
تم ظمؤها وقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي ودفع المحذور المذكور
وهم لان معنى على الاستعلاء ومعنى عن المجاوزة وانهما لا يتأتيان هنا ولان ذلك لا

ينافي معنى الى لانها لا تكون اسما الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة بيحسب وهي للتعليل التاسع قوله تعالى ألم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم في ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اي ألم تر الى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك بل هو مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم ابو البقاء فجوز كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم بان ما قبل الغاية لابد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغاية ان كان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخلا في المأمور بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل آية السرقة وانه قد صح الخبر بالاقتصار عليه السلام في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلابد من تقدير محذوف ايضا اي مدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثاني عشر قول ابن دريد ان امرأ القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك لكان المجرى قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره قوله ايضا يصف الحاج ينوين البيت التي فضلها رب العلى لما دحا تربتها على البنى فان قوله

على البنى متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاولى ومعترضة على الثاني فالواو للاعتراض ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى المجرور على ان جملة النفي حال اخرى من الكتاب على ان الحال تتعدد وقياس قول بعضهم في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك لا يقال يرجح ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال بعضهم ولكن الحال بالخبر اشبه ومن ثم اختلف في تعددها واتفق على تعدد النعت واما جعلها معطوفة على الحال الاولى وقيل الاخيرة حال وقيل بدل منها عكس ... الرابع عشر قول بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر هذا هنا فالاحسن ان يجعل صفة لغثاء فيجعل حالا من المرعى وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل الخامس عشر قول بعضهم في فاخرجنا به نبات كل شيء فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من اعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير ومن الكرم جنات ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين اي ولهم حور واما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من باب ... السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج ويرده مع فساد المعنى ضعفه من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله

أفنى تلادي وما جمعت من نشب ... قرع القواقيز افواه الاباريق

فيمن رواه برفع افواه والحق جواز ذلك في

النثر لانه قليل ودليل جوازه هذا البيت فانه روي بالرفع مع تمكن من النصب فهما الرواية الاخرى
وذلك على ان الفواد هو الفاعل والاهواء مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع و
من مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتاتى فيه ذلك الاشكال
لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض
وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها
والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهما فالعموم مخصوص اما بالبدل او بالجملة السابع عشر
قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوأة اخي انه
انتصاب اواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة
لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب
عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان الم تر في معنى قد رايت اي
انه استفهام تقرير مثل الم نشرح وقيل النصب جائز كما في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض
فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تاويل فتصبح باصبحت والصواب
القول الاول وليس الرفع مثل الم يسبق والمانع الثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم
الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ان الاصل اتخذوهم وهم قربانا وان الضمير وقربانا
مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان
آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذموا
على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما
انك اذا قلت اتتخذ فلانا معلما دوني كنت آمرا له ان يتخذك معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه
بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم ان حصرت صدورهم جملة دعائية ورده الفارسي بانه لا يدعى عليهم بان تحصر
صدورهم عن قتال قومهم والثاني يجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال
حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة تتمة العشرين قول ابي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في
كهفهم ثلث مائة سنين بتنوين مائة انه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلث
او مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام مائة فسد المعنى الحادي والعشرون

قول المبرد

قول المبرد في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان اسم الله تعالى بدل من آلهة بناء على ان البدل
في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج وما قام احد
الا زيد مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانك اذا صدقت ما قام احد الا زيد صدق قام زيد واسم
الله تعالى هنا ليس مستثنى ولا موجبا له الحكم اما الاول فلان جمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان
المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وذلك يقتضي انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله
لم تفسدا وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا واما انه ليس موجبا له الحكم فلانه
لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث بأسره في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد
لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا
اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو
ان زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم ان الجمع في الاية والمفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان
في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد
ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع الثاني والعشرون قول ابي
الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه ورده
المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في
كلمته فاه الى في او قال في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس فلعل
الوهم على غيره هذا حكي عن اليزيدي انه قال في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام
تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبر ان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا
يحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين اهل الادب رووا عن ابي عثمان المازني ان بعض
اهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من
شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجابه بان الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب
الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت
فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرأته
على ابي عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر اوجب النصب وشرحه
بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ
اليزيدي في معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسن الواثق ثم امر

لربا لعف دينار وزدته مكرمًا فقال للمبرد تركنا الله ما نعرضنا القا

الجهة الثانية

ان يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة وها انا مورد لك امثلة من ذلك احدها قول بعضهم في وثمود فما ابقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادا او بتقدير واهلك ثمودا و انما جاء ونحن عن فضلك ما استغنينا الا بشعر مع ان المعمول ظرف واما قراءة عمرو بن فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اي من شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول الثاني قول بعضهم في قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون ان اذ ظرف للمقت الاول او للثاني و كلاهما ممنوع اما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم في ذلك الوقت وانما يمقتونها في الآخرة ونظيره قول بعضهم في يوم تجد انه ظرف ليحذركم حكاه مكي وقال وفيه نظر المعنى الجوه بانه خطا لان التحذير في الدنيا لا في الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في وانذرهم يوم الآزفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا واحذروا واما امتناع تعليقه بالاول فهو الذي غاب علمه عن الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر و معموله بالخبر ولهذا قالوا في قوله ولقد وقفت ينتظرن قضاءه بضاحي غداة امره وهو الصرحان ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقفت ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وامره بالاجنبي والحامل لهم على تقدير ابن الشجري وغيره امره معمولا للمقت بحذف في الوجوه ما يعمل ونظيره ما لزم الزمخشري هنا ما لزم اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر ولذا علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات فان في الاول الفصل بخبر ان وهو لقادر وفي الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون معمولا لكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظير الالزام له على هذا التقدير ما لزم اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله فانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل تمامه والصواب ان الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اي مقتكم اذ تدعون وصوموا اياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره في التعلق بمحذوف

قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الا ان اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا وانما اليوم بانهم لن يبشروا سبهم نفلى الخلاف في جواز تقديم منصوب لبئس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه وقد سئل ابو الفتح المتنبي عنه فاعرب وفاؤكما كالربع مبتدا وخبره وعلق الباء بوفاؤكما فقال له كيف يخبر عن اسم لم يتم فانشد قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت تمنع حبها ان يحصدا اي لسنا كاياد بدلا من قبيل مجيء معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف اي جعلت دارها وفيتما بان تسعدا ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة انما يسليني اذا كان بدمع ساجم اي هامل كما ان الربع انما يكون اشجى على الحزين اذا كان دارسا الثالث تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله ولا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى في الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اي كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا الخامس قول بعضهم في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وانما هو على الخبر بالظرف فيما يظن الحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا السادس قول الحوفي ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها والصواب تعلقهما بما بعدهما ونظيرهما قول المفسرين في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم

تخرجون من الارض فعلقوا اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح فى العربية قول بعضهم فى ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا او اخذوا ويرده ان الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم واما قول ابى البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح ان الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيئان و قول الحوفى وكانوا فيه من الزاهدين ان فى متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها باعنى محذوفا او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين فان قدرت ال للتعريف فواضح السابع قول بعضهم فى بيت المتنبى يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود فى عينى من الظلم ان من متعلقة باسود وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع فى الالوان والصحيح ان من الظلم صفة لاسود اى اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل اى احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما الثامن قول بعضهم فى سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقيل سقيا اياك فان سقيا يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم قلنا لام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع فى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر التاسع قول الزمخشرى فى ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضى ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر فكيف فى افصح الكلام والصواب ان يحمل على ان الزمانين والابتغاء فيهما وزعم عصرينا فى تفسير له على سورة البقرة وال عمران ان قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذر او بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفى الثانى ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك انه لو علقه بيجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثانى تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد فى المعنى وان اتحد فى اللفظ العاشر قول بعضهم فى فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على انه خبر الحادى عشر قول بعضهم فى وما هو بمزحزحه من العذاب

ان يعمر ان هو ضمير الشان وان يعمر مبتدا وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم تدخل الباء فى الخبر ونظيره قول اخر فى حديث بدء الوحى ما انا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء فى الخبر يابى ذلك الثانى عشر قول الزمخشرى فاينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله اى ولا تظلمون فتيلا اينما تكونوا يعنى فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا فى الشعر واما قول ابى بكر فى كتاب الاصول انه يقال اتيك ان تاتنى فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطا عند اصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم فى بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بان خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيئا وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد ففى التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والاخرة واما خاسرة فكانه على النسب اى ذات خسر وربح ايضا يتعدى يقال ربح دينارا وقال سيبويه اعمالا مشبه بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز

الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت فى العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة فلنذكر منه امثلة احدها قول ابى عبيدة فى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول والذى اخرجك وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق فى وجهه ويبطل هذه المقالة امور احدها ان الكاف لم يجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله فانت الذى فى رحمة الله اطمع ووصله باول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثانى بانه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعن الثالث بان الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفى الاية اقوال اخر احدها ان الكاف مبتدا وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما وثانيها انه نعت مصدر محذوف اى يجادلونك فى الحق الذى هو اخراجك من بيتك

جعلا مثل جعل الخوارج وهذا بناء على تشبيه الشيء بنفسه باعتبار حالين وهو أقرب مما قبله لأنه بقيت صفة أيضا ولكن التقدير قل الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو أقرب من الرابع أنه نعت لحقا أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الخوارج بالحق في الآية وسادسها وهو أقرب من الخامس أنه خبر لمحذوف أي هذه الحال كحال إخراجك أي أن حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة مثل حالهم في كراهة خروجك للحرب وفي هذه الآية أقوال أخر منتشرة المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ في قراءة إن البقر تشابهت بتشديد الشين إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي وأنشد تتقطعت بي دونك الأسباب والحق أن هذا البيت ولا أنشده القاعدة وأن أصل القراءة إن البقرة بتاء الوحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت وهو إدغام من كلمتين الثالث قول بعضهم في [illegible] إن الأصل [illegible] أي ما الناس إلا القاتل كما تقول ما الناس إلا زيد ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة إن الذي وأن المصدرية يتقارضان فيقع الذي مصدرية كقوله أتفرح أن أذى الحبيب كالذي أرى كبيري من حب مثر تفرح ويقع أن بمعنى الذي كقولهم زيد أعقل من أن يكذب أي من الذي يكذب انتهى فأما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا وأما عكسه فلم أعرف قائلا به والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لإشكالها وظهر لي فيها توجيهان أحدهما أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول أن والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول إلى المعنى الذي أراده ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى إن التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال أبو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا إن المعنى يعودون للقول والقول في تأويل المقول أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إن العود الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقوله إذا أنت

فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص والتوجيه الثاني أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك أبدا مع أفعل هذا لقصد التعميم ولو اختير الإسهاب لأوردت أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب

الجهة الرابعة

أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذلك فله عذر وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها أحدها قول جماعة في وقيله إنه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول الحوفي في قوله تعالى إن الذين كفروا بالذكر إن خبره أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذي الذكر إن جوابه إن ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب إنه عطف على ووهبنا له إسحاق وقول الزمخشري في وكل أمر مستقر فيمن جر مستقرا إن كلا عطف على الساعة في اقتربت الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى إذ أرسلناه إنه عطف على وفي الأرض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم ألربك البنات إنه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا قال هو معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله أما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف ليكتبون أو يعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق أو إنه مصدر لقال محذوفا أو نصب على إسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وأما إن الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في إن الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك أي في شأنهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد لأن الظاهر أن لا يأتيه من جملة خبر إنه وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف أي إنه

ملجئ بدليل الثناء عليه بقوله ذي الذكر وانما هي انك لمن المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر
منهم اوما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش
ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده ان الجواب لا
يتقدم فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا الاية وحذفت اللام للطول واما ثم
اتينا فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم
بانا اتينا موسى الكتاب واما فكل امر مستقر فمبتدا حذف خبره اي وكل امر مستقر عند الله
واقع او مذكور وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار
حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وفي موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها آية الثاني قول
بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء لبعد
صرفه الى المطلوب غير التطوف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم
وقد باغراء الشاذ ما بعده عليه رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري والذي صرحت به عائشة
خلاف ذلك وقصتها مع عروة ابن الزبير رضي الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري
ثم الجواب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا واما قول بعضهم في
قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن
وبه تخلص من اشكال ظاهر في الاية محوج للتاويل الثالث قول بعضهم في انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب على [illegible] وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير
الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن معاشر
الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله اندادا انه يجوز كون تجعلوا
منصوبا في جواب الترجي اعني لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه
بصري ويتاولون قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا واما على العطف على الاسباب
على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني
فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا نظير قوله في قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد
مضى البحث فيها ونظير هذا على العكس قول الكرماني وغيره في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه

نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل فما قام
احد الا زيد كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار وانما اتت قراءة الجماعة
على افصح الوجهين الا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم
قرءوا في ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا
ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرءوا وما لهم به من علم الا اتباع الظن و
اجماع الجماعة على خلافه ونظيره حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول
بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون
وانما القاعدة الكثير عنده توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل
نحو قمتم انتم انفسكم الخامس قول بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم
والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب باللام كقوله لتقم انت يابن خير
قريش فتقضي حوائج المسلمينا السادس قول المعربين في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي
احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذفت الواو واجتزئ عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا
من ارادوا ولا يالوهم احدا ضرارا والاجماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله وان
الذي حانت بفلج دماؤهم والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدا اي هو احسن وقد
جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على انه قياس مع اي كقوله فسلم
على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل
ان يتموا بالجمع فحمل الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون اليك ولكن الظاهر منه
قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية السابع قول بعضهم في قوله
تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد
قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب
انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم انفسكم لا
يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا للامر الفعل فان قدر استينافا فالضمة اعراب
بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله
وما عملت من سوء تود لا يجوز ان يكون ما شرطية لرفع تود هذا مع نصه في المفصل
بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما راى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة

المتفق عليها عليه ويوضح لك هذا انه يجوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك
على تأويله بالماضي فقال قرئ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء
ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا
مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد ركب كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع فقال ايضا
والصواب ما بينت لك قال ويجوز ان يتصل بقوله تعالى ولا يظلمون انتهى وهذا معنى بعيد الثامن
قول الحوفي ان بسم الله خبر والحمد مبتدا ولله حال والصواب ان الحمد لله مبتدا وخبر وبسم الله
على ما تقدم في اعرابها التاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على لغة من قال سِم
او سُم ثم سكنت السين لئلا تتوالى الكسرات او لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان
السكون اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل العاشر قول بعضهم في الم الله
من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز
ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن الله اكبرَ
الله اكبر فتحة فانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر واحتفاظا بتفخيم
اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب ان
كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها
الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين
ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه
دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال
من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الى آخره الثاني عشر قول بعضهم في عينا فيها تسمى
ان الوقف هنا اي عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة امرية اي اسأل طريقا موصلة اليها
ودفع هذا في التفسير وقول الآخر انه علم مركب كتأبط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال
كما ان السلسال مبالغة في السلس ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم لماء تقدم
ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف ويجوز ان يقال صرف للتناسب كقراءة
اتفاقهم على صرف ... الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به
ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما وان التنوين حذف للساكنين
مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحياة على انه بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بتقدير

جعلنا لهم او آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتيع او بتقدير اذم لان المقام مقام تحقير او بتقدير اعني بيانا لما
او للضمير او بدل من ازواجا اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة قال
وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان
نصبه من صلة ومتعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته
وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه الى البدل بغيره وقيل من الهاء
ويرده ما ذكرنا وزيادة الابدال من العائد وبعضهم يمنعه على ان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول
بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به
ورد ذلك عليه بانه لو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع
ضرب غلامه زيد وقد مر ذلك وقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه **تنبيه** وقد يكون
الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجّي المؤمنين
قيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهتين اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع وجود
المفعول وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان
النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم انها ادغمت بها قليلا والاولى منه اجّاصة واجّانة وقيل
مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع
نبّأت ونبّئت وتنزّلت ونحوهن الا ابدال النون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة
بعضهم ونزّل الملائكة تنزيلا **الجهة الخامسة** ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه
الظاهرة ولنورد مسائل من ذلك يتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها **باب المبتدأ**
مسألة يجوز في الضمير المنفصل من نحو إنك انت العليم الحكيم ثلاثة اوجه الفصل وهو ارجحها
والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد **مسألة** يجوز في الاسم المشتغل عنه من قولك هذا
الرفع بالابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن اكرمته ويكون في هاتين بتقدير الفعل مؤخرا ومثلهما
رب رجل صالح لقيته **مسألة** يجوز في المرفوع من نحو أفي الله شك وما في الدار زيد
الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف
نحو زيد قائم ابوه وأقائم زيد لما ذكرنا ولأن الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل
في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة
الافراد فان قلت أقائم انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية

وافقهم ابن الحاجب وزعم انه نقل فيه الاجماع على ذلك وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عند الاتصال فاما انا والجواب انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما فان القول بان انتما مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا **مسئلة** يجوز في نحو اخوه من قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا ردئيا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما والوجه الثالث في قوله تعالى وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير بل والاقرب ... لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعني ان التكثير ... الى الواحد وليس بشيء لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما افرد الضمير بحسب لفظها **مسئلة** زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وقيل عليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ بمعناه على الخلاف في الالف واللام الجنس ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورده بانه لم يسد شيء مسده **مسئلة** حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان

بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل الوجهين واذا قيل ان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف **مسئلة** يجوز في نحو فصبر جميل ابتداء كل منهما وخبرية الاخرى اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره

باب كان وما جرى مجراها

مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب وفي نحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ **مسئلة** فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل في كان الاوجه الثلثة الا ان الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام وتقديم الخبر وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة **مسئلة** وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا تحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا او موحى ومن وراء حجاب بتقدير او موصلا في اذن من وراء حجاب ويرسل بتقدير او ارسالا اي ... ارسالا حالا ووحيا و التفريغ في الاخبار اي وما كان تكليمه الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا وجملة ان يكلمه على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة والضمير المستتر في لبشر **مسئلة** ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر لقائما او من ظرف لدار او من فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال ومن ظرف لها ويجوز كونها ظرفا لكان ان قدرت تامة **مسئلة** يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وما بعدها ان والفعل مرفوع المحل بها **مسئلة** يجوز الوجهان في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضمير وعلى التمام لا اضمار وكل شيء في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى **مسئلة** وما انت بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية و

اوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم اكن بأعجلهم وفي ما ان زيدا بقائم

مسئلة لا رجل ولا امرأة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الالغاء او اسمان لا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول لان لا انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذا لم تكرر يجب ان تعمل نحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان نصبت الثالثة فالظرف خبر الجميع عند سيبويه ولواحد عند غيره ويقدر للآخر خبر لان لا مع المركب عنده عاملة في الخبر والاسم وعند غيره ليست عاملة فيه لئلا يلزم توارد عاملين على معمول واحد وان رفعت الاولى فان قدرت الاسمية حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وجعلوا واحتمالان قدرتها مؤكدة لها او قدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث كما تقدر في زيد وعمرو قائم خبر الاول او الثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما او خيرا اي لا ينقصون ومثله لم يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا اي نقصا او خيرا ولا تضرونه شيئا نقصد والاستغناء غير مفعول ولما اتى على الانسان حين اخيرا شيئا ... ما يحتمل المصدرية والحالية والظرفية من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمنا طويلا او سرته طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفت الجنة اي الازلاف في حال كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة والاصل غير بعيدة وهي ايضا حال مؤكدة ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب ما يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عاملها جاء على حد قعدت جلوسا او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي تخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثني او خائفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي

الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار المؤثرية الا ان ثوابه اصل اخافة او اطماعا وحذفت الزوائد وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او مجيء رغبة او ذا رغبة او للرغبة وابن مالك يمنع الاول والثاني وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة ثم حذف بالدليل اذ لم تزع البرهن ورده وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن ان قدر اسفا ثم اعترض ... الفاعل والمفعول به او لاجل الاسف ان لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا اي فبلي اسفا او تقدير وقبلي بدني لان الاختلاف حاصل فالاسف فعل النفس والبلى للبدن او لان الهوى لما حصل بسببه كان كانه قال ابليت بالهوى بدني ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز في حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب ... وحسب حذفت وخلفها المضاف اليه ... الاوجه الثلاثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

باب الاستثناء

يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو الراجح وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب

مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا

مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجهين قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا فالعكس ومن مجيئه مرفوعا قوله في ليلة لا نرى بها

احدا تخرج علينا الاكوا كبها وعلى هذا بمعنى عن او ضمن معنى تم او يتبع ما يحتمل الحالين والتمييز
من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان تدخل
عليه من وان قدر نفس زيد احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك
هذا خاتم حديدا والارجح التمييز للسلامة من جمود الحال ولزومها اى عدم انتقالها وتنكير صاحبها
عن نكرة ومنها الخفض بالاضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو
ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة ويجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في
السلم كافة وهم ان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اى ارسالا كافة لانه اضاف الى استعماله
مما لا يعقل واخرجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة
الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة ومن الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين
نحو وهذا بعلي شيخا فيحتمل ان عامله معنى التنبيه او الاشارة وعلى الاول يجوز ها انا ذا
زيد قائلا ها انا ذا صحيح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد وعلى الثاني يمتنع
واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير ومن الحال ما يحتمل التعدد والتداخل نحو جاء
زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان الاولى
من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع
تعدد الحال واما لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ولا يجيء
التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس
الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا اذيال مرط مرحل ومن الاول قوله
عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها

باب اعراب الفعل

مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك رفع تحدثنا على العطف فيكون شريكا في النفي و
الاستيناف فيكون مثبتا اى فانت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله
معنيان نفي السبب فينتفي المسبب نفي الثاني فقط فان جئت ببل مكان ما فالنصب وجهان
اضمار ان والعطف والرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فالنصب وجه وهو اضمار ان و
للرفع وجه وهو الاستيناف وللجزم بالعطف فان قلت ما اتيت فلا جزم ولا رفع
لعدم تقدم الفعل ولك هو على القطع مسئلة هل تاتيني فاكرمك الرفع على وجهين

والنصب على الاضمار نعم ان تاخرت فتكرم لا الرفع على العطف او على الاستيناف وعلى النصب
التفات الى فتكرم والرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات
واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني وكالمثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين
ان سلم كون لو للتمني مسئلة ليتنا حيث ما لا تاتينا فتحدثنا بالرفع على وجهين والنصب على
اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه بالرفع على العطف مسئلة لم تاتيني فتكرمني بالرفع على
القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا يحتمل
الجزم بالعطف والنصب على الاضمار على انه افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

باب الموصول

مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت
وماذا صنعته ما معنى نحو وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق او مفعول به لان
اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدا وخبرا
لان التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرطه فلا اكثر في نحو من ذا
كون ذا للاشارة خبرا او نعت جملة حالية ويقل كون ذا موصولا ونعت صلة وبعضهم يجيزه في
ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده لانه لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي
والذين من قبلكم بفتح الميم واللام مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية اى بالامر او موصول
اسمي اى بالذي تؤمره على حد قوله امرتك الخير واما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل
لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو
يشرب مما تشربون اى منه وقد يقال لان اصدع بمعنى اؤمر واما قوله كانوا يوعدون بما كذبوا
فلا على فيجوز ان الاصل بما كذبوه فلا اشكال او بما كذبوا به والتصحيح به في سورة يونس
انما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا يوعدون به تكذبوا في المعنى وكذا ذلك الذي يبشر الله
عباده فقيل الذي مصدرية اى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب
الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج
الى تقدير عائد اى زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد اى تماما على
احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون احسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته
اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني مسئلة

نحو أعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف و
كونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية
لأن الفعل لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فإن ذهبت إلى تأويل مما تحبون ومما رزقناهم
بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج إلى ذلك وقال أبو حيان
لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني
ما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا دليل لهم فيما بعد الباء إلا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم
ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم **مسئلة** إذا قلت أعجبني من جاءك احتمل كون من
موصولة وموصوفة وقد جوزا في ومن الناس من يقول وضعفه أبو البقاء الموصولة لأنها تتناول
قوما بأعيانهم والمعنى على الإبهام وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه

باب التوابع

مسئلة نحو إلى الله رب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف
البيان ومثله نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا
دمرناهم يتعين في فتح الهمزة ويحتمل هنا تقديره مبتدأ أيضا أي هي أنا دمرناهم **مسئلة** نحو جاءني
زيد الفاضل يجوز فيه كون الفاعل صفة للاسم أو صفة للرتبة وأما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة
للمضاف ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به
لذاته وعكسه كل فتى يتقي فائز فالصفة للمضاف إليه لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم لا للحكم
عليه ولذلك ضعف قوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان **مسئلة** نحو هدى
للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو بإضمار أعني وأمدح أو هو
وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لأن النكرة لا
توصف بالمعرفة

باب حروف الجر

مسئلة نحو زيد كعمرو يحتمل الكاف فيه عند الجمهور
الحرفية فيتعلق باستقرار وقيل لا تتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالإضافة ولا
تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لأن الوصل بالمضاف ممتنع **مسئلة**
زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف **مسئلة** قيل في نحو والضحى
والليل إن الواو الثانية تحتمل القسمية والعاطفة والصواب الأول وإلا احتاج كل إلى جواب مما
بوضعه يجيء الغاية فإن كل سورتي المرسلات والنازعات

باب في مسائل مفردة

مسئلة نحو بسم الله فيها بالتقدير ... الأصل ... يحتمل كون الناسخ الغائب الظرف

الأول وهو الأولى والثاني والثالث ونحو ثم نفخ فيه أخرى الثانية المظروفية والوصف وفي هذا
ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل **مسئلة** تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا
تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله
تعالى نارا تلظى وإنما يجوز في هذا كونه ماضيا وإلا لقيل تلظت لأن التأنيث واجب مع المجازي
إذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول يعلم فساد قول من استدل على جواز
نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر لجواز
أن يكون أصله تتمنى

الجهة السادسة

أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب
فإن العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة
لغتهم وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط فلنورد أنواعا
من ذلك منبهين على بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين

النوع الأول

اشتراطهم الجمود
لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في ملك الناس إله الناس
إنهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين
على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا إله واحد وملك عظيم ومن الخطأ في الثاني قول
كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل إن الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم
بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس
كذلك فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد
هدى ابن السيد إلى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا
الزجاج والسهيلي قال السهيلي وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف
البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكل ذلك بأن
البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساويه وهو مشتق أو في
تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد و
الاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فهو أي الاسم
بذلك يزيد عليها بإفادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيه
نظر لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع
نعتا كمررت بزيد هذا فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله فكيف

بجعل معنى ما قبله نفس الرد وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون الله ربكم صفة

او بيانا وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت

ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه

النوع الثاني

اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد و

طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو جار

على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون

ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم

في ناقة من قول النابغة ... ايها السرء ... انه نعت للمتيم والصواب انه خبر للمتيم

والظرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه

صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة المؤمن لانه من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون

الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء اضافته

غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة فانه جعل على تقدير ال وجعل سبب

حذفها ارادة الازدواج واجاز وصفيته ايضا ابو البقاء لكن على ان شديدا بمعنى مشدد كما

ان الاذين في معنى المؤذن فاخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قدم

الزمخشري اولا ان جميع ما قبل ابدال ... تنكيره وكان المتضائفات قبله ... من باب

اسم الفاعل الا ان المراد بها المستقبل ولهذا البواقي فلما ... ورد على الزجاج في جعله شديد

العقاب بدلا وما قبله صفات ... من بين الصفات ...

ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى انه يبطل قول النحويين لا تجتمع

ال ومن في اسم التفضيل لجعل كلا من ال ومن معتدا بها جاريا على ظاهره والصواب ان يقدر ال

زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها

في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرده

بانها لا تدل على الحدث عند من قال ... عليه ... ان ... بعضها ... وتمييزه

الاجتبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم ... ليس ... بان الفصل بالتمييز

مدحها الضرورة ... على ... مضى ... افعل ... في العمل

لتون

لتون ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن ابي عبلة ... قبل بالنصبان ... و

النصب انه مشبه بالمفعول به لحسن ونحوه او بدل من اسم ان وقول الخليل والاخفش والمازني في

اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف لضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات

نحو الاضافة وقول بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا

تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يتجه ان يقال انه خبر لا مع اسمها فانهما في

موضع رفع بالابتداء عند سيبويه لان المركب لا يعمل في الخبر لضعفها بالتركيب ان تعمل

فيما بعد منها وهو الخبر لكن قال ابن مالك ان الذي عندي ان سيبويه يرى ان المركب الخ في

الاسم ايضا المتحجر الشيء لا يعمل ... النصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد

الفاضل بالرفع ولكن النعت في لا اله الا الله ... الايجاب بيضارب ... الا الله الواحد

لانه موجب ... المتقدم الا لا

في ذلك ... الاسم والخبر لعدم التركيب فتعم الكوفيون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله

بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد ويشكل عليه ان البدل لا يصح

هنا الحلول محل الاول ... ب ... بدل ... معرفا فيما كالشيء الواحد ... ان

ولكن ... في الله موجود ... بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري

في كشافه على المسئلة اكتفاء بما الف فيها ... الاصل الله اله المعرفة مبتدأ

والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وركبت لا

مع الخبر فيقال له فما تقول ... لا ... لم ... البدأ فان قال ان لا عاملة

في الخبر ... امتنع ... تقدم الخبر ... التعريف احد الجزئين ... فقوله يجب كون

المعرفة مبتدأ ... النكرة المخصصة ... بالمعرفة جائز ... او ...

وضع الناس ... الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ... ما

مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل ... الترجيح ... وقوله تعالى

صورة ما شاء ركبك اي في صورة مشيئته ... وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة

سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ان ان وصلتها بدل من سواء ... صفة

المصدر وصلته ... معرفة فلا تقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ... قرارة

الذي ... ان ... والصواب ... الشرطية ... جوابها اي فهو كذلك

الجملتان معًا وامّا الامر الاول فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة
والعائد محذوف اى عليها او فى معناه ركّبك انتهى وكان حقه اذا علق فى بركّبك ان يقول والجملة
صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة
والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها او فى معنًى
ركّبك او باستقرار محذوف وهو حال من مفعول او بعدلك اى وضعك فى صورة اىّ صورة
وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف ايضا والتقدير عليها ولا تكون فى حينئذ
متعلقة بعدلك اى عدلك فى صورة اى صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب فى الامر الثانى انها
على تقدير مبتدأ وفى الثالث ان الذى بدل لا صفة مقطوع بتقدير هو او اذمّ او اعنى هذا هو
الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن اجازه بشرط وصف النكرة اولا
بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الأوليان صفة لآخران فى فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما الاية
لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى إِنَّ اللّٰهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ
ومن ذلك قول الزمخشرى فى إِنَّما أَعِظُكُمْ بِواحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا انه يجوز ان تقوموا عطف بيان
على واحدة وفى مَقامُ إِبْراهِيمَ انه عطف بيان على آياتٌ بَيِّناتٌ مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبيّن
لا يختلفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عذره عن البدل بعطف البيان ما اجمعا ديوته قوله فى
أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ انه من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم
وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اى اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقونه انتهى
والغابر بالبدل لان الخافض [illegible] وهذا امام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف
البيان صفة كما مر

النوع الثالث اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرط تعريفا خاصا
كمنع الصرف فانه شرطوا العلمية [illegible] اربع مسائل فى اجمع وكتبع اسم الاشارة واىّ فى النداء
اشترطوا لها تعريف الاسم الجنسى وكذا التعريف ناعتا نعم وبئس لكنها تكون مباشرة لهما او الحقيقة
[illegible] فيما تقدم فشرطها المباشرة ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءة ابى عبلة
إِنَّ ذٰلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمَ أَهْلِ النّارِ بنصب التخاصم انه صفة لاسم الاشارة وقد رضى [illegible] من المحققين
اشترطوا فى نعت اسم الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا
عطف بيان لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك لا يعطف عليها
ولهذا امتنع ابو الفتح فى [illegible] خلاف قراءة ابن مسعود برفع [illegible] كون تغلّى عطف بيان و

اوجب كونه خبرا او نعتا اما خبرا ثانيا او خبرا لمحذوف وبدل من تغلى او نعت لخبر ونظيره منع ابى
الفتح ما ذكرنا ومنع ابن السيد فى كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان
تابعا للمضمر لامتناع ذلك فى النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذا زيد وعمرو على عطف البيان
ونعم الزيادى فاجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان واجازه على البدل الجماعة ومنعوه على
النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقه فى الالفاظ وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه و
المبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته فى النداء

النوع الرابع اشتراط الابهام فى بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص فى بعضها [illegible]
واصحاب الاحوال ومن الوهم فى الاول قول الزمخشرى فى فَاسْتَبَقُوا الصِّراطَ وفى سَنُعِيدُها
سِيرَتَها الْأُولىٰ وقول ابن الطراوة فى قوله كما عسل الطريقَ الثعلبُ وقول جماعة فى دخلت الدار
او المسجد او السوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا
لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار
توسعا والجار المقدر الى فى سنعيدها سيرتها وفى فى البيت وفى والى فى الباقى ويحتمل ان استبقوا
ضمن معنى تبادروا ولولا اخبار الوجهين فى فَاسْتَبِقُوا الْخَيْراتِ ويحتمل سيرتها ان تكون بدلا من ضمير
المفعول بدل اشتمال اى سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج فى وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ان كلا
ظرف ورده ابو على فى الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه
ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح تعلق كل مرصد لا يجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعد
انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا شرطوا توافق مادتى الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى
كما فى المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغى ان
لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقال التقدير على كل مرصد
فحذفت على كما قال واخفى الذى لولا الاسى لقضانى اى لقضى علىّ وقياس الزجاج ان يقول فى
لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ مثل قوله فى واقعدوا لهم كل مرصد والصواب فى الموضعين انهما على تقدير على
كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما [illegible] لاقعدن واقعدوا ايضا بمعنى الزموا و
الرصد ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ ان بعضها فوق بعض جملة مجر
بها صفة لظلمات وظلمات غير مختص والصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اى هذه ظلمات نعم
ان قدر ان المعنى ظلمات اى ظلمات عظام او متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام

عليها كما قال ابن الحاجب في كلمة بئس تصح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها إنه من باب زيدا
ضربته واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه
بالابتداء والمشهور أنه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف أي حب
رهبانية وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال لأن ما يبتدعونه لم يخلقه الله عز وجل
وقد يختلف يرد واعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في وأخرى تحبونها كونه كزيدا
ضربته ويجاب بأن الأصل صفة أخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر إنما نصب وأما نحو
أي ولكم نعمة أخرى ونصب خبر أريد الحدوث وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي فارسا
ما غادروه ملحما إنه من الاشتغال كقول أبي علي في الآية والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا وما
في البيت زائدة ولهذا أمكن أن يدعى أنه من الاشتغال **النوع الخامس** اشتراط الإضمار
في بعض المعمولات والإظهار في بعض فمن الأول مجرور لولا ومجرور وحده المختص بضمير خطاب
والأعرف تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحده ووحدك ومجرور لبي وسعدي وحناني
ودواليك في ضمير الخطاب وشذ نحو قوله ... وقول الآخر فقلت لبيه
لمن يدعوني كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله فلبى فلبى يدي مسور ومن ذلك مرفوع
خبر كاد وأخواتها إلا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت أبوه ويجوز نحو عسى زيد
أن يقوم أبوه فيرتفع السببي ويجوز رفع الأجنبي نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومرفوع
إلا الضمير واسم التفضيل في غير مسألة الكحل وهذا شرط مع الإضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم
وأقوم ونقوم وتقوم ومن الثاني تأكيد الاسم الظاهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين
ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في قوله لولاي وموسى إن موسى يحتمل الجر وهذا خطأ لأنه لا يعطف
على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ولأن لولا لا تجر الظاهر ولو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد
وهذه مسألة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعيد الجار
أم لم يعد وقولي مجرور لأنه يصح أن يعطف عليه اسم مرفوع لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف
الزائدة والزائد لا يمنع كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما أشبه الزائد وقول بعضهم
في قوله عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب إن فرج اسم كان والصواب
أنه مبتدأ وخبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب ولقائل قوله وقد جعلت إذا ما
قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل

يثقلني ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في إن شانئك هو الأبتر إنه يجوز كون هو توكيدا للكاف
وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله إذا قدرت أن مصدرية
إنها وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن أنت وزوجك إن العطف
على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعل من عطف الجمل والأصل ولتسكن زوجك
وكذا يقول في لا نخلفه نحن ولا أنت إن التقدير ولا تخلفه أنت لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرا
ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وخرج في قوله نطوف ما نطوف ثم نأوي
ذوو الأموال منا والعديم إلى حفر أسافلهن جوف وأعلاهن صفاح مقيم كون ذوو فاعلا
بفعل محذوف أي يأوي ذوو الأموال وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن
تنبيه من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجال
الزيدان ونعم رجلين الزيدان ولا يقال نعما إلا في لغة وبشرط إفراده وتذكيره وهو رب في الأصح
النوع السادس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض فمن الأول الفاعل
ونائبه وهو الصحيح فأما نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وإذا قيل لهم لا تفسدوا
فتقدم البحث فيهما ومن الثاني خبر أن المفتوحة إذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا إله إلا
الله وخرج بذكر المحكي قولك قولي حق وكذلك خبر ضمير الشأن وعلى هذا فقوله تعالى ومن
يكتمها فإنه آثم قلبه إذا قدر ضميرا للشأن لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا وإذا قدر
راجعا إلى اسم الشرط جاز ذلك وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر أفعال المقاربة ومن الوهم قول
بعضهم في فطفق مسحا إن مسحا خبر طفق والصواب أنه مصدر لخبر محذوف أي يمسح مسحا
وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم
إن اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى أفمن
زين له سوء عمله فرآه حسنا إن جواب الشرط محذوف وإن تقديره ذهبت نفسك عليهم
حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فإن الله يضل
من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد توهم أن مثل هذا قول صاحب
اللوامع وهو أبو الفضل الرازي فإنه قال في قوله تعالى أمن خلق السموات والأرض إنه في
جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى قلنا هذا مبني على ترجيح جماعة منهم الزمخشري في مفصله
الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة و[illegible]

هذا عن ابن مالك فان الظرفية لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة **النوع السابع** اشتراط
الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض فمن الاول جملة الشرط غير لو ولولا وجملة جواب لو
ولولا والجملتان بعد لما والجمل التاليات احرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة
بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم آمنوا ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على
الصحيح فيهما ومن الوهم في الاول ان يقول من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرؤ هلك
وان احد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ
لانه خلاف قول من اعتمد عليه فانما قاله سهوا واما اذا قال ذلك الاخفش والكوفي فالتعبير بالاضمار
خطأ لان هذا مذهب الجمهور ولم يقولوه سهوا عن قاعدة ثم الصواب خلاف قولهم في
اصل المسئلة واجاز وان يكون المرفوع محمولا على اضمار فعل كما يقول الجمهور واجاز الكوفيون وجها
ثالثا وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتاخير وسند ابن عطية جواز ذلك بنحو قول الزباء
ما للجمال مشيها وئيدا فمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر
اي مشيها يكون وئيدا او يوجد وئيدا ولا يكون بدلا بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان
بعض جوز بدل الاشتمال من الجمال لانه عايد على ما الاستفهامية وحق البدل من اسم الاستفهام
اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولان الضمير فيه راجع الى المبتدأ
منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال
مبتدأ والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول الاخر في نحو اتيتك يوم زيد
لقائم انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لانه يوجب في اذا المستقبل حمل
على اذا في انه لا يضاف الى الجمل الاسمية واما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى ان الزمن هنا
محمول على اذ لا على اذا لانه تحقق فنزل منزلة الماضي واقراجه ابن عصفور عن سيبويه بانه
انما يوجب ذلك في الظرف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لينذر
يوم التلاق ثم يوم هم بارزون بدل ذلك فاسم الزمان ظرف كان او غيره ثم هذا الجواب لا ياتي في قوله
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم ايضا
قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية بعد ما جزم بان من
شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها فيرده ان جملة الشرط
لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة ثم يصح قوله ايضا لان

الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في
قوله فان لا مال اعطيه فاني صديق في غدو او رواح وقول الاخر في قول الشاعر
نبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما بعدان وهلا جملة
اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب ان التقدير في الاول فان اكن وفي الثاني فهلا كان
الامر والشان والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يقدر الجواب محذوفا
اي لكان خيرا لهم وان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا يحتاج الى جواب ومن ذلك
قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب
لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير
ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين
الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته
مع قوله فيها انها بجملة الظرف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واجاز ابن ابي الربيع
في ليتما زيدا اضربه ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا اضربه والصواب
ان انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد **تنبيه** اعترض الرازي
على الزمخشري في قوله في والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة
على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مران تخالف الجملتين في
الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتاخرين في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم
من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض وهذا مردود لان
الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك **النوع الثامن**
اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة
الواقعة خبرا لكان او خبرا لان او لضمير الشان قيل او خبرا للمبتدأ او جوابا للقسم غير الا
ستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ريا
وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة وما ورد على خلاف ما ذكرناه فمن الاول قوله
واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتخرج على اضمار القول اي
قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي

افعل ذلك وقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقوله فانما انت اخ لا نعدمه ونحوهما
على اضمار القول اي اخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه وبمذق مقول عند رؤيته ذلك و
قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اي صادفت الناس مقولا فيهم
ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا مأولة
بالجملة الخبرية اي وكوني تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن
مدا اي فيمده وقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله
اني اذا ما القوم كانوا انجيه واضطرب القوم اضطراب الارشيه هناك اوصيني ولا
توصي بيه وينبغي ان يستثنى من منع ذلك خبر كان وضمير الشأن خبر ان المفتوحة
اذا خففت فان خبرها يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله
عليها في قراءة من قرأ ان بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله
خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا
استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك ولقوله نودي ان
بورك من في النار فيجوز كونها مفسرة ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى
وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف
وحدها حال من مفعول ننشزها وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة
استفهاما جواز ذلك في الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف
في نحو زيد كيف هو وقول آخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابو من هو
وقد مر واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما
كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول ابن الحاجب في اماليه
تخطئة الجمل التي بعد الواو من قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية وان لا ناهية والصواب
ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل
نون توكيد خفيفة محذوفة **النوع التاسع** اشتراطهم لبعض الاسماء ان يوصف و
لبعضها ان لا يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء في قولهم جاؤا
الجماء الغفير وما وطئ به من خبر او صفة او حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل
الصالح ونحو بل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرآنا

عربيا

عربيا وقول الشاعر أ الكريم من يتلى على تثبته بم الجاء ام كنت امرأ لا اطيعها ومن ثم ابطل
ابو علي كون الغرب من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال معطوفا
باسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة
بآنسة كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول وليلة ذلك هنا وقد يجوز
ذلك هنا الا ان الاقتران لقد تحمل بلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في
شبه الحرف الا من وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك و
الحق بها الخفض نحو مررت باي معجب لك وهو فرع الفارسي لانها معربة ومن ذلك
الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو لا اله الا هو يقذف بالحق علام
الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن
الرحيم نعتين لهو واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس متمسكا بقوله نعم الفتى
المري انت اذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن
مالك يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه
مناف لذلك القصد فاما اذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته لامكان ان
ينوى في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقاء في
وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن
وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان كل لما جميع لدينا محضرون
النوع العاشر تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر كالمصدر من
وصف وصلة فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل
تمام الصلة ويوصف بعد تمامها وتعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب ومن الوهم
في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر
كالياس ان من متعلقة بيأسا والصواب تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا يوصف
قبل ان يأتي معموله وقال ابو البقاء في ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون
نعتا لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول
ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل **النوع الحادي عشر** اجازتهم في بعض
اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم و

من الوهم في هذا قول المبرد في قوله ان من افضلهم كان زيدا انه يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه مقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر ان فلزم تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه احد

النوع الثاني عشر

ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فأيّ آيات الله تنكرون و سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون أيّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ولبعضها ان يتأخر اما لذاته كالفاعل ونائبه وشبههما او لضعف العامل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيدا او لعارض معنوي او لفظي فالاول كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ والثاني كالفعل المسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو أيّ الموصولة نحو سأكرم أيهم جاءني كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أيّ الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي هو أنّ وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بأنّ المفتوحة لئلا تلتبس بأنّ التي بمعنى لعل ولهذا كان الشيء الذي اصله التقديم يجب تأخره اذا كان أنّ وصلتها نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة اما حملا لأنّ على أنّ فلذا يجب تأخر المفعول الذي اصله التأخير نحو ولا تخافون انكم اشركتم احق واولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم او حرف الاستثناء او ما النافية او لا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في نحو أولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل بيهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعيد ثم ذلك مندفع بان الصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى اي أولم يبين الله لهم او الى الهدى والقلب الى البقاء ومثله قول الزجاج والزمخشري ان الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول ليهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب فقلّما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل تقدم وفي بيت الكتاب ايضا أظبي كان امك ام حمار ان ظبي اسم كان والصواب ان وصال فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وان ظبي اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة او مبتدأ والاول اولى فان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية اولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول

فقد نسيا المذكور واسم كان ضمير وخبره امك واما على الثاني فخبر على ما هو الحال والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه انه من باب الاشتغال على اسقاط على كما قال سيبويه وقد مر رده وانه الطعم بتقدير لا اطعمه وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا ثابتة لا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان هذه انما اللام هو لام القسم واما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لأخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف ومنه قوله رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا ولا النافية لها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف اي اذا ما مت ابعث لسوف اخرج

النوع الثالث عشر

منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي ولقد من درهم ومن الثاني احد معمولي ان ومن الوهم في الاول قول ابن مالك في فاعل الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا انه مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافا الى ضمير من تقدم والصواب انه ضمير راجع اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير في قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون نقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى وبانه لا اجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدرها ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب

السموات العلى في بروجها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره
هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة لان ذلك على تقدير مخصوص باستطالة القسم ومن
الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوار ولات هنا حنت ان هنا اسم لات وحنت
خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فاقتضى اعماله الجمع بين معموليها والاخراج هنا عن
الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة والتأخير عن المضاف وحذف
المضاف الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر
بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **النوع الرابع عشر** تخريجهم في الشعر
ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وهذا بدل الغلط
والنسيان زعم بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالبا عن تروّ وفكر **النوع الخامس**
عشر اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى شرحه و
الثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتخشى لبلة لا يستطيع نباحها الكلب
الا ان يقدر ونحو قوله مضت سنة لعام ولد فيه وعشر بعد ذلك وحجة ان فنادر وهذا الحكم خفي
على اكثر النحويين والصواب في مثل قولنا اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة
له وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد فاما قولهم جاء
القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا
بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه لكان
يصح اسقاطها **النوع السادس عشر** اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عن
الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها ان يكون مضافا وذلك اي الموصولة فانها لا تبنى الا
اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك قول ابن
الطراوة هم اشد مبتدأ وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف و
لاجماع النحويين **الجهة السابعة** ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال اخر في نظير
ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في ومخرج الميت من الحي انه عطف على
فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم
اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على
خلاف ذلك الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا

ان جملة يضل صفة لمثلا او مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله
بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان
الوقف هنا ويبتدئ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة
والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم
الامور ولم يقل انكم الخامس قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم
شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم
انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها
ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا تعلم كقوله علم رسول الله انك مدركي وان
القليل نحو قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسه
ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد
والا فهبني امرأ هالكا ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص
هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه السادس
قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف او
خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا
يؤمنون السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع
نصب او رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من
الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا الثامن قول بعضهم في ولئن
سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ او فاعل اي الله خلقهم
او خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم التاسع قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه على تقوى ان
الظرف حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي نحوه هو المعتمد عليه
عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى **تنبيه** وقد يحتمل الموضع اكثر من وجه
ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في اولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان

الموعد يحتمل المصدر ويشهد له لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ والزمان ويشهد له قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ والمكان ويشهد له مَكَانًا سُوًى واذا اعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك

الجهة الثامنة ان يحمل على شيء في ذلك الموضع ما يدفعه وهذا اصعب من الذي قبله وله امثلة احدها قول بعضهم في إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ان اسمها ضمير الشأن اي انه القصة وذان مبتدا وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة الثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ان اللام للابتداء والذين مبتدا والجملة بعده خبره ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في ولا زائدة كالالف في لَأَاذْبَحَنَّهُ فانها زائدة في الرسم وكذا في وَلَأَوْضَعُوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها مجردا بل ليسوى بينها وبين ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من اخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر في فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ مع ان حكم من لم يتعجل معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على نحو يستوي في عدم الاثم من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم اشد ان ايهم اشد مبتدا وخبر واي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم ايهم متصلة وانها اذا لم تضف اعربت باتفاق والرابع قول بعضهم في وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدا وما بعده خبره والصواب انهما مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر الخامس قول مكي وغيره في قوله تعالى ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدا لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ

سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ونظيره المثال الاول السابع قول الزمخشري في وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ انه فيمن نصب قدر الاستثناء من فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرده ان استثناءها تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها ويبعد قول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر الاستثناء من احد كانت قراءتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم يخف الباس المفسر بالصفة مرجحا كما راه بعض المتاخرين وذلك لان الرفع في نحو خيفت بالكسر وطلت بالضم يحتمل الفعل الفاعل والمفعول والخلاف الى ان نحو تضار يحتمل لهما وان نحو مختار يحتمل لوصفيهما وكذلك نحو مشترى في النصب وقال الزجاج في فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ لا اعلم ان النحويين يجوزون كون الاول اسما والثاني خبرا وبالعكس وممن ذكر الجواز فيها الزمخشري قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين والالباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذي اجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء في الاية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين ويؤيده ما جاء في ابن نوح يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ واختار ابو شامة ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته اولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها ابو عبيدة وغيره

الجهة التاسعة ان لا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا

فان الاول على ان احصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل احسن وجها والثانى على ان احصى
فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كل شىء عددا ومن الوهم قول بعضهم فى احصى لما
لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا
فى المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال الثانى نحو زيد كاتب شاعر فان الثانى خبر او
صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثانى صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم
الفائدة ومثله زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسى ان الخبر لا يتعدد
مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك
جائز فى الصفات وعليه قول بعضهم فى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان او
صفة ويحتمل الحالية ايضا اى فاذا هم مفترقون مختصمين واوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين
كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل الثالث رأيت زيدا
فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية
وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان
او بخلفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا
يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر او الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال او بالعكس وان
حمل على الثانى فحالان الرابع عنزت عنزهان نعت العير فمفعول مطلق او ضمنها فمفعول به
ومثلها حسوت حسوة او حسوة

الجهة العاشرة

ان يخرج على خلاف الاصل او على
خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكى فى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى ان الكاف نعت لمصدر اى
ابطالا كالذى ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال انفاق الذى ينفق والوجه ان يكون كالذى حالا
من الواو اى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فالوجه ان يكون كالذى حالا من الواو
اى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين فى قول
ابن الحاجب الكلمة لفظ ان اصله الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل انه يجوز فى زيد هو
الفاضل ان يحذف هو مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه
لا دليل على المحذوف تقديره على من قال فى بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان بشر مبتدأ و
مثلهم نعت لمكان محذوف خبر اى واذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان
فلا دليل وكقول الزمخشرى فى قوله لا تثريب اليوم والاخرة ان النصب باضمار فعل اى لا اذكر

واما النصب فمثله فى لا حول ولا قوة وقول الخليل فى قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير الا ترونى
رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا
بلزوم امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب
بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت الثانى ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل
بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد
الثالث ان طلب رجل بهذه الصفة اهم من الدعاء له فكان الحمل عليه اولى واما قول سيبويه فى قوله
اليت حب العراق الدهر اطعمه ان اصله اليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال
فيأس بخلاف حذفها فانه جائز نحو ابرأ اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر
لحلولها محل ادوات الصدر وكلام الابتداء وما النافية وما الصلة لا يعمل ما بعدها فيما قبله وما لا يعمل
لا يفسر عاملا واما قوله فى قل اللهم فاطر السموات انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان
اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصلت به الميم المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته واما قوله
فى قول الشاعر لمن طلل موحش عافه ... فهاج اخوانا المكنونة الطلل ربع قواء اذاع المعصرات
به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر
منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولذا عيب الشعر وعيب التعلق احد البيتين بالاخر اذ البدل تابع
فالبدل منه ويمنع ان علماء العراق تقتضى دلالة اسماء الديار قد كثر فيها ان تحمل على عامل
مضمر يقال ديار مية ديار الاحباب رفعا باضمار هى ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع الف
غير المحذوف واما قول الاخفش فى ما احسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة
او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدرها نكرة تامة والجملة بعدها خبرا كما قال
سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر الا ترى ان ما التامة غير تابعة او غير فاشبه حذف الخبر فاشبه
فترجح عنده الحمل عليه وانما اجاز كثير من النحويين فى نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا
لمحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبر لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العام
فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون فى نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون ان
يكون الذين نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقدير هم مع امكان كونه صفة تابعة على ان المحقق الجزم
بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه
واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واما قال عبد الله نعم

الرجل فهو بمنزلة عبدالله ذهب نحو قوي بين تأخير المخصوص وتقديمه والذي غر اكثر النحويين
انه لو كان قال نعم الرجل فضل الرحمن هو فقال عبد الله وزيد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله
فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال العقل في ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص
بالكلام تعلق لازم لتحصل الفائدة الا بالمجموع فيقعا والحرف وجواز ان عصفور في المخصوص
الموخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وذلك
وارد على الاخفش في ما احسن زيدا وانما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى
وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وقر لحذف المبتدأ
اذ قال انهم منزلة والمجرور خبر الذي مع امكان ان يكون الحذف بين فوجهه انه لما رأى ما قبل
هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا في القرآن الا
على ذلك التقدير الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولي
عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا واما قول
الفارسي في اول ما اقول اني احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف
فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسألة وذكرها ابو بكر في اصوله وقال الكسر على الحكاية
فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر
ثابتا وانما اراد ابو بكر انه حكى اللفظ الذي يفتتح به قوله **خاتمة** اذ قد تجرينا القول الى ذكر
الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شرطه وهي ثمانية احدها وجود دليل
حالي كقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي
كقولك لمن قال من اضرب زيدا ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما
يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون
اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية او لفظا يفيد معنى فيها هي
مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اي لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان
الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي
كما في قولك زيد ضربته وقولك ضربني وضربت زيدا ولاشتراط الدليل فيما تقدم
امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلا ابيض بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف في
نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو جاء ربك وحذف العامل في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف

لننزعن من كل شيعة أيهم أشد وحذف المبتدأ اذا كان ضمير الشأن الا انه ما يجيء مع ان جملة تامة
مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان زيد ماخوذ لان عدم المنصوب دليل عليه
وحذف الجار في نحو عجبت ان تفعل وعن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما قوله تعالى
ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيه لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية
لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مع هذا قول ابي الفتح انه يجوز
جلست زيدا تقديره مضاف اي جلوس زيد الا ان الذي للمقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم
لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل وقال نحو لا احد اغير من الله وقولك
مبتدأ من غير قرينة الرجل يفعل كذا اثبات الخبر بغير اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا
واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود او نحوه
فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وقوله
لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يذكر
لان ذلك من الاكوان الخاصة لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا اي فان تدن لم يناسب تعليل
النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد
نسلم ان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وللبيان نجيب عن الجمهور
بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفي الخبر عند الجميع في باب لولا وعند بني تميم في
باب لا نحو لولا قيام زيد ولا قيام اي موجود ولا يقال لولا زيد ولا رجل ويراد قائم لئلا يلزم
الحذف المذكور فاما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى ومن الكسائي في اجازته
الجزم بانه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على اللفظية
وهذا يحسن اذا كان المعنى مفهوما **تنبيهان** احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما
غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحوي لانه
انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا اقسم بيوم القيامة ان التقدير لانا اقسم وذلك
لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت واصك عينه ان التقدير وانا اصك
لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لابل ام شاء ان التقدير ام هي
شاء لان ام المنقطعة لا تعطف المفرد وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان الهه واعصه في
الخطوب ان التقدير انه اي الشان لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت

ممن يدخل الجنة أكبر فكأن من يحصر خوفك يتعلق بذلك وكذلك ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان
رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها
منفي ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو
جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله ولكن متى يسترفد القوم
ارفد ان التقدير ولكن انا وخرجه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه
ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه ورده الفارسي بان المشبهة للفعل هو
لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما تحتاج الى التقدير
اذا دخلت عليها الواو لانها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف

التنبيه الثاني

شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب
المحذوف معنى يخالف المذكور بان تقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى اذا ضربتم في الارض
والآخر بمعنى الايلام المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى
منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذلك في لعل وكأن لان الخبر المذكور متمنى او مترجى او مشبه به
والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدأ فان قلت كيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي فيمن رفع وذلك انه محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة
الثاني اي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما
لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة و
قال الفراء في قوله تعالى ايحسب ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى نحسبنا قادرين
والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا
به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها ولو تأملت الا ولها في مفارق الرأس طيبا
ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس
وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت الصواب
عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى
الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات
احداها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون
له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف في العربية

فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الثالثة ان الرحمة فعلها
متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابعة انه لو قيل مكان صلى
عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامة فا
لصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من
فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا نسلم ان
الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب في البيت فمردود
واحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل المدر يخالف حال اهل الوبر وحال اهل
الوبر مختلف وبهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عم ابنته لسقي الماشية فقال العادات
في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم الشرط الثاني ان لا يكون ما يحذف كا
لجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه وفيه رد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثنا
وقال هشام والكسائي والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال
ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل
لفظ المثل محذوفا فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستترا فسهل
وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا فقد نص سيبويه على ان فاعل نعم وبئس
لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء او مضاف اي مثل
الذين كذبوا والخلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو الا خيرا او يا عبد الله وزيدا لمن قال من ضرب
الثالث ان لا يكون مؤكدا فهذا الشرط اول من ذكره الاخفش ومنع في نحو الذي رأيت زيد ان
يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار و
تبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان
هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في
الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لانهما جميعا نقض
الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان
المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون
للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما
كيف ينطق بالتوكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما او ينصب بتقدير اعنيهما

انفسهما فاتفقنا على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محالا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه موكد بان وفيه نظر فان الموكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يوكدون واما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع ذلك في المسئلة بحث اجاد فيه الرابع ان لا يودي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله يا ايها المائح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها السادس ان لا يكون عوضا عن شئ فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة واما قوله تعالى واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو واناد لاجازتهم حذفها السابع والثامن ان لا يودي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه بغير الفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين ايضا حذف المفعول في نحو زيد ضربته لئلا يتسلط ضربت على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربت او هل ضربت فمنعوا الحذف وان لم يوديا الى ذلك وكذلك منعوا رفع ذا اسما كلا لئلا يكون حتى يسمى الا ان يذكر الخبر فنقول ما كول والجمع بينهما مع الالتباس الجميع تقديم الخبر في زيد قائم ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيدا عمرو ضارب وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا اجله احرز وقال البصريون في قوله كلا ايامنا عطية عطية الخ

ونقضت هذه النكتة على ابن عصفور فقال فيما فر منه محذور وهو ان يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدا وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقدم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا

تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين او احدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كله لم اصنع وهو في صيغ العموم اسهل وفيه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فان فيه تهيئة لمحوا للعمل في شعاعه مع قطعه عنه باعمال يعشي فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي وذكر ابن مالك ان قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد روي بجر غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول الشاذ اذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب

تنبيها بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية الا ترى انه عليه الصلوة والسلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنما وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو

ولا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا فهذا النوع الذي لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما شيء حميت بمستباح

بيان مكان المقدر

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب أن يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا إنه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب إذ لا يلي أما فعل وكذا تقدره في نحو في الدار زيد لأن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يجب أن يقدر مقدما لمعارض وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا وإذا قلت إن خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسما لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها وإذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فإن الزمخشري قدره مؤخرا عنها لأن قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك وأجاب بأنها أول سورة نزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم وأجاب غيره بأن باسم ربك يتعلق باقرأ الثاني واعترض بعض العصريين بأن فيه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه لأنه لا توكيد هنا إذ المراد إيجاد القراءة لا بقراءة معينة ومفعول الذي خلق الإنسان ونظيره في ذلك الإبهام توكيدا ثم هذا الإشكال لازم له على قوله إن الباء متعلقة باقرأ الأول لأنه فصل الثاني إذا امتنع من كونه توكيدا فكذا يقيد الأول ثم لو سلم فيقصد الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عراضا أكثر وكذا في التوكيد ونحوه الفصل بين المؤكد والمؤكد في ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع أنه مفرد وذلك أجنبي في الفصل

تنبيه ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو إن أكلت إن شربت فأنت طالق فإن الجواب المذكور

للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتوسط بين القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور إنها لا تطلق حتى يقدم المؤخر ويؤخر المقدم وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت فإن أكلت فأنت طالق وهذا كله حسن لكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم وفيه نظر إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد فإن عثرت بعدها إن وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له

بيان مقدار المقدر

ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما أولى من تقدير باقي البصريين حاصل إذا كان أو إذ كان قائما لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ولأن التقدير من اللفظ أولى وكان تقديره في أنت مني فرسخان بعدك مني فرسخان أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو مسافة فرسخين لأنه قدر مضافين واحتاج معهما إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ذلك وضعف قول بعضهم في وأشربوا في قلوبهم العجل إن التقدير حب عبادة العجل والأولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن من المحيض الآية إن الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي أن يقدر في نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكر أي كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولأن أصل الخبر الإفراد فلذلك لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ويمكن أن لا يقدر في الآية شيء البتة وذلك بأن يجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا نصنع في نحو زيد في الدار وعمرو والثاني في ذلك في المثال السابق لأن إفراد فاعل الفعل بإياه ثم المثال لسلامته من الحذف بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فإن قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت إن سلم منعه فلمنع اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست

مفرّاً كرّ لو يجال مطلّا فر اي ذلك عمّي الأكرمان وخاليا وقد جوّزوا في نحو انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون اعلم خبرا عنهما

بيان كيفية التقدير

اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدّر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي والثاني كقوله اذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الاخفش وعند سيبويه انهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي واختاره قال والثاني قول نحوي آخر قال اكثر اهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب

ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن

فيقدّر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ وهو اولى من تقدير الكوفيين اذ كان او اذا كان ويقدّر اضرب دون اهن في زيدا اضربه الا ان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة فيقدّر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه تقديره اهن زيدا اضرب اخاه فان قلت زيدا اهن اخاه قدّرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به تقديره جاوز زيدا امرر به لان امرر لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدّر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به وربما لا يقدّر مثل المذكور لمانع صناعي كقوله ايها المائح دلوي دونكا اذا قدّر دلوي منصوبا فالمقدّر خذ لا دونك وقد مضى وكقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا فالناصب للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فرّرنا من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف نعمل غير المقدّر وقولك هذا معطي زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدّر اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل المجرد من ال وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب ان يقدّر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في ضرورة كقوله والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسّد في التراب دفينا قال الفارسي وهنا نحوه وقالوا انهم لم يحتجوا الى التقدير ...

مكثّا الا ترى لو صرّح به لقيل فضلا خرّان يقال كذلك ولا ينعقد الجملة الثانية

اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى

قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محطّ الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوّز في آخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسألة فصبر جميل اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معروفة او امثل فيها الايمان باللسان لا بواطن القلب وطاعتكم طاعة معروفة اي عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سدّ شيء مسدّه ومثله حبذا زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين في نحو لعمرك لافعلنّ وايمن الله لافعلنّ بان المحذوف الخبر وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ وبذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيّنه عنده ولذلك قال والتقدير لقسمي ايمن الله او ايمن الله قسمي انتهى ولو قدّر ايمن الله قسمي لم يمتنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى

لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبَّح له فيها بالغدو والآصال بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحَى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وقوله ليُبكَ يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبّحه رجال ويوحيه الله وزيّنه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا يقدّر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدّر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع اتت على طريقته نحو قالت من انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير ... من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى

وفيه مسائل إحداها نون الوقاية في نحو أتحاجوني وتأمروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك المحذوف الأولى النائبة نون الرفع مع نون ... ثبت نحو قوله يسوء الفاليات إذا فليني هذا هو الصحيح وفي البسيط أنه مجمع على أن الفاعل الأليق به الحذف ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى والذي مذهب سيبويه النائبة ... الماضي مع تاء المضارع في نحو ناراً تلظى وقال أبو البقاء في قوله تعالى فإن تولوا فإن الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلاً مضارعاً لأن حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام ومن الكوفة ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا إشكال فيها نحو ناراً تلظى فلقد كنتم تمنون الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والياء عين الكلمة خلافاً للأخفش الخامسة نحو إقامة واستقامة المحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقي عين الكلمة خلافاً للأخفش السادسة ... البعلات بعضها ... السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور وأما ... بدليل البعلات أن المحذوف من الثاني قال ابن الحاجب إنما ... المضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً عما ذهب وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح انتهى ويرد أيضاً كلاً من المبتدأين عامل في الخبر فالأولى إعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة

تنبيه الخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول في قوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف وقوله خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ومن الثاني قوله تعالى قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله إذ لو كان الجواب الثاني لجزم فعلنا بذلك في نحو إن أكلت إن شربت فأنت طالق وفي نحو فأما إن كان من المقربين فروح ونحو ولولا رجال مؤمنون ثم قال الله تعالى لو تزيلوا لعذبنا ... إنما الإطلاق حتى يوضح المقدم ويقدم المؤخر إذ التقدير إن أكلت فأنت طالق إن شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى

هو الشرط الأول وجوابه كان الجواب من حيث المعنى أنت ظالم إن فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة إن الجواب في الصناعة أيضاً ومن ذلك قوله فإني وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الأول فزعم أن نحن للمعظم نفسه وأن راض خبر عنه ولا يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فأفرد ثم جمع فلأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف وجاء ربك فأتى الله بنيانهم أي أمر الاستئصال الحقيقي فلما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية أي أذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم أي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة أي أكلها حرمنا عليهم طيبات أي تناولها إلا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل حرمت ظهورها أي منافعها ليتناول الركوب والتحميل ونحوه أحلت لكم بهيمة الأنعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو أوفوا بالعقود أوفوا بعهد الله فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه إذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حباً أو في مراودته بدليل تراود فتاها وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهل القرية وأهل العير وإلى مدين أخاهم شعيباً أي وإلى أهل مدين بدليل أخاهم ولا ترد جاء بعجاف وما كنت ثاوياً في أهل مدين وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر المضاف الأهل بعد من وأهلكناها وجاءها وخالفهم الزمخشري في الأولين لأن القرية تهلك وإنا قدرهم في فجاءها لأجل أو هم قائلون ... ضعف الخبر وضعف المخاطب علائم بدليل يخرجون ... يضاهون قول الذين كفروا أي يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الأعشى ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا حذف المضاف إلى ليلة في المضاف إليه ليلة قام صفة مقامه أي اغتماض ليلة رجل أرمد وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر جئتك طلوع الشمس أي وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج خلافاً للزمخشري بل المقدم اسم زمان بمعنى القدوم

تنبيه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى نحو الحج أشهر معلومات ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

والتحرير حتى امن اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وقت الحج حتى امن لان الاول قد ذكرت
عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من اواخر الجملة اولى **حذف المضاف اليه**
يكثر في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن
بعد اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي وكل وبعض وجاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن
ضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله واضمار ال
حذف اسمين مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال
ذوي تقوى القلوب فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه
كدوران عين الذي وقال [illegible] وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع وتجعلون
بمعنى قرحان اي ذو مسافة قرحين ويحتمل انه من تقدير مضاف اي بعد لمعنى قرحان وبهذا
المقدر تتعلق من بدنوا وفي **حذف ثلاثة متضايفات** فكان قاب قوسين
اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره
الزمخشري **تنبيه** القاب معناه القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى تفسيره
في الاية بالثاني فقيل هو على القلب والتقدير قابي قوس ولو اريد هذا لاغنى عنه ذكر القوس
حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه وتبعهم
ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم آمنا بالذي انزل الينا
وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول اخر
ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي والذي هواه اطاع
حذف الصلة يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك
احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك او دلالة غيرها كقوله نحن
الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا وقال بعد اللتيا واللتيا والتي
اذا علتها انفس تردت فقيل يقدر مع اللتيا منهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد
اللتيا دقت وبعد التي رقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة التي الجملة الشرطية
وقيل يقدر بعد اللتيا منهما عظمت لا دقت فانه تصغير تعظيم كقوله دويهية تصفر
منها الانامل **حذف الموصوف** وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات
والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا

كثيرا

كثيرا اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتي ومن ذلك ودين القيمة اي دين الملة
القيمة ولدار الاخرة خير اي ولدار الساعة الاخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري الحيوة الاخرة بدليل
وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور وعنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد وقال سحيم انا
ابن جلا وطلاع الثنايا اي انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول
من نحو يزيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا اعرب
غير منصرف وكان يفتح لانه مضاف اليه واختلف في المقدر مع الجملة في نحو منا ظعن ومنا
اقام فاصحابنا يقدرونه موصوفا اي فريق والكوفيون يقدرونه موصولا اي الذي او من وما
قدرناه اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما
ومثله ما منهما مات حتى لقيته يقدر باحد ويقدره بعضهم وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن
به اي الا انسان او الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم ان الجملة القسمية لا تكون صلة ورد
بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن **حذف الصفة** ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل
انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شيء اي
سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الاية قالوا الآن جئت بالحق اي الواضح والا
لكان مفهومه كفرا وقال وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم اعط شيئا ولم امنع
[illegible] فلم اعط شيئا طائلا
ودفعا للتناقض يا اهل الكتاب لستم على شيء اي نافع ان نظن الا ظنا اي ضعيفا
حذف المعطوف يجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل
الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده دليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل
المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين
آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد وقيل احد فيهما ليس بمعنى واحد
مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير
ورد بانه يقتضي ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله
عليه وسلم وبين غيره في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير ان المقدر
بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم

الخ اى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن

اى وما تحرك ولذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدى

اى فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اى فحلق ففدية لا ينفع

نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اى ايمانها وكسبها والآية من

اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع تشبث المعتزلة كالزمخشرى وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى

بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره

ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف المعطوف مع ... كقوله فما ادرى اذا يممت وجها اريد الخير ايهما

ام يختص ... حذف المعطوف عليه ان اضرب بعصاك الحجر

فانفجرت اى فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان

فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه وليس بشئ لان لفظ الفاء واحد

فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشرى ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اى فان ضربت فقد

انفجرت ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له

من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا

ان ام متصلة والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم حذف المبدل منه

قيل في ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل

مفعول تصف المحذوف اى لما تصفه وكذلك رسولا على ان ما كافة موصول اسمى ويرده

ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولى العلم والظاهر ان ما كافة والظاهر ايضا انها مصدرية وان

الكاف تحتمل على ... وفي الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه اى لا تقولوا

الكذب لما تصف السنتكم من البهائم بالحل والحرمة وانما المحذوف اى تقولون الكذب و

اما انتصب على ان ما مصدرية والجملتان محكيتا القول اى لا تحللوا ولا تحرموا بمجرد قول

تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب

صفة للفاعل وقرأت في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف

حذف المؤكد وبقاء التوكيد قد مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا

الحسن ومن تبعه منعوه حذف المبتدأ يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو

وما ادراك ما الحطمة نار الله اى هى نار الله وما ادراك ما هيه نار حامية اى هى نار

الغيبين يبعد بخصوص الايتين قل افأنبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من

عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم

اى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل فان لم يكونا رجلين فرجل و

امرأتان اى فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا

اساطير الاولين الا قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة بل قالوا اضغاث احلام

وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمى ووقع في غير ذلك

ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل لم يلبثوا الا

ساعة من نهار بلاغ اى هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى

هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به حذف الخبر نحو

اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين

اوتوا الكتاب اى حل لكم اكلها دائم وظلها اى دائم وانما انتم اعلم ام الله فلا حاجة للدعوى

حذف كما قيل لصحة كون اعلم خبرا عنهما وانما انت اعلم وما لك فمشكل لانه ان عطف على

انت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا

نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال الفعل

في الظاهر وان قدرت ما حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل ما انت

ثم انيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى لا الاشتراك المعنوى كما قصد العطف

في نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما

والاصل شاة بدرهم وقال الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى ان كان في اعمالهم خير

فحذفت كان وخبرها وقال الهذلى فهى عليك للمعشر من خائف يبغى جوارك حين ليس

مجير اى وليس في الدنيا مجير او ليس له مجير وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا

اى ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقد قرئ ... ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما

جاءهم مستوفى وقال تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اى لهم

وقال الحماسى من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقد كثر حذف خبر لا مع

قيل الرابع يذكر وقال الاخر انا غيره وان بني لعلها جرى ذنب بلى ما لا فرق نصب

اى عليها او فيهم ما يحتمل النوعين يكثر بعد الفاء نحو فصبر جميل فعدة من ايام
أخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه او فعليكم كذا ويأتى
فى غيره نحو طاعة وقول معروف اى امرنا او امثل بدليل الاول
قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد قدر ابن عصفور الوجهين فى لعمر الله لافعلن
وايمن الله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفى نعم الرجل زيد وغيره جزم بانه
لا يحمل على الخبر فكان من حذف المبتدأ حذف الفعل وحده او مع مضمر
مرفوع او منصوب او معهما يطرد حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين
استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل
انفصل الضمير قاله الزمخشرى وابو البقاء واهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام
الا فى الشعر او النادر نحو لو ذات سوار لطمتنى وقيل الاصل لو كنتم تملكون فحذفت كان دون اسمها
وقيل لو كنتم انتم تملكون فحذفا مثل التمس ولو خاتما من حديد وبقى التوكيد ويكثر فى جواب الاستفهام
ليقولن الله اى ليقولن خلقهم الله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك
كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال ابو على
حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وربما حذف الفعل فى غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم
اى وأتوا خيرا وقال الكسائى يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر
محذوف اى انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اى واعتقدوا الايمان من قبل
هجرتهم وقال علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها وقيل الحذف انما هو فى علفتها بمعنى
انلتها واعطيتها والتزموا مجيئين بقول يا ليت زوجك قد غدا وزججن
بين الماء والشجر والحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفى التنزيل وامرأته حمالة الحطب باضمار اذم
ونظائره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا وقالوا الا كلمة ما ان
حواء مكانه وما ان فى السماء نجما اى ما ثبت ويروى نجم بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض واصله عن
حذف المفعول يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم اى فلو شاء هدايتكم وبعد نفى
العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اى انهم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم
ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول نحو أهذا الذى بعث الله رسولا وحذف عائد
الموصوف دون ذلك كقوله وما شىء حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما كقوله على

ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب نسيت وثوب اجر وجاء فى غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام
شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين اى فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريب
حذف المقول وبقاء القول نحو قال أتقولون للحق لما جاءكم اى هو سحر بدليل أسحر هذا
ويكثر حذفه فى الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ويجوز حذف مفعولى اعطى نحو فاما من اعطى وثانيهما
فقط نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى واولهما فقط خلافا للسهيلى نحو حتى يعطوا الجزية حذف
الحال اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم اى قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا
تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اى واسماعيل يقول كالقول حذف
خبر الموصول نحو والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان
الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبرا اول او لا موضع له لانه بدل من الصلة
هذا كله ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام فالعائد
محذوف اى اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم وجملة القول حال او بدل حذف التمييز نحو كم
صمت اى كم يوما صمت وقد يقال عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون
نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة حذف الاستثناء
وذلك بعد الا وغير اذا سبق ليس يقال قبضت عشرة ليس الا او ليس غير وقد تقدم واجاز
بعضهم ذلك بعد لا يكون وليس ذلك بمسموع حذف حرف العطف بابه الشعر كقول
الحطيئة ان امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا اى ومنزله برمل يبرين كذا
قالوا والظاهر ان الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد أكلت خبزا لحما تمرا فقيل على
حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على
اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات احدها وجوه يومئذ ناعمة اى ووجوه
عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اى وان
الدين عطفا على شهد الله انه لا اله الا هو وبعده انه قد فصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين
المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط ومعمول الحكيم على ان اصله
الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اى وقلت
وقيل انه هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال

على اضمار قد وجاز الزمخشري ان يكون اشبنا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدّر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسّط بين الشرط والجزاء **حذف فاء الجواب** هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مرّ ان ابا الحسن خرّج عليه ان ترك خيراً الوصية للوالدين **حذف واو الحال** تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره اي نصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص **حذف قد** زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصّل لكم او مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ان الماضي الواقع خبر الكان كقوله لبعض اصحاب النبي قد صلّيت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيد لقام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم ان يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعاً للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مترتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي **حذف لا التبرئة** حكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله **حذف لا النافية وغيرها** يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعاً نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعداً ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امدّ به امد السرمد وسهّله تقدم لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي وسمع بدون القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل المحذوف مضاف اي كراهة ان تضلوا **حذف ما النافية** ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم فقال في الفيته وان اتى الجواب منفياً بلا او ما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا ما امنوا الالباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رأيته في كتب النحو الا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم

بمعتدل وفق ولا متقارب وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف ما النافية وفي بعضها انه ما الموصولة **حذف ما المصدرية** قال ابو الفتح في قوله بآية تقدمون الخيل شعثاً والصواب ان آية مضافة الى الجملة كما مر وعكس قول سيبويه في قوله بآية ما يحبون الطعاما ان ما زائدة والصواب انها مصدرية **حذف كي المصدرية** اجازه السيرافي وخرّج عليه لتكرمني فيما يقدّر الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى بالتجوز **حذف اداة الاستثناء** لا اعلم ان احداً اجازه الا السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً الا ان يشاء الله انه لا يتعلق بالاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويله ان الاصل الا قائلاً الا ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى ويقتضي كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعاً والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولاً مصحوباً بان يشاء الله والا متلبساً بان يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوباً بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوي ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة من ان وقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشاء الله كلمة تأبيد اي لا تقولنه ابداً كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وجوّز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن لك فيه ولما قاله بعيد وهو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي وبعد ان يقتضي النهي عن قول اني فاعل ذلك غداً مطلقاً وبهذا يرد ايضاً قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التأبيد **حذف لام التوطئة** وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسنّ وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين **حذف الجار** يكثر ويطرد مع ان وانّ نحو يمنون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمنّ عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ربنا وان المساجد لله اي ولان ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو وقدّرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجاً اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوّف اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقيل له كيف اصبحت خيرٍ عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت ويقال الله لافعلن **حذف ان الناصبة** هو مطرد في مواضع معروفة

شاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولا بد من تتبعها وقال سيبويه في قوله
ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله وقال المبرد الأصل أفعلها ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء
إلى ما قبلها وهذا أولى من قول سيبويه إنه أضمر أن في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر
كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها وإذا رفع الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر ومنه قل أفغير
الله تأمروني أعبد ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وتسمع بالمعيدي خير من أن
تراه وهو الأشهر في روايته وبيت طرفة ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل
أنت مخلدي وقرئ أعبدَ بالنصب كما روي أحضرَ كذلك وانتصاب غير في الآية على القراءتين لا يكون
بأعبد لأن الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل منه بدل اشتمال أي تأمروني
بغير الله عبادته **حذف لام الطلب** هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه
قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب شرط محذوف وقيل جواب الطلب
ويختص حذفها بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس **حذف حرف النداء** نحو
أيها الثقلان يوسف أعرض عن هذا أن أدوا إلي عباد الله ويمتنع مع اسم الجنس والإشارة نحو أصبح
ليل وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام وحمل بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا
وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر
إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت أنشده هو وهو قوله يا عمرو
إنك قد مللت صحابتي وصحابتك إخال ذاك قليل **حذف همزة الاستفهام** قد
ذكر في الباب الأول من الكتاب **حذف نون التوكيد** يجوز في نحو
كقوله فأقبل قد أتينا جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن
نحو اضربَ الغلام بفتح الباء والأصل اضربن وقوله لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر
قد رفعه وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة حذفت ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها فيقال
في اضربن يا قوم اضربوا وفي اضربن يا هند اضربي وقيل حذفت في غير ذلك ضرورة كقوله
اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل بما جاءت النثر وخرج
بعضهم عليه قراءة من قرأ ألم نشرح بالفتح وقال بعضهم نصب بلم ويجزم بلن ولعل قول
لعل المحذوف فيها الشديدة فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى **حذف
نوني التثنية والجمع** عند الإضافة نحو تبت يدا أبي لهب إنا مرسلو الناقة

ولشبه الإضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو إذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضاربا زيدا
والضاربو زيدا ولالتقاء الساكنين قليلا نحو لذائقو العذاب فيمن قرأ بالنصب وللضرورة نحو قوله
هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر فيمن رواه برفع إسار ومنة والقياس
خفضهما بالإضافة وفصل بين المتضايفين بإما فيقال للبيت من ضرورة واختلفوا في
قوله لنا اللون ضاربي القباب فقيل الأصل ضاربي القباب وقيل القباب كقوله أشارت
كليب بالأكف الأصابع وقيل إعراب ضاربي إعراب مساكين فنصب بالفتحة لا بالياء
حذف التنوين يحذف لزوما لدخول أل نحو الرجل وللإضافة نحو غلامك ولشبهها
نحو لا مال لزيد إذا لم تقدر اللام مقحمة فإن قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف
في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال إنه غير مضاف فأما قوله هم الفاعلون
الخير والآمرونه فضرورة وقيل هو نون وثابته التنوين كقوله وليس المرافقين
حالا أن لحق التنوين بعده ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن
وابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة فضرورة ويحذف
لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا وإنما ذلك
على حذف الإضافة تعالى المتعاطفين والتنكير وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل
سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار واختلف في ترك تنوين غير في
قبضت عشرة ليس غير فقيل الضم بناء كقبل وقيل لنية الإضافة وإن الضم إعراب وغير منتصب
لأنها اسم ليس ويحتمل لذلك والخبرية ويرده أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف
لغير مذكور باطراد إلا إن أشبه في اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فإن
الأول مضاف للمذكور والثاني لمحذوف لم مع أنه المضاف إليه في المعنى كالمضاف إليه لفظا
حذف أل يحذف للإضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمن وفي أسماء الله تعالى والحكيم
قبل والاسم المشبه به نحو يا خليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على إضمار أل
ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه والأصل سلام الله عليكم وقال الخليل في ما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل كذا هو على نية أل في خير ويعتد أنها لا تجامع من الجارة للمفضول
وقال الأخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس ولا التركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل و
إبدال المشتق ضعيف فالأولى عندي أن يخرج على قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني **حذف**

لام الجواب وذلك ثلاثة لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا ولام
لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد افلح من زكاها وحذف لام لافعلن تختص بالضرورة كقول عامر
بن الطفيل وقتيل مرة اثأرن فانه فرغ وان اخاكم لم يثأر **حذف جملة القسم** كثير
جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لافعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم
جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن
اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم وفي نحو ان زيدا قائم او لقائم هل يجب كونه
جوابا لقسم او لا **حذف جواب القسم** يجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يغني عن الجواب
فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت
زيد والله انه قائم او لقائم احتمل كون المتأخر خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم
وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الآيات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا
المقدر هو العامل في يوم ترجف او عامله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد
لبعده ومثله ق والقرآن المجيد اي ليهلكن بدليل كم اهلكنا او انك لمنذر بدليل بل عجبوا
ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول وقال
ابن كيسان ما يلفظ من قول والاكثر الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا وبعضهم ان
في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما يزعمون
وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وقيل بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء
وثعلب ص لان معناه صدق الله ورد بان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام للطول
حذف جملة الشرط مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني
يحببكم اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو
ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم يتأت اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون
في غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي ان تقولوا
لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم ممن
كذب بآيات الله اي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا
احد اكذب منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها
وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتي

وجعل

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده
ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت
معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها
بكفء والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها **حذف جملة جواب الشرط**
وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني
نحو ان فعل هو ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاءني زيد لاكرمته وقول ابن
معط اللفظ ان يقصد هو الكلام اما من ذلك ففي ضرورة وفي حذف الجواب مع كون الشرط
مضارعا واما الجواب بالجملة الاسمية وحذف الشرط والجواب خبر ففي ضرورة ايضا وفي
حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ووهم ابن الخباز اذ قطع بهذا الوجه
ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الآية اي
فافعل ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن وقيل
بتقدير لكان هذا القرآن وما قدرناه اظهر لو تعلمون علم اليقين اي لارتدعتم وما الهاكم
التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم واذا قيل لهم
اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ائن ذكرتم اي تطيرتم و
لو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم اي لرأيت امرا فظيعا ولولا
فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لاهلككم قل ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم
به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة
الاستفهام لا تكون جوابا الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتك افما تحسن الي ومقدمة على
غيرها نحو فهل تحسن الي **تنبيه** التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله
فان اجل الله لآت لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما
الاصل فليبادر العمل فان اجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم
السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد
مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر
بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون
وان عزموا الطلاق فلا يؤاخذون بقولهم ولا بعزمهم فان الله سميع ذلك ويعلمه وان تولوا اي فلا لوم علي

فصل في تنبيهكم حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع احدها بعد حرف
الجواب يقال اقام زيد فتقول نعم ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا
اخفت فقلت انّ وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي ان هنا بمعنى نعم واما قوله ويقلن
شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انّه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم لجواز ان تكون
الهاء للسكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك الثاني بعد نعم وبئس اذا
حذف المخصوص في قول ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد الثالث بعد حرف النداء
في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اي يا هؤلاء الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت
بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته ايضا الخامس في
قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فاما حذف اكثر من جملة في غير

ما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي اي ان
كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وفي المواضع قوله تعالى فقلنا اضربوه
ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ان التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك وفي قوله تعالى انا انبئكم
بتأويله فارسلون يوسف ان التقدير فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاتاه فقال له يا
يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا باياتنا فدمرناهم ان التقدير فاتياهم
فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم تنبيه الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته
الصناعة وذلك كان يجد خبرا بدون مبتدأ او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس او معطوفا
بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك
الله واما قولهم في نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد وفي نحو وتلك نعمة تمنها علي ان عبدت
بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني ففضول في علم النحو وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف
الفاعل لعظمته وحقارة المفعول او بالعكس او للجهل به او للخوف عليه او منه ونحو ذلك فانه
تطفل منهم على صناعة البيان ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد وهل انا
الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد الا اني وضعت الكتاب لافادة متعاطي
التفسير والعربية جميعا واما قولهم في ذا كيف التاء في طلحة انه على حذف عاطف ومعطوف اي
والتاء ثم قالوا لزم ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف اي احد طلحتين وهذا لا
يتأتى في نحو غلام زيد ضربته

الباب السادس من كتاب التحذير من

امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهي كثيرة والذي
يحضرني الآن منها عشرون موضعا احدها قولهم في لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب
في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق اليه الثاني قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف
لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احدها انهم يذكرونه في
كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هي وعلى المعرب ان يبين في كل موضع هل هي متضمنة
لمعنى الشرط ام لا والاحسن مما قالوه ان يقال فاذا اريد تفسيرها من حيث الجملة هي ظرف مستقبل
خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثاني ان العبارة التي تلقى للمبتدئين يطلب
فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذا حاجتهم داعية الى تكريرها وكان اخصر من قولهم لما
يستقبل من الزمان ان يقولوا مستقبل والثالث ان المراد انها ظرف موضوع للمستقبل
والعبارة موهمة انها ظرف للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا
للزمان مجازا فتقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال من الاول فهو ظرف
له على الاتساع ولا يكون بدلا منه لانه لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل
لسلم من الاسهاب والابهام المذكورين والرابع ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى
الشرط كذا يفسره وذلك يقتضي ان كونه ظرفا وكونه لما يستقبل لا يتخلف
وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك الثالث قولهم النعت يتبع المنعوت في
اربعة من عشرة وانما ذلك في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة
واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما الافراد والتذكير واضدادهما فهو
فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم اباؤهم وبرجل قائمة امه وبامرأة قائم
ابوها وانما يقول قائمين ابواهما وقائمين اباؤهم من يقول اكلوني البراغيث وقال التنزيل ربنا
اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها غير ان الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد وان
تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله تعالى مررت عليه بكرة وحائر تعودنا الهدير بالصريم عواذله وصح
الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت ايضا للخبر والحال والتوابع وقولهم في نحو كل امرئ
وعدنا ان رجلا نعت لاحد محذوف ومثله واذكر في الكتاب كثيرا وقول ابن دريد واشتعل
المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اي كثيرا او ذكرا كثيرا واشتعالا
مثل اشتعال النار وقالوا ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير

الباب السادس

مصدر الفعل والأصل تحلّلاً واشتعالاً أي تحلّل الأكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلاً ولا يقولون طويل ولو كان نعتاً للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتباً ولا تقول رأيت طويلاً لأن الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وعندي فيما احتجا به نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتنيب الصفة مفعولاً على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعاً ومنعوا دخلت الامر لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضح انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلاً بالنصب لما ذكرنا واما الثاني فلأن التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل ﴿أن اعمل سابغات﴾ اي دروعاً سابغات

ومما يقدح في قولهم ... والخامس قولهم الفاء جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين والسابع قولهم في بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء والثامن قولهم في نحو اكرمتك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب شرط محذوف وقد يكونون انما ارادوا تقريب المسافة على المتعلمين والتاسع قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على ما فعلوا ارادة التقريب والا فانهم يجيبون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا وعرفوا اوحاولوا ذلك والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية وانما شرطت العلمية والصفة لأن الشبه لا يقوى الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علماً فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فان اجابوا ... مصروفاً عن التعليل بشبهه بألفي التأنيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون والحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ ان الواو نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما

في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الآية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق فاعلموا ان الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ﴿ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة﴾ ﴿ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة﴾ وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد به الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر اي منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو اربعة اربعة فكل جنس مفرد بعدد قال الشاعر

ولكنما اهلي بواد انيسه … ذئاب تبغّى الناس مثنى وموحد

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال الله تعالى ﴿ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم﴾ وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال

أحاد أم سداس في أحاد … لييلتنا المنوطة بالتناد

انتهى وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنتين او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بالواو في المثال المذكور ولو جئت باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤوا مختلفين في تلك الاعداد وان شاؤوا متفقين فيها محظوراً عليهم ما وراء ذلك انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها ﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾ وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبراً هو جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي للاستئناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقريراً لكونهم سبعة وكأنه لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان ونظيره ﴿ان الملوك اذا دخلوا قرية﴾ الآية ﴿وكذلك يفعلون﴾ ليس من كلامها بل هو تقرير لكلامها كذا في المقالتين الاوليين ﴿رجماً بالغيب﴾ ولم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فيكون صدقاً ولا يرد ذلك

بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل الذي يمكن ان يكون المراد به ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل ان نتلوها
عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل
هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا لكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال والواو الداخلة
على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت برجل ومعه سيف فاما
الواو الاولى فلا حقيقة لها او قدرنا واو الحال فاين عامل الحال اذ قدرت هم ثلثة او هؤلاء
ثلثة فان قدر على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا فما العامل المعنوي لا يحذف
الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في
محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه وبكون
المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس والطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس و
لا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان احتج
بقوله ولا ارض ابقل ابقالها قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل
ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بالنقل وغيره الثالث عشر قولهم ينوب
بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على
قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم
ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت
الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف
باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل
منه في الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت
معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب
عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين
انتهى ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير
الاول ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل و
قلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة
احدها ان الظاهر في اية الم تنزيل ان الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد
دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى

يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ان اعتقاده
من التوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل من غير ذلك كان يكون فهمه مما انتكر
من التفخيم فتاوله بيسر الدارين والثالث ان في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة
فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الاية وقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله والاله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا و
الصلح خير فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل بها
على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى
الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص
هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس با
لنفس فان الثانية غير الاولى بل الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الاية وعلى الرابع يسئلك اهل الكتاب ان
تنزل عليهم كتابا وقوله ان الساعة آتية والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه
لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري
لم يتغير عن حالته فان ادعي ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت
قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا
عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان
الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس
كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر البتة والثانية عدة
مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لانه لا يخلو
ان كانت للعهد فهو العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا وان
كانت للجنس الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام
الثاني مستانفا فقد تناول بعضا اخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلوة و
السلام والثاني ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا والاخرة مثل قوله هل تربصون
بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول
ما يوجب الاتحاد وفي تنكير الثاني يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا انه عليه الصلوة والسلم
كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعدهم بان الاخرة خير لهم

من الأولى فالتقدير إن مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وإن مع العسر في الدنيا يسرا في الآخرة
وتقطع بأنه لا عسر عليهم في الآخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أن له يسرا في الدنيا ويسرا في الآخرة
الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في
كتبهم وعلى ألسنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك أمور أحدها قولك أعجبني وجه
زيد متبسما وصوته قارئا فإن صاحب الحال معمول للمضاف والمجرور مقدر والحال منصوبة بالفعل
الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء
وليس فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف الثالث
إن هذه أمتكم أمة واحدة فإن أمة حال من معمول إن وهو أمتكم وناصب الحال حرف التنبيه أو
اسم الإشارة ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له فالعامل
حرف التنبيه وللشاك أن يقول لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال
حينئذ من المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالف
لإطلاقهم ولقول ابن جني في قوله عليك ورحمة الله السلام إن الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف
لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بأنه تخلص من ضرورة بأخرى وهي العطف
مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه أن عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت
برجل سواء والعدم حتى قيل إنه قياسي وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر
فإنما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف وأما البواقي فلأن العامل فيها موجود تقديرا إذ
المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا وأما مسألة المضاف إليه فقال الخضر
المضاف فيها صالحا للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل
تحقيقا أو تقديرا السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين إحداهما ضبعان
في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر إذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فإنهم أرخوا
بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع
شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ
أحدهما وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها إذ كانت أشهرهم قمرية والقمر إنما يطلع ليلا
إنما المسألة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معنا عدد مميز
بمذكر ومؤنث وكلاهما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم

وليلة السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات إن السموات مفعول به والصواب أنه مفعول
مطلق لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول
به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وأنت لو قلت السموات مفعول
كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به
لم يصح وقد يعارض هذا بأنه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات
مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به وإيضاح أنه المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي
عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده
والذي غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد وهم إنما
يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا ولو
مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات
جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني
وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنوا وعملوا الصالحات
وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك
نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم أيضا في أنبأت زيدا عمرا فاضلا أن الأول
مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ قال بخلاف الثاني والثالث
في علمت زيدا عمرا فاضلا فإنهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما أيضا متعلقا النبأ لا
نفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح الثامن عشر قولهم إن كاد
إثباتها نفي ونفيها إثبات فإذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه أنه لم يفعل وإذا قيل لم يكد يفعل
فمعناه أنه فعل دليل الأول وإن كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس أن تفيض عليه ودليل
الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال أنحوي هذا
العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت
وإن أثبتت قامت مقام جحود والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها
نفي وإثباتها إثبات وبيانه أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب
الفعل وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما أما إذا كانت منفية
فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله إذا أخرج يده

لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة
مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة
حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة
ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد
بالفعل الذبح وقد قال الله تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا
بعداء من ذبحها بدليل ما اتى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن
انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على
حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله فذبحوها
التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح ومعنى
التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو
المستقبل وهنا تنبيهات احدها ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله ان السين مفيدة وجود
الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل
لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بان السين
موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخير لكونه بشارة تمحضت
لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم في ستجدون
آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما وليهم
الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى
يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا
ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سئل ما
الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه العشرون قولهم في نحو جلست امام زيد ان اماما مخفوض
بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف
ظرفا خاتمة ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول
في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول
في زيد من نحو ضرب زيد نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على
المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله واما النائب

عن الفاعل

عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآني
لتحقيق وهي بمعنى اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا
ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته والواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع ولا
يقول الجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي
الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيهن نقل عاطف ومعطوف وجازم
ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان
كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء
فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما يحكى عن بعض المعلمين انه يكون اسم هكذا وانما
الكاف الاسمية فانها مما لا يضر للاضافة فاذا عبرت على المضاف ليتوصلها اذا تكلمت على اعرابها
جئت باسمها فقلت في نحو قوله وما هداك الى ارض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل
لزوال ما اعتمد عليه ويجوز في نحو قم الله وق نفسك ورش الثوب ولي هذا الامر ان تنطق
بلفظها فتقول قم مبتدا وكذلك على القول بانها بعض ايمن وتقول في فعل امر لان الحذف
فيهن عارض فاعتد بهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق
بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام وما
فاعل او مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز
ان تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم ال تعين من قولهم الالف واللام
وقد استعمل التعبيرين الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف
حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم وليها الاخبار عنها بقولك فعل ماض
وانما انبنت على الحكاية بدليل على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان تحصل وضرب
هنا الدليل على ذلك وان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح ان يكون له
فاعل ويما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من قولك ضرب زيد مرفوع بضرب او
فاعل بضرب فتدخل الجار عليه وقال لي بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة ضرب
فقلت فكيف وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في نفسه فان قلت فاذا كان
اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك

اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهو في ذلك اسم لفظه مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف أل فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كانوا غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحروف لا يخبر بها ولا يخبر عنها وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرت عادتهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا عين كل واحد فقيل مفعول اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين للمبتدي نوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم او يقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي وليطلب مبتداه وفي نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود

لذاته

لذاته قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ وقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة في إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال ان حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل ام لا

فصل واول ما يحترز منه المبتدي في صناعة الاعراب ثلاثة امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله انه اذا سمع ان أل من علامات الاسم وان احرف نأيت من علامات المضارع وان تاء الخطاب من علامات الماضي وان الواو والفاء من احرف العطف وان الباء واللام من احرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان أَلْفَيْتُ وأَلْهَبْتُ اسمان وان اكرمت وتعلمت مضارعان وان وعظ وفتح عاطفان ومعطوفان وان نحو بنت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور وان نحو أُدَحْرِجُ مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ مبتدا وخبرا مثل الك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام فارحاميتر الهيكم بحذف الالف كما تحذف في اول السورة في الوصل فيقال الخبير القارعة وذكر لي رجل عن كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت له ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحماره فقال باعِه فقيل لم قلت باعِه فقال فلم قلت انت بحمارِه فقال انا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين ان رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا

على الله وجوههم مسودة فقال لبعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يومًا الفقهاء
يحضرون في قوله تم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى
أثم إذا ما وقع آمنتم به معنى هنالك وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن
عامر وأبي بكر بنون واحدة إن الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا والمؤمنين مرفوعًا
فإن قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم وأقيم ضمير المصدر مقام
الفاعل قلنا الإسكان ضرورة وإقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنع بل إقامة ضمير المصدر
ممتنع ولو كان وحده لأنه مبهم وما ليس بمبهم نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرآن تبيان
فهو في نحو فإن تولوا فقل حسبي الله ماض وفي فإن تولوا فقد أبلغتكم وفإن تولوا فإنما
عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الإثم والعدوان الأول أمر والثاني مضارع لأن النهي لا يدخل على الأمر وقوله فأنذرتكم
نارًا تلظى مضارع ولو كان ماضيًا لقيل تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما ووهم ابن
مالك فجعله ماضيًا من باب ولا أرض أبقل إبقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة
ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو مررت بقاض إن الكسرة علامة الجر حتى إن بعضهم
يستشكل قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك وقد سألني عن ذلك بعضهم فقال كيف
عطف المرفوع على المجرور فقلت له إنهما لا يستشكلان ويعد الفاعل مجرورًا وبينت له أن
الأصل فيهما الياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فاحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع
التنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مررت بقاض
جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال والفجر جار ومجرور
وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال والفجر جار ومجرور وليال عطف
ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها
عن الكسرة ونائب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف
في يوجل لأن فتحة يهب ليست نائبة عن الكسرة لأن ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح
وماضيه فعل بالفتح فقياس مضارعه الكسر وجاء بعد تعليل ذلك ولا تأنيب فإن الفتح فيه
عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضًا قال أبو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الألف وإن كانت
أخف الحروف لأن أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه

مثنى والصواب أن ينظر أولًا في نونه فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وإنهم عندنا لمن المصطفين
الأخيار حكم بأنه جمع وفي الآية دليل أنه وصفه بالجمع في ذلك وهو نحو لهن التبعيض
عليه بعد وأنتم ومحال أن يكون الجمع من اثنين وقال الأخفش تحتهم عن الأذنين واستبق
ودكم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي
أكرمني وغلامك أكرمك وغلامه أكرمه إعرابًا واحدًا ويعكس الصواب فليعلم أنهن إذا اتصلن
بالفعل كن مفعولات وإذا اتصلن بالاسم كن مضافًا إليهن ويستثنى من الأول نحو أرأيتك
زيدًا ما صنع وأبصرك زيدًا فإن الكاف فيهما حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا
محل فيه لهذه الألفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك وإياي وإياك وإياه فإنهن أحرف تكلم
وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول
سيبويه إنه لا يضاف الوصف الذي بأل إلى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه
ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذلك مفعول وهذا
مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعًا وليست مضافًا إليها وإلا
لخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء
فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورته ومن ذلك قوله فإن نكاحها مطر حرام بحيث يلقى
بجر مطر فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين وفي تنبيه إذا قلت رويدك
زيدًا فإن قدرت رويدًا اسم فعل فالكاف خطاب وإن قدرته مصدرًا فهو اسم مضاف إليه
محله الرفع لأنه فاعل الثاني أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن
يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما ألفه من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا وأما
تسمية القدماء الاسم فاعلًا والخبر مفعولًا فإنه اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم
الصورة الجميلة دمية والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه الثالث
أن يعرب شيئًا طالبًا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كأن يعرب فعلًا ولا يطلب فاعله
أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له فإن قلت فهل من
ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون إن قد أهمتهم صفة لطائفة
ويظنون صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين أو استئناف على وجه البيان
للجملة قبلها أو يقولون بدل من يظنون فكأنه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئًا من هذه الجمل

خبر المرئت لعلمر اى ان خبره محذوف اى ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان
الجملة الاولى خبر وان الذى سوّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اى وطائفة من غيركم مثل السمن
منوان بدرهم اى منوان منه او اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث دخل وبرمة على النار
وسئلت كثيرا من الطلبة عن اعراب احق ما سئل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى
لهم المبتدأ بلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العائد المحذوف اى سئله وعلى هذا فيقال احق
ما سئل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى نحيح بذهب بلوم فيه ان المولى خبر بناء
على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجىء الخبر
بعده ومن هذا اخطأ من قال فى مجلس الواثق بالله فى قوم اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى
السلام تحية ظلم انه رفع رجلا وقد مضت الحكاية **تنبيه** قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده
فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغى التحرز فى ذلك من ذلك ما انت وما شانك فانهما
مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف
والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفع بالفاعلية او على
انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما فى موضع نصب خبر الكان او مفعول الصنع
ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا لان لا يقع مفعولا به
وكذلك يختلف اعراب الشئ باعتبار المكان الذى يحل فيه وسئلت طالبا ما حقيقة كان
اذا ذكرت فى قولك ما احسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسئول عنه ما كان احسن
زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر
وليس لها اسم ولا خبر لانها انجرت مجرى الحروف كان نزل فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال
ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسى والمحققين وعند ابى سعيد هى تامة وفاعلها
ضمير الكون وعند بعضهم هى ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت
بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما احسن ما كان زيد وكانت
تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقديرها اسما موصولا وان ينصب زيد على انه الخبر اى
ما احسن الذى كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه

الباب الثامن من الكتاب فى ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر

من الصور الجزئية وهى احدى عشرة قاعدة القاعدة الاولى قد يعطى الشئ حكم ما اشبهه فى

معناه

معناه او فى لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة احدها دخول الباء فى خبر ان فى قوله تعالى اولم
يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه فى معنى اوليس الله بقادر
والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل فى اولم يروا ان الله الذى خلق السموات
والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء فى كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف
بالله شهيدا بخلاف قوله قليل منك يكفينى وفى قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور لما دخله من
معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لا يجوز ان يقول وصل الى كتابك فقرأت به على
حذف قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب والثانية جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو ان زيدا
قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم فى معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو والثالثة
جواز انا زيدا غير ضارب لما كان فى معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف
اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله المقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسئلة
قوله تعالى وهو فى الخصام غير مبين وقول الشاعر فتى هو حقا غير ملغ توله ولا تتخذ يوما سواه
خليلا ان امرأ خصنى عمدا مودته على التنائى لعندى غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فذلك
يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له او حال
من ضميره ولو قلت جاءنى غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافى الاصل هنا مكان غير والرابعة
جواز غير قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا
خبر او فاعل مرفوع يغنى عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض
سلم وهو احسن ما قيل فى بيت ابى نواس غير ماسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن والخامسة
انا اعطائهم ضارب زيد الآن او غدا حكم ضارب زيدا فى التنكير لانه فى معناه ولهذا وصفوا به النكرة
ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال المجرور عليه فى نحو
هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه حال المنصوب ولا يجوز شئ من ذلك اذا اريد المضى الا
ح لبس فى معنى الناصب السادسة وقوع الاستثناء المفرغ فى الايجاب فى نحو وانها لكبيرة الا على
الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا
ان يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الايجاب فى نحو قوله ابى ان تشانا اسموا بأم ولا اب لما كان
معناه قال الله لى لا اتشم بأم ولا اب الثامنة زيادة لا فى قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد قال
ابن السيد المانع من الشئ آمر المنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذى قال لك لا تسجد والاقرب عندى

ان يقال في الاول لم يرد الله تعالى منه الشك فالكلام لم يوضع في هذا الثامن ... الصاحب الناصبة
التاسعة تعدى رضي بعلى في قوله اذا رضيت على بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه
وده وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب
في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى
وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل انما هم الصفة عطف البيان
وهذا الخلاف انما هو في الاصطلاح اذ كان قوم يسمون عطف البيان كالنعت فلا يمتنع الضمير وقيل قليل
مبتدا حذف خبره اى لم يشربوا الحادية عشرة تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان
المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله
ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل الثانية عشرة قولهم علمت زيد
من هو برفع زيد لجواز ان يغني عنه في المعنى الثالثة عشرة قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع
احدا في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك
وقال في ليلة لا نرى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى الراجع
الى احد وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى
ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقلت
له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج
لما انشد فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها
او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك ويلك وقال الوليد بن مسلم رجلا في عشرة
نفر وبعوم عرب كلامهم ومقاطع عرب كلام رفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل الاسماء الجامدة و
الكذبة لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرب بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد

تنبيهان الاول انه يقع في كلامهم المعتقدا ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه
بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد مضى ذلك **والثاني** انه ليس بلازم
ان يعطى الشيء حكم ما هو في معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وصلتها وبالعكس
دليل الاول انهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار وفي سدهما مسد جزئي الاسناد وانهم تركوا
بين ان وقد في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا ان الخفيفة ووصلها بعد الظن وبها في باب عسى

وخصوا التعدية بذلك في باب لو ودليل الثاني انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان
تقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم ولانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فاياك
اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب اجرى المصدر مجرى ان يفعل في حذف الجار وتقول
حسبت انه قائم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ويمتنع
عسى انك قائم ومثلها في ذلك لعل وتقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك
صلوة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري والثاني وهو ما اعطى
حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه وله صور كثيرة ايضا احداها زيادة ان بعد ما المصدرية
الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن
خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجى المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب فهذان محمولان
على نحو قوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في
اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن
عطائك جل مالي فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع
بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان
وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو
ولا تحسبن الله غافلا الذين ولكنها على انه لم يحتج الى هذا الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى
اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام
الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا ان هذان
لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع
صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس
للضيف ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب
البناء واما نحن العرب فليست في اللفظ كالمنادى لكونها بال فاعطى الحكم الذي يستحقه في نفسه ولها
نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب واعتبر حاله الآن ما هو شبيه به وهو المنادى
السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال وبدار وذلك مشهور
في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه قوله يا ليت حظي من جداك الصافي
والفضل ان تتركني كفاف الاصل كفافا فهو حال او مفعول كفاف فصد ... عند ابي حاتم

قوله جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري ... إني امرؤ صرعي عليك حرامِ

فاعلي فاعلة والأولى قول الفارسي إن أصله حرامي كقوله والدهر بالإنسان دواريّ ثم خفف

ولو سوي لكان الأولى فأما قوله طلبوا صلحنا ولات أوانٍ ... فأجبنا أن ليس حين بقاء

فقطع عن الإضافة ولكن على الكسر وكونه لم يبال بالتقاء الساكنين فمبني كقبل وبعد شبهه بنزال

الثامن ترك تنوين حاشى في قولك حاشى الله لشبهها في اللفظ بحاشى الحرفية والدليل على اسميتها قراءة

بعضهم حاشًا بالتنوين على إعرابها كما تقول تنزيها لله وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف

ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف

المعصية لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل كذا فتقول

حاشى لله فالتقدير حاشى الله من هذا الفعل ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه

كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك التاسع قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية

العاشر إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شيء ويجعل لك قصورا

وحتى اجتمعا في بيت كقوله ...

لهم الحيل العوالي ...

ما يجعلون ...

لشبهه لفظا ومعنى من خواص التفضيل وفعل التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع

الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه

بأفعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح

ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك قياسه إلا عن ابن كيسان

وليس كذلك قال أبو بكر بن الأنباري ولا يقال إلا لمن صغر سنه

القاعدة الثانية

أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ بالجر والأكثر الرفع وقال

كأن أبانا في أفانين ودقه ... كبير أناس في بجاد مزمل وقيل به في وحورٍ عينٍ فيمن جرهما فإن العطف على ولدان مخلدون لا

على أكواب وأباريق إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات

وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف

عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض إنه عطف على أيديكم

لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورته رؤوسكم والذي عليه المحققون أن

خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلّغ ذوي الزوجات

كلهم ... أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب قال الفراء أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له

هلا قلت كلَّهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته أنا ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض

ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الأرجل من بين الأعضاء

الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا فعطفت على

الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل إلى الكعبين فجيء

بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة تنبيه أنكر

السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خربٍ بالجر على أنه صفة لضب ثم قال السيرافي الأصل

خربٍ الجحرُ منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب

وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسنِ الوجهِ بالإضافة والأصل حسنٍ الوجهُ منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه

لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الأصل خربٍ جحرُه ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع

واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين

وإن أمن اللبس وقول السيرافي إن هذا مثل مررت برجل حسن الوجه فاسد ...

في الوصف الثاني ...

...

كانوا لا يعقلون ...

...

القاعدة الثالثة

أنهم قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين قال

الزمخشري الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين الى غيرهم
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها آكلين انتهى ومن ذلك ايضا قوله الرفث
الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدي بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث
ان يتعدى بالباء يقال ارفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموه
اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي ولا
تنووا ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الاعلى اي لا يصغون وقولهم
سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في الاول بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان
يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز
ولهذا عدي بمن وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا
عدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية ورأى انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال
من متعلقة بمعنى الذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقهاء آلى من امرأته فغلط اوقعهم
فيه عدم فهم المتعلق في الاية وقال ابو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها لم
يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل مزؤودة اي مذعورة
ويروى بالجر صفة لليلة مثل ليل نائم وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوي مع ان المجفر
لان ذكر الليل حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد فيها انه ضمن حملت معنى علقت ولولا ذلك لعدي بنفسه
مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زيادا عني اي صرفه عني
بالقتل وهو كثير في اشعار العرب وفي كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين
اوراقا

القاعدة الرابعة

انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط
فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه
ورفع ابويه على العرش والمشرقين والمغربين وهذا الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب
ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر
السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اي الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال الفرزدق
يجوز ان اراد ابوه وعم ابيه كما يجمع الشمس والقمر انتهى ونحو ما ذكرنا ما مدح
والقمران العرب الشمس والقمر وقيل انه من قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها
والنجوم الطوالع وقيل انما اراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لانه منسوب اليهما

بعد ذلك المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد
العزيز ولا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن
بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين
في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه فمنهم
من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى
كل دابة وفي من يمشي على بطنه اختلاط اخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر و
اسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت
من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء
متصل لانه واحد بين اظهر الوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثني منهم استثناء احد
منهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه
ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب يشمل
العقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه
يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد
بجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولهذا جيء بفي دون الباء ونظيره و
لكم في القصاص حيوة ومنه يا ايها الذين امنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون ولهذا
مثالا من مراعاة المعنى والاقل من مراعاة اللفظ

القاعدة الخامسة

انهم يعبرون
بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن
اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل لو
نظائر لهما وقد مر بتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر
والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ اذا قمتم
الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون وان حكمت فاحكم بينهم

بالقسط ولئن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان إذا
ناجيتم الرسول فقدموا إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح إذا أتى أحدكم
الجمعة فليغتسل فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت
من المسلمين أي فأردنا الإخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم لأن
ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير
لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ومثله وكم من قرية أهلكناها
فجاءها بأسنا أي أردنا إهلاكها ثم دنا فتدلى أي أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى
فتعلق في الهواء وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير وكم من قرية
جاءها بأسنا فأهلكناها ثم تدلى فدنا وقال فأوّبنا من قبل انتظار قدرنا لما انقضى من جماعنا
ونظر أي أراد قراءته في كلام ثم عكس هذا وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو يريدون
أن يفرقوا بين الله ورسله بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم والرابع
القدرة عليه نحو وعدا علينا إنا كنا فاعلين أي قادرين على الإعادة وأصل ذلك أن الفعل
يتسبب عن الإرادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالأول نحو ونبلو
أخباركم أي ونعلم أخباركم لأن الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع
ربك في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغيب وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر
عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه أي هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته ومثله فظن أن لن
نقدر عليه أي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائي
فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة
أي استجابته ومن الثاني فاتقوا النار أي فاتقوا العناد الموجب للنار **القاعدة السادسة**
أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره في الذهن حتى
كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لأن لام الابتداء للحال ونحو
هذا من شيعته وهذا من عدوه إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام
كما تقول هذا كتابك فخذه وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله
والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير إحضار تلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين

أطوارا حتى يصير ركاما ومنه قوله تعالى ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء
فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد أن نمن على الذين استضعفوا إلى قوله
ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه أي يبسط ذراعيه بدليل و
نقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون لأن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ و
في الآية الأولى حكيت الحال الماضية ومثلهما قول جارية في رمضان الماضي يقطع الحديث
بالقيام أو الحكاية الحالية في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم إذ الرفع لا يكون إلا وهو حال
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول **القاعدة السابعة** أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر
على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فإن يفترى مقدر بالافتراء
والافتراء مؤول بمفترى [illegible] إن كل نفس لما عليها حافظ وقالوا
عسى زيد أن يقوم فقيل هو على التقدير أو على حذف مضاف أي عسى أمر زيد أو عسى زيد
صاحب القيام وقيل أن زائدة ورد بعدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر وبأنها قد عملت و
الزائدة لا تعمل خلافا لأبي الحسن وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم
أو أن يبين جميعا وهو مختار يجوز كون أن زائدة فإن النصب هنا يكون بالعطف لا بأن
وقيل في ثم يعودون لما قالوا إن ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول أي يعودون
للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال أبو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند
أبي علي كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي أن أبا علي لا
يجيز ذلك وقال السيرافي إذا قيل قاموا ما خلا زيدا أو ما عدا زيدا فما مصدرية وهي و
صلتها حال وفيه معنى الاستثناء وقال ابن مالك وقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة انتهى
والتأويل خالين عن زيد وعبارة غيره وقتا وأما قول ابن خروف إن ما وصلتها نصب
على الاستثناء فغلط لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدها لا بها والمنصوب على معنى لا يليق
به ذلك اللفظ **القاعدة الثامنة** كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل
فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم وأي فتى هيجاء أنت وجارها ورب رجل وأخيه وإن
نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا رب أخيه ولا أي جارها و
الجزاء إن يقم زيد قام عمرو إلا في الشعر كقوله إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا عني

ومما سمعوا من صالح لحنوا إذ لا يضاف كل وأي إلى معرفة مفردة كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب إلا النكرات ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا إلا للشاعر إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال وكأنه قال أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى

القاعدة التاسعة أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد وما أثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله أبعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين إذن ولن ومنصوبهما نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم وقوله إذن والله نرميهم بحرب وقوله لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الاسم في باب إن نحو إن في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل حين من توالي مواليا فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله وما كل من وافى منى أنا عارف ومعمولين لصلة أل نحو وكانوا فيه من الزاهدين وقدموهما على الفعل المنفي بما نحو قوله ونحن عن نصرك ما استغنينا وعلى أن معمول الخبر بعدها نحو أما بعد فإني أفعل كذا وكذا وقوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع وعلى العامل المعنوي في قولهم أكل يوم لك ثوب وأقول أما مسألة أما فاعلم أنه إذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو أما في الدار فعندك زيد جالس جاز كونه معمولا لأما أو لما بعد الفاء فإن تلا الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو أما زيدا اليوم فإني ضارب فالعامل عند المازني أما فتمتنع مسألة الظرف فقط لأن الحرف لا ينصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء واحتج بأن أما وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أما وجوز بعضهم في الظرف دون المفعول به وأما قوله أما أنت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف والتقدير ألهذا فخرت علي وأما المسألة الأخيرة فواجب

زيد جالسا

زيد جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف

القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتأوله الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية المجازية وأما القلب فرفع المزاج ونصب عسل وقد روي كذلك أيضا فارتفاع ما بعده وخالطها ماء ويروى برفعهما على إضمار الشأن وأما قول ابن السيد إن كان زائدة فخطأ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا وقول رؤبة ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف [illegible]
[illegible]
بالقرون العناقيل [illegible] والعناقيل [illegible] التراب لا واحد له والمتلمس الأنجال وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيق وقول القطامي [illegible] كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين ومن ذلك في الكلام أدخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت أن عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخرون ليس في واحد منهما قلب واختاره أبو حيان ورد على قول الزمخشري في الآية وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت أهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق أن أصله كيف لا يموت من يعشق والصواب خلافه وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق وقال في إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء أي انتصب الحرباء في العود وقال في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل إن منه وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا أي جاءها بأسنا فأهلكناها وقد مضى تأويلها وقال الجوهري في فكان قاب قوسين إن أصله قابي قوس فقلب التثنية بالإفراد وهو حسن إن فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها ولها طرفان فلها قابان لا إذا فسر القاب بالقدر ويؤيده أنه قد جاء وتقدير مقدار قوسين قلب ومما يبعد هذا القول أن المراد أن مسافة ما بين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجبريل عليه السلام مقدار قوس إلا مقبضها

ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بحمول اي فلست لشر
فعله قيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا الاية واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب
منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم
عنها وفي حقيق على ان لا اقول الاية فيمن جر بعلى ان وصلها على ان المعنى حقيق علي بادخالها على
يا المتكلم كقراءة نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى
لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة اي لتنيء العصبة اي تجعلها
تنهض متثاقلة

القاعدة الحادية عشرة

من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام ولذلك
امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير
اولي الضرر فيمن نصب غير واعطاء الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل
ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب
والمعروف في الرواية كما تكونون الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث
فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة ذكره ابن
الشجري وخرجه غيره على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قول بعضهم
العألم والخأتم بالهمزة ويؤيده انه لا يجوز مجيء الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى
لو شاء وبهذا يقدح ايضا تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر
انه تخريج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات يا يتقي وجزم يصبر
الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل واهمال متى حملا على
اذا كقول عائشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب
ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما
يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقى
الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون
لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب الآن
من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة بكسر الباء السادس اعطاء ما

النافية

النافية حكم ليس في الاعمال وهي لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند
انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم السابع اعطاء عسى حكم لعل في
العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان وفي الحديث فلعل
بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند
امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم
هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل القدما
مثنى حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة في رواية من رفع اسار ومنة وسمع
ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم التاسع اعطاء
الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر
اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل التعجب
في امتناع رفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من
ذلك مثل كثير هذا آخر ما تيسر ايراده في هذا الكتاب فنسأل الله تعالى ان يمن علي بانه نافع وانما
في هذا البلد الحرام في شهر بمكة الحرام وايتر على اتمام ما الحقته من الزيادات في شهر رجب الحرام
التاسع وحبسي على النار وان يجاوز عما تحملت من الاوزار وان يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت
وان يلطف بي عند معالجة سكرات الموت وان يفعل ذلك باهلي واخواني وجميع المسلمين وان يهدي
اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف العالمين وامام العالمين والعاملين سيدنا محمد نبي الرحمة
الكاشف يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى اهله الهادين واصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين وان
يسلم عليه وعليهم تسليما كثيرا الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وحسبنا
الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم هذا آخر ما تيسر لي من نقل سواد الكلمات الى
بياض الصفحات وهو يوم الاربعا سادس شهر ذي الحجة الحرام من شهور سنة اثنين وتسعين ١٢٩٢
ومائتين بعد الالف انا العبد الحقير عبد الرحيم ابن المرحوم محمد تقي التبريزي
في دار الطباعة الحاج [illegible] والحاج [illegible] غفر الله لهما
فالله بريء والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين
اللهم اجعلنا من محبيهم وشفاعتهم
ومن المقربين بفضلك
[illegible]
يا كريم

رأيت عجوزاً صاحبة عجوز يضم العجوز يدخل العجوز   اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تكرى وان

كذب الخال   سألت عن الاطباء ذات يوم خبرا من شيء قال نعم فقلت له على غير احتشام لقد

أخطأت فيما قلت بل غم طرقت الباب كلمتني   فلما كلمتني كلمتني   قالت ايا اسماعيل صبرا

فقلت ايا اسماعيل صبري   أختي هذا الذي رآه من   قالت فتى يشكو الهوى   قالت لمن قالت

لمن قالت لمن ان ملاحي الهما فوقه يبسط الرزق ويعطي من يشاء   اقول لعبد الله لما سقاؤنا

ونحن بوادي عبد شمس وهاشم   خرج الحسين من جده   قل بسيف جده   من عبد الله فقتاكم

ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين   ...   سبحان ربي العظيم وبحمده   الحق يا الحق اقول



[illegible]

در عشق توام تاب و توانائی نیست — در هجر توام تاب شکیبائی نیست — آن تاب روان بود که گم کردم — دل کو که [illegible] تاب و توانائی نیست

یکچشم زدن [illegible] — چشم دل [illegible] — چون روز وصال [illegible] — [illegible]

[illegible] — [illegible]







